الموقف الأدبي

١٨٠٠

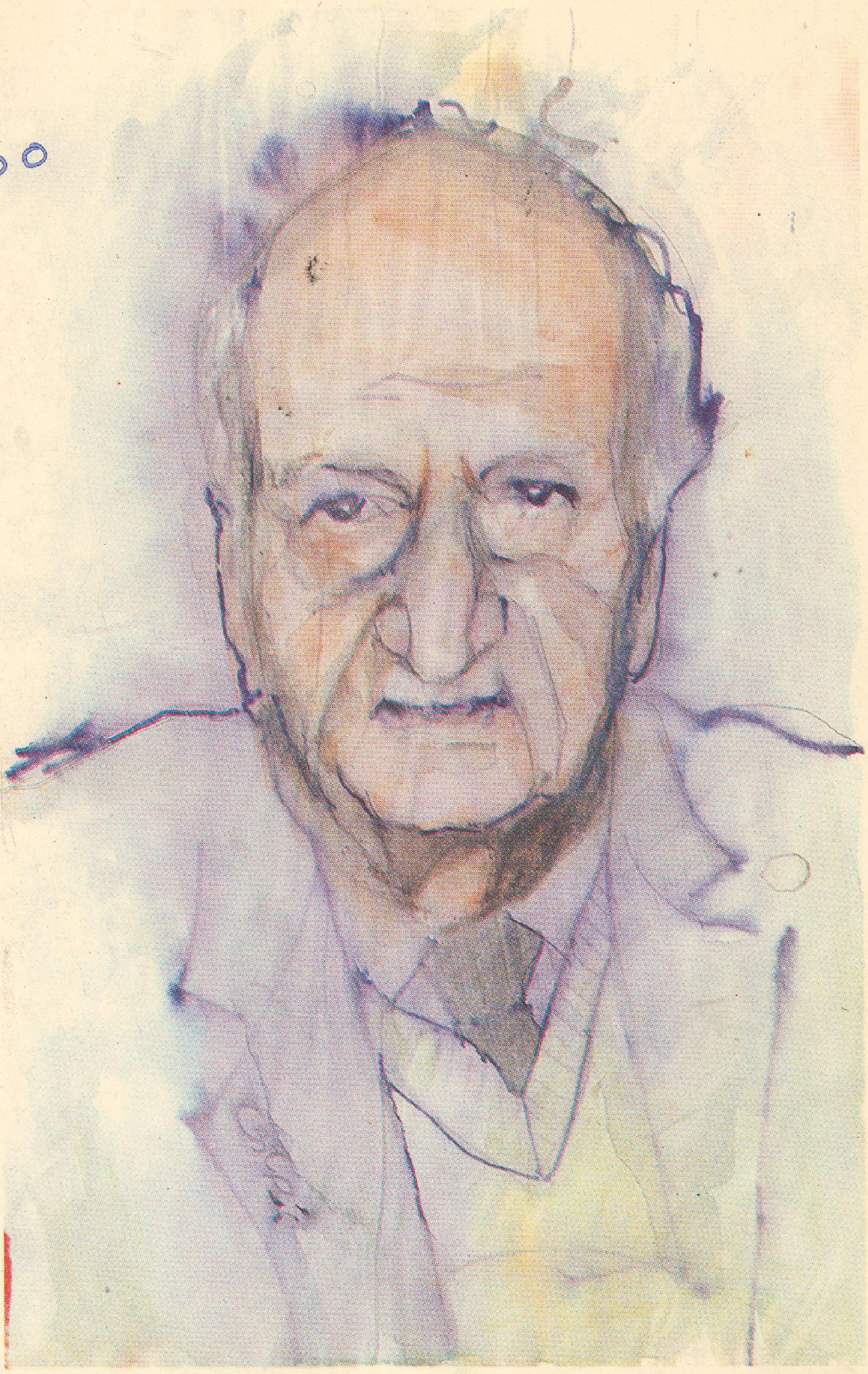

276

الثقافة الجديدة

رئيس التحرير: د. غانم حمدون

المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها

276

مايس - حزيران ١٩٩٧

هذا الكتاب إهداء من
مكتبة يوسف درويش

محتويات العدد

5	■ لمحة عن تاريخ الكرد وحضارتهم	محمد أمين عبد الكريم
14	■ الداخلي والخارجي في تطوير صيغة الفيدرالية لكردستان العراق	د. صباح قدوري
20	■ تركمان العراق بين الثوابت الوطنية والخصوصيات القومية	عزيز قادر
33	■ الشركات العابرة للأوطان في الاقتصاد الراهن	أنّا فا
48	■ الدولة بين المركز والأطراف	سعدي عبد النور
56	■ جوانب اجتماعية وأخلاقية للهندسة الوراثية	د. محمد الربيعي
68	■ حول المحاكمة الدولية لمرتكبي جرائم الإبادة في يوغسلافيا السابقة	د. نوري طالباني
75	■ العبودية في بابل	محمد دندمايف

ليتعمق الحوار ويتسع مداه ـ ملف م ٦

87	■ ملاحظات حول «الموضوعات»	حمزة الكاظمي
91	■ ملاحظات سريعة	عبد العزيز الوطبان
96	■ غياب القضية الكردية في تركيا في الوثائق المطروحة	محمد صالح ئاميدي

102 ■ «القتل الرحيم» بين المؤيدين والمعارضين — د. حسن الجنابي

أدب وفن

108 ■ ليس ملفاً .. إنه تذكّر حسب! — مهدي محمد علي
109 ■ أستاذي العلامة الدكتور الطاهر — محمد حسين الأعرجي
116 ■ خطرات عن علي جواد الطاهر — صلاح نيازي
120 ■ ما أحوجنا إلى منحى الطاهر في الكتابة — فوزي كريم
124 ■ علي جواد الطاهر : ـ ثبوتياته ـ أهم آثاره
126 ■ الطاهر : الشاعر .. حين ينسجم راقياً .. مع شعره!
131 ■ وصيته للقصاص : أريد أن أكون قصاصاً
133 ■ وصيته للناقد : ألف شرط وشرط!
139 ■ علي جواد الطاهر : إنني أكتب عن الجيد بإعجاب!

● الغلاف الأمامي : بورتريه (علي جواد الطاهر) للفنان د . محمد صادق رحيم

● الغلاف الخلفي : للفنان بختيار سور

أغلق التحرير في أواخر آذار ١٩٩٧

لمحة عن تاريخ الكرد وحضارتهم القومية*

محمد أمين عبد الكريم

إن الموضوعية تجانب الشوفيني حين يتناول تاريخ وحاضر أمم غير أمته، فيبالغ عند المقارنة في تقييم الإسهام الحضاري لأمته، ويستهين بإسهام غيرها، بل قد يجردها من أي إسهام، ولتاريخ الكرد نصيب وافر من هذا التزييف. ولأن حاضرهم يتسم بتصاعد الوعي القومي ونضالهم من أجل حقوقهم القومية، فإن شوفينية أعداء هذه الحقوق تريد حجب الشمس عن حقائق ماضي الكرد، وحاضرهم وطموحاتهم، بغربال التضليل والتجهيل.

لقد كشفت التنقيبات في عمق كردستان عن قرى تعتبر من بواكير مستوطنات البشرية، وأن الحنطة استُنبتت، أول ما استنبتت، في أطراف چمچال (في محافظة السليمانية) قبل آلاف السنين. وفي القدم كانت للكرد دولة الميديين مترامية الأطراف التي شملت أراضي العراق وإيران الحاليتين. وليس هناك مصدر تاريخي يفيد أن شعباً غير الكرد قد استوطن كردستان. وقد استكردت بعض القبائل العربية التي هاجرت إليها بعد الفتح الإسلامي، شأنها في هذا شأن القبائل الكردية التي هاجرت، أو هُجِّرت، إلى ديار الشام وجنوب العراق وشرق إيران، فصار أغلبها من أقوام تلك الديار.

واليوم يعيش الكرد، بأكثريتهم الساحقة، في قرى وقصبات وبلدات ومدن متباينة

---

* اللمحة المنشورة هنا هي فقرات من دراسة للكاتب الفاضل يردّ بها على أضاليل شوفينية تطفح بها رسالة لكاتب من أزلام صدام نشرت في مجلة تصدر في باكستان باللغة العربية. (ث جـ)

الحجم في أرجاء كردستان. وتعتبر أربيل، وهي عاصمة إقليم كردستان العراق، أقدم مدينة في التاريخ. وإليها ينتسب عشرات من العلماء والأدباء في التاريخ الإسلامي. وعرفت مدينتا دينور وآمد (ديار بكر حالياً) في التاريخ الإسلامي بكثرة من أنجبتا من علماء خدموا الدين والعلوم المعروفة في العالم الإسلامي أجل خدمة، منهم ابن قتيبة الدينوري وأبي بكر الآمدي من أشهر علماء الإسلام. وإن مدينة سنندج، في كردستان إيران، يعود تاريخها المعلوم إلى ما قبل الاحتلال المغولي لديار المسلمين، وقد عرفت بأمرائها وعلمائها وأدبائها. وكانت السليمانية عاصمة إمارة البابانيين المعروفة. أما بدليس، التي يتحدث عنها الرحالة التركي الذائع الصيت أولياجيلي، فكانت معروفة بمدارسها ومساجدها وعلمائها وطلبتها وصناعاتها اليدوية والمعملية الرائعة وصنّاعها الماهرين، وقبل كل ذلك بمؤرخها العظيم (شرف خان البدليسي) صاحب «شرفنامه» أشهر كتاب في تاريخ الكرد. وهكذا الأمر بالنسبة لشهرزور هذه البقعة الواسعة التي حددها القدماء بأنها المنطقة الواقعة بين أربيل وهمدان والتي ينتسب إليها العشرات من كبار العلماء في الإسلام، وبندنيجين المعروفة اليوم بمندلي والتي عرفت هي الأخرى بعلمائها وأدبائها الكثر.

صحيح أن الكرد لم يعيشوا مثل تلك الظروف التي تيسرت، مثلاً، للعرب عندما كانت لهم دول مترامية الأطراف في عهد الخلفاء الراشدين، والدولة الأموية والعباسية قبل تمزقها وتحولها إلى مجرد رمز أجوف في بغداد، أو للترك العثمانيين الذين كانت لهم دولتهم التي حكمت معظم أنحاء العالم الإسلامي قروناً عديدة وتحكمت في رقاب شعوب عديدة أخضعت بحد السيف، أو للفرس الذين كانت لهم الدولة الصفوية أو الدول التي أتت بعدها حتى يومنا هذا.

بعد انهيار السلطة الفعلية للعباسيين كانت للكرد دولهم وإماراتهم المتعددة في طول كردستان وعرضها، وبعض منها حكمت مناطق واسعة خارج منطقة كردستان كالدولة الأيوبية التي أنقذت العالم الإسلامي من الصليبيين، وحكمت بلاد الشام ومصر واليمن وأجزاء من العراق، إلى جانب أجزاء من كردستان العراق وتركيا الحالية، ودولة الزنديين التي حكمت إيران، ودول أخرى حكمت أذربيجان وجيورجيا وأرمينيا القديمة قبل مئات السنين. وكانت الإمارات موجودة في مختلف أرجاء كردستان التابعة اليوم لإيران أو العراق أو تركيا، وكانت ذات استقلال فعلي ولا تربطها بالعباسيين أو البويهيين أو السلاجقة أو المغول أو دول المماليك أو الدولة الإيرانية أو العثمانية، فيما بعد، إلا

التزامات محدودة. ولكن في القرن الثامن عشر ومع تغلغل النفوذ الاستعماري الأوروبي في إيران والبلاد العثمانية، توصل حكام الدولتين بفعل ما تعلموه من التطورات التي حدثت في أوروبا وبعض المستعمرات الأوروبية في آسيا وأفريقيا، إلى أنهم إن لم يقضوا على هذه الإمارات الكردية واستقلالها الفعلي فسوف تجد طريقها للاتحاد بفعل الوعي القومي، الذي بدت ملامح تكونه في المجتمع الكردي، كما اتحدت الدويلات الإيطالية والألمانية الإقطاعية السابقة في أوروبا نتيجة للثورة الصناعية وانتصار البورجوازية. لكن بعد الحرب العالمية الأولى عمق المستعمرون تجزئة كردستان حماية لمصالحهم الاقتصادية والعسكرية والسياسية التي كانوا ربما لا يأمنون عليها فيما لو تكونت دولة كردستانية، في مثل تلك الظروف، محاذية للاتحاد السوفياتي ومعادية للدول التي كانت تسير في ركابهم في إيران والعراق وتركيا. ولئن ظلت تلك الإمارات والدول، فيما مضى، مشتتة دون أن تفكر في الاتحاد، فذلك يعود إلى طبيعة النظام الاقطاعي السائد آنئذ في كردستان فهي على العموم بلاد جبلية مكتفية ذاتياً ولا تقوم بينها حركة تجارية نشطة، والتبادل قائم في معظمه على المقايضة. فلم تكن هناك حركة تعامل واسع بالعملة، ولذلك لم تتوفر الظروف لنشوء بورجوازية تجارية متميزة مما كان يمكن أن يكون دافعاً لخلخلة النظام الاقطاعي والرعوي السائد واقتراب الإمارات الإقطاعية الكردية من بعضها، أضف إلى ذلك عقلية الحكام الإقطاعيين أنفسهم الذين كانوا لا يفهمون من أمور الأمة شيئاً، ولا يدركون للقومية معنى، وكان كل همهم محصوراً في الحفاظ على إماراتهم وتحكمهم.

أما بوادر الفكر القومي فظهرت في كردستان بشكل جنيني قبل أربعمائة سنة، حين ألّف الأمير شرفخان البدليسي تاريخاً للإمارات الكردية والأمراء الكرد والقبائل الكردية بعنوان «شرفنامه» الذي تحل في هذا العام الذكرى الأربعمائة لإكمال تأليفه. وظهر الوعي القومي بصورة أنضج وأكثر دقة عند الشاعر العظيم (أحمدي خاني) الذي شكا بمرارة في مقدمة ملحمته الخالدة «مم وزين» من أوضاع الكرد المأساوية وعدم وجود دولة وملك لهم، على غرار ما كان لدى الترك والفرس، وذلك قبل ثلاثمائة سنة، أي قبل الثورة الفرنسية بحوالي ثلاثة أرباع القرن، وهو يعزو ذلك إلى الحكام والأمراء، فبرّأ من المسؤولية ساحة الشعراء (أي المثقفين) والفقراء (أي عامة الشعب) بل رفع صوته عالياً في الدفاع عن حقوق الفقراء والمستضعفين. ثم تجلت هذه البوادر في نشاطات أمراء، كعبد الرحمن باشا الباباني، الذي حرر بغداد من حكم المماليك، ومحمد باشا الرواندوزي، الذي تحالف مع البابانيين وراسل محمد علي باشا والي مصر واتفق معه على التعاون مع

ابنه ابراهيم باشا الذي حرر ديار الشام من الحكم العثماني. لقد جلب محمد باشا الصناع من خارج المنطقة وصنع المدافع وشيد القلاع وحصّنها وصك النقود باسمه وأقام العدل في بلاده. لكن هناك بعض مظاهر التخلف في سيرته، كاعتباره اليزيديين، وهم كردٌ مثله، خطراً يجب استئصاله مقتفياً في ذلك أثر عبد الرحمن باشا البابان‌ي، فكانت لهما حروب ضد يزيديي سنجار وما والاها، وكانسياقه وراء فتاوى بعض رجال الدين الذين كانوا في الواقع آلة صماء في أيدي العثمانيين العتاة. غير أن محمد باشا، شأن عبد الرحمن باشا، من الأمراء الذين تسرب إلى أذهانهم قدر من المفاهيم القومية. ولكن الظروف على وجه العموم لم تكن مؤاتية للسير بهذه المفاهيم الناشئة إلى نهاياتها المطلوبة عند سائر الأمراء الكرد الذين ظهرت عندهم بعض ملامح الفكر القومي. كما لم يكن إلى جانبهم رجال مفكرون يرشدونهم ويدفعونهم نحو الاتحاد لإقامة كيان فدرالي بين الإمارات الإقطاعية، الكثيرة في عموم كردستان، قبل أن يحسّ بخطرها المستقبلي العثمانيون ويقضوا عليها. فقد كانت إقامة مثل هذا الاتحاد فكرة لمعت في الذهن الوقاد للملا إدريس البدليسي الذي استطاع قبل ذلك بقرون دفع الإمارات الكردية إلى الارتباط معاً بالدولة العثمانية التي رأت في الفكرة ما يحقق مصالحها بإقامة سد محلي منيع ضد مطامع الدولة الصفوية الفتية. وهكذا غدت تلك الإمارات مستقلة داخلياً، وينحصر ارتباطها بالدولة العثمانية في التزامات محددة كدفع ضرائب سنوية معينة وتجهيز الدولة بالمقاتلين في الحروب التي تخوضها. وقد كان الملا إدريس يرى أيضاً، شأنه شأن العثمانيين، في الدولة الصفوية خطراً ماثلاً، بينما كان هناك أكثر من جامع يجمع الأمراء الكرد مع الدولة العثمانية. وأظنه كان محقاً في تصوره هذا، فالأردلانيون الذين تحالفوا مع الإيرانيين سرعان ما تحولوا بفعل المصاهرات مع السلاطين الصفويين إلى أتباع للمذهب الجعفري، وهذا ما قضى فيهم على أي نزوع نحو شخصية كردية مستقلة متميزة.

وهكذا ظل قيام دولة موحدة للأمة الكردية أمنية عادلة شأن أمنية العرب في قيام الوحدة القومية. ولئن اتفقنا، نحن الكرد، في يوم من الأيام مع الحكومة العراقية على الحكم الذاتي، فلأننا تصورنا أنه سيكون حكماً ذاتياً حقيقياً، ولكن الأيام كشفت لنا فيما بعد تماماً عن طبيعة الحكم الدكتاتورية الفاشية. ولئن نطالب اليوم بالفدرالية فلسنا نطالب النظام القائم بها، لأن هذا النظام مرفوض في نظرنا، نحن العناصر الطليعية في الحركة الوطنية الكردية. فقد اختبرناه ولم نعد ننساق وراء أكاذيبه وتضليلاته. إننا نريد الفدرالية ضمن عراق ديمقراطي تعددي لا أثر فيه للدكتاتورية الفاشية القائمة. إن

مطالبتنا بالفدرالية تنبع من حرصنا على وحدة كفاح الجماهير العربية والكردية العراقية في سبيل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي ولقطع الطريق على الاستعمار والرجعية، وإلا فإن إيماننا بحق تقرير المصير ثابت لا يتزعزع، ولسنا ننظر إلى الدولة الكردية على أنها «حرام» أو «جريمة» أو ما شاكل ذلك مما يهرب من ذكره الشوفينيون كما يهرب الشيطان من ذكر اسم الله.

ومهما كانت المصالح المشتركة بين الجهات الخارجية التي كانت ومازالت ذات يد في شؤون العراق، فإن الحكم الذاتي بصورته الديمقراطية الحقيقية، كان مطلباً جماهيرياً كردياً ناضل من أجله شعبنا ببسالة معتمداً على إمكانياته الذاتية أولاً وقبل كل شيء. وقد رفعه الحزب الشيوعي العراقي شعاراً له منذ العام ١٩٥٦ في كونفرنسه الحزبي الثاني، وتبناه فيما بعد الحزب الديمقراطي الكردستاني ليتحول بعد ذلك إلى شعار جماهيري إلى جانب وبعد شعار «الديمقراطية للعراق»، وإن حركة شعبنا هي بالفعل حركة تحررية نضالية مشروعة.

إن ما يحدد مشروعية أو لامشروعية أي شعار هو انطباقه أو عدم انطباقه على مصالح الجهة التي ترفع ذلك الشعار. فإذا كانت هذه لها حقوق مشروعة وكان ذلك الشعار تعبيراً عن مطالبتها بتلك الحقوق فإن الشعار يعتبر صحيحاً ومشروعاً. ولا توصف الحركات السياسية لمختلف الشعوب بالعدالة والنضالية والمشروعية انطلاقاً من مواقف جهات خارجية منها، ولاسيما إذا كانت تلك الجهات ذات علاقة سلبية أو إيجابية مباشرة بتلك الشعارات. فالحركات السياسية يشترط فيها أن تعبر أساساً عن مصالح القائمين بها، ولا يهم بعد ذلك ما إذا كانت الجهة الخارجية الفلانية تنتفع به أو تتضرر منه. فمن الطبيعي أن تكون لكل جهة مصالحها، ولكن هذه المصالح ليست المقياس الذي تقوّم به طبيعة حركة يقوم بها شعب ما من أجل مصالحه هو بالذات. وهكذا تكون الحركة التحررية الكردية حركة تعبر عن المطامح القومية والوطنية للشعب الكردي، وهذه المطامح مطامح عادلة ومشروعة لأن هذا الشعب، شأن سائر شعوب العالم، يجب أن ينال حقه في اختيار نمط العيش الذي يريده ونظام الحكم الذي يرتضيه، ولا يؤثر في هذا الحق ما إذا كانت دولة معينة معارضة له، انطلاقاً من مصالحها الخاصة، كما ليس تأييد هذه الدولة له هو الذي يقرر مشروعية الحركة الداعية إليه. فقد ترى هذه الدولة في تأييد تلك الحركة مصلحة محددة لها، وهذا شأنها وحدها. وعلى كل دولة أن تنظر أولاً وقبل أي شيء إلى المصالح الحقيقية العادلة لشعبها، وما من مصلحة حقيقية

مشروعة لشعب ما في معارضة حق مشروع لشعب آخر، وإذا عارضه كان ذلك موقفاً خاطئاً نابعاً من سوء فهم للقضية أو لما يجب أن يكون عليه مسلك كل دولته، ويجب الانتباه إليه وتصحيحه.

إن حركة الشعب الكردي من أجل نيل حقوقه القومية، في أي جزء من أجزاء وطنه، أياً كانت صيغته لنيل تلك الحقوق، أي الانفصال أو الاتحاد الاختياري، وأياً كان شكل هذه الاتحاد، حركة نضالية تحررية عادلة ومشروعة، ولا يحق للشعوب الأخرى القاطنة في العراق أو إيران أو تركيا معارضة هذا الحق بأي وجه. ولا تنطلق مشروعية هذه الحركة إلا من كونها تعبر عن المطامح الوطنية للشعب الكردي نفسه، وليس من أي اعتبار آخر.

إن ما يحقق الاستقرار الداخلي العراقي هو الديمقراطية الحقة، وما من سبيل آخر لذلك. فما لم تتوفر هذه الديمقراطية، وما لم يتمتع الشعبان العربي والكردي والأقليات القومية في العراق بحقوقهم الوطنية والقومية كاملة غير منقوصة، وما لم تتوفر حرية الرأي والتعبير بكل أشكاله وحرية التنظيم السياسي والنقابي والاجتماعي والثقافي لجميع القوى العاملة في المجتمع، فإن الديمقراطية والاستقرار يظلان حلماً بعيد المنال، وأي معالجة للمشكلة بغير أسلوب توفير الديمقراطية الواسعة الحقة لن تكون إلا إعادة لتجارب خاطئة سابقة نال منها الشعب العراقي الأمرّين.

لقد خابت مساعي حكام العراق وإيران وتركيا لإسكات الكرد عن حقوقهم القومية رغم البطش الذي استخدموه ويستخدمونه ضدنا. فمازالت ماثلة في حياة كردستان آثار تدمير المدن والقرى الكردستانية وتهجير أهلها وسجنهم في المجمعات السكنية وقطع وإحراق بساتينها وتجفيف ينابيعها وحملات الأنفال والقصف الكيمياوي المتكررة التي قام بها النظام الصدامي. لكن رغم تلك البشاعات ظل الشعب الكردي ثابتاً رابط الجأش وظلت كردستان رغم إثخانها بالجروح وطن النضال المجيد، بل انقلبت الآية على أعداء الحقوق الوطنية والقومية لشعبنا الكردي الذي ما عاد يرضى بالحكم الذاتي وإنما يناضل لنيل حقه في تقرير المصير الذي يجد تجسيده في الظروف الراهنة، وإلا ستظل المشكلة قائمة للكرد وللعرب ولكل الأقليات القومية في العراق وللحكومات الآتية، كما كانت للحكومات الماضية، وكذلك للقيادات القومية الكردية. فالديمقراطية تعني الاحتكام للشعب وحكم الشعب نفسه بنفسه ولنفسه. وإذا تيسر هذا للعراق كان معناه أن الشعب العراقي يحل مشاكله بمحض حريته وبملء إرادته، فإذا كان الشعب الكردي في العراق يريد العيش مع سائر المواطنين العراقيين دونما شيء يميزه عن إخوته العرب وغيرهم كان له ذلك. وإذا

أراد الحكم الذاتي أو الفدرالية أو الكونفدرالية أو الانفصال أقرت له الحكومة العراقية بذلك بحكم ديمقراطيتها وركونها إلى إرادة الشعب. أما إذا كانت الحكومات تحكم وفق هواها وبمقتضى المصالح التي تعبر عنها، دون أخذ بنظر الاعتبار وجهة نظر الشعب وإرادته، فستظل المشكلة باقية ومثار مشاكل أخرى للعراق وطناً وحكومة وشعباً. قد يقال إن مثل هذا العرض تبسيط للمشكلة. قد يكون ذلك صحيحاً إلى حد ما، إلا أن علينا أن لا ننسى أن الحقيقة بسيطة تماماً والتعقيد إنما يأتي دائماً من محاولة طمس الحقائق وانتهاج أسلوب المراوغة والخداع واللف والدوران. وعندما تعجز هذه الأساليب عن الوصول بالقائمين بها إلى ما يريدون، يكشفون عن سيماهم الحقيقية فيعودون إلى ممارسة القمع والإرهاب ونعود من حيث بدأنا دون أن نكون قد توصلنا إلى شيء يخفف عنا بعض العبء.

في أعقاب انتفاضة آذار عام ١٩٩١ تحرر من سلطة الدكتاتورية الفاشية أغلب مناطق كردستان العراق، فعلق الكرد على التجربة الجديدة آمالاً كباراً. ولكن، للأسف الشديد، فإن الخلاف بين الحزبين اللذين توليا إدارتها ما لبث أن تفاقم إلى حد الاحتراب المأساوي. والخلاف الكردي ـ الكردي، شأنه شأن خلافات مماثلة في كثير من بلدان العالم الثالث، خلاف على مصالح حزبية ضيقة تضع المصالح القومية والوطنية على الرف لتضع تلك المصالح الضيقة محور الاهتمام، ويقدم بذلك موضوعياً أجل الخدمات للعدو المشترك المتربص بالشعب والوطن وبالحزبين المتخاصمين، وهما الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. وهما ليسا حزبين لقبيلتين متصارعتين كما يزعم أعداء الكرد، فقد كان الأمين العام للحزب الثاني عضواً لفترة طويلة في اللجنة المركزية للحزب الأول قبل ثورة تموز ١٩٥٨ وبعدها حتى أواسط الستينيات، كما كان العديد من كوادره وقادته أعضاء كباراً ومسؤولين فيه. وقد حدث في أواسط الستينيات انشقاق في الحزب الديمقراطي الكردستاني، وكان على رأس الحزب مصطفى البارزاني، خرج منه على أثره سكرتيره العام ابراهيم أحمد وعدد من أعضاء لجنته المركزية وكوادره وأعضائه، ومنهم جلال الطالباني ليشكلوا حزباً جديداً يحمل الاسم نفسه، وظل الأمر على هذا المنوال حتى اتفاقية آذار ١٩٧٠ بين الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة البارزاني والحكومة العراقية. آنئذ بادر البارزاني إلى إعلان عفو عام في كردستان عن جميع الخارجين والمنشقين عليه. وجواباً على هذه المبادرة عقد الحزب الديمقراطي الكردستاني الثاني بزعامة ابراهيم أحمد وجلال الطالباني مؤتمراً حزبياً أعلن فيه تغيير اسمه إلى الحزب الثوري الكردستاني. ثم حُلَّ هذا الحزب ليفسح المجال لأعضائه للعودة

إلى أحضان الحزب الأم. وهكذا عاد معظم أعضاء هذا الحزب وكوادره من مختلف المستويات إلى صفوف الحزب الأصلي وظل قليلون منهم مستقلين بالاسم، ولم يكن من بينهم ابراهيم أحمد وجلال الطالباني حتى أعاد بعضهم، بعد حين بصورة سرية ولكن باتفاق مع السلطة في بغداد تشكيل الحزب الثوري الكردستاني الذي مايزال يعمل في بغداد كحزب مصطنع هزيل تحت جناح النظام الحاكم وبتوجيهات من سلطاته الأمنية.

وبعد انتكاسة الثورة الكردية إثر اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران ولجوء مصطفى البارزاني وأكثر قادة حزبه إلى إيران في الربع الأول من عام ١٩٧٥، بادر جماعة من الجناح المنشق من الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة جلال الطالباني إلى تشكيل الاتحاد الوطني الكردستاني وإعلان الثورة مجدداً في جبال كردستان ضد النظام الذي كان قد بدأ بتدمير القرى الكردية وتهجير أهليها إلى المجمعات التي أقامها لهم. وهكذا يبدو أن أياً من الحزبين لا يحمل صفة قبلية بالمفهوم الدقيق، ولكن يمكن إطلاق صفة العائلية على زعامة الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي كان يقوده مصطفى البارزاني ويقوده اليوم نجله مسعود البارزاني ولاسيما في فترة قيادة البارزاني الابن حيث تلعب الأسرة البارزانية دوراً كبيراً في إدارة الحزب وتوجيه سياسته. وبالنسبة للبارزاني الأب يمكن القول عنه إنه كان يحمل نزعة فردية ولا يميل إلى الخضوع لمبدأ القيادة الجماعية ومراعاة الأقلية والأكثرية، وهذه الصفة تعود إلى نزعة رؤساء القبائل ورجال الدين الكبار، إلا أنه كان قائداً أجمع عليه الكرد، وهو إن كان لا ينسى ثاراته الخاصة مع خصومه، في أغلب الأحوال، إلا أنه كان الشخص الوحيد الذي تمكن من أن يجمع حوله مختلف شرائح وفئات المجتمع الكردي من اليمين إلى اليسار، وهو وحده الذي كان يشمل برعايته الشيوعيين إلا أنه كان لا يرغب في أن يكون لهم حول وقوة مما قد يشعر معه بوجود قوة نافذة متمكنة إلى جانبه، في حين أن المنتمين إلى الجناح المنشق كانوا ممن تغلب عليهم صفة المدنية، وبعد تأسيسهم الاتحاد الوطني الكردستاني استقطبوا حولهم الكثير من العناصر الشابة ولاسيما الطلبة ومن حملة الأفكار اليسارية غير الشيوعية. أما أسرة الطالباني التي ينتمي إليها جلال الطالباني زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني، فلا تحمل صفة قبلية، والأسرة ليست أكثر من أسرة دينية صوفية في السابق استطاع العديد من أفرادها فيما بعد أن يمتلكوا القرى والأراضي الزراعية وظل قليلون منهم محتفظين بصفتهم الدينية، في حين أن جلالاً نفسه ليس من هؤلاء ولا من أولئك، فهو مثقف تفرغ للسياسة منذ أوائل شبابه، كما ليس لبقية أعضاء قيادة هذا الحزب، شأنهم شأن أعضاء قيادة الحزب الديمقراطي

الكردستاني باستثناء المنتمين منهم إلى عائلة البارزاني، أي نفوذ عشائري.

ولابد من التأكيد أن الكرد لا يضمرون الكره لأي شعب من الشعوب، القريبة منهم والبعيدة عنهم، وطلائعهم الكفاحية في إيران والعراق وتركيا دعتهم وتدعوهم على الدوام لتعزيز الأخوة مع الشعوب التي يتعايشون معها. وبحكم كونهم يعيشون في أطر جغرافية سياسية مع شعوب أخرى فإن طلائعهم السياسية ترفع شعار تعزيز الكفاح المشترك مع هذه الشعوب لتحقيق المطاليب التي يشتركون فيها جميعاً، وهم لحد الآن لم يرفعوا راية الانفصال لا في إيران ولا في العراق ولا في تركيا ــ بالنسبة لمعظم القوى السياسية الكردية ــ رغم أن ذلك حق مشروع لهم.

إن كردستان حق للكرد وحدهم ولمن يقطنها وإياهم، وليس لمن يحكمها من بعيد بالحديد والنار، والسجون والمشانق، والكيمياويات والأنفال... عرباً كانوا أو فرساً أو تركاً... والشعب الكردي في كردستان، وجود راسخ أصيل، كان قد غرز أقدامه في أعماق ترابها حتى قبل الفتوحات الإسلامية التي وفرت للعديد من قبائلهم الفرصة لتستوطن أراضي شعوب أخرى فتعرّبها أو تنصهر هي في قومياتها فيما بعد...

والعراق المتعدد القوميات والأديان والطوائف منذ زمن بعيد، والمتعدد الآراء والأفكار والأحزاب في حياته المعاصرة، لا يمكنه أن يجد حلاً لمشاكله القائمة والتي قد تقوم في المستقبل إلا عبر الديمقراطية الواسعة التي تشمل الاعتراف للشعب الكردي بحقه في تقرير المصير، وبالحقوق الثقافية والإدارية للأقليات القومية وحق ممارسة الشعائر الدينية والمذهبية لكافة الطوائف، وبالتعددية السياسية للأحزاب السياسية مع حرية الرأي والتعبير والتنظيم للجميع، وضمان تداول السلطة من خلال صناديق الاقتراع. هذا الحل، وإن كان يبدو صعب المنال في بلد خربته الديكتاتورية الفاشية ومزقته الاختلافات التي غذاها الاستعمار والأنظمة البائدة والسائدة، إلا أن من الممكن الوصول إليه تدريجياً عبر البدء بالمسائل الأساسية. ولكن هذا البدء لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال اتفاق كل القوى السياسية والاجتماعية العاملة على الساحة العراقية على شكل موحد للعمل من أجل إسقاط النظام وتحديد معالم وطن المستقبل الديمقراطية. لقد مضى ثمانية وثلاثون عاماً على ثورة الرابع عشر من تموز، ولو لم تنحرف تلك الثورة عن نهجها الديمقراطي الذي اتسمت به في بدايتها واتخذت الخطوات الفعلية الأولى لإقامة العراق الديمقراطي المتحرر فيما بعد لكنا قطعنا أشواطاً بعيدة في طريقنا هذا ولكنا قد أنجزنا حتى اليوم المفاصل الأهم من النظام السياسي والاجتماعي الذي ننشده جميعاً لعراقنا.

الداخلي والخارجي

في تطوير صيغة الفيدرالية لكردستان العراق

د. صباح قدوري

يشهد تاريخ الماضي والحاضر أمثلة كثيرة لدور كل من العاملين الذاتي والموضوعي في أحداث دول وشعوب العالم، منها، على سبيل المثال، انتصار كومونة باريس وانتكاساتها في حينه، ظهور النزعة النازية والفاشية في ألمانيا وإيطاليا مما قاد إلى اندلاع الحربين العالميتين الأولى والثانية، وانقسام ألمانيا إلى الشطرين الشرقي والغربي وتوحيدهما بعد مرور أكثر من ٥٠ سنة على ذلك، كذلك انتصار ثورة أكتوبر عام ١٩١٧ المجيدة، وما شاهدنا نهاية الثمانينات من انهيارات متتالية للمعسكر الاشتراكي وفي مقدمته الاتحاد السوفيتي السابق. وغير ذلك من الأمثلة. لسنا هنا بصدد تحليل وتقييم مجرى هذه الأحداث، التي أعتقد أنها معروفة عند الكثيرين.

يقصد بالعامل الداخلي في القضية الكردية كل ما يتعلق بنضال الشعب الكردي من أجل تحقيق طموحاته القومية، وتثبيت مفهوم حق تقرير المصير في أهدافه وبرامجه، بما في ذلك حق الانفصال وتشكيل دولة وطنية مستقلة، وممارسة هذا الحق في الظرف الملموس، مع اختيار النظام الملائم كتعبير عملي عن ذلك. ويشمل هذا العامل مدى استعداد وقدرة الشعب الكردي المتمثل بأفراده المستقلين وكذا المنخرطين في صفوف الأحزاب السياسية الكردية المختلفة، وغير الأكراد من الذين يدعمون هذه القضية للمساهمة في العملية النضالية من أجل تحقيق هذه الطموحات.

ومن الخطأ فهم هذا العامل، بأنه شيء جاهز أو ساكن، بل هو سيرورة Process.

وهو يشمل عناصر عديدة، على سبيل المثال (دون الدخول في التفاصيل) المستوى الثقافي والوعي لدى الجماهير الكردية، درجة مساهمة أحزابها في تعبئة وتوعية الجماهير، مدى ممارسة الديمقراطية أو عدمها. إن درجة ومستوى نضوج هذا العامل يتوقف بدرجة كبيرة وبشكل مباشر على مدى تطور وتقدم هذه العناصر في سيرورتها.

أما العامل الخارجي، فيمكن تقسيمه إلى الشطرين التاليين:

١ـ العامل الإقليمي، ويتمثل بمدى تأثير البلدان التي يشكل الأكراد فيها قومية وأرضهم مقسمة في داخل الحدود الجغرافية لهذه البلدان، على القضية الكردية والاعتراف بها كقضية سياسية، يجب حلها بشكل يضمن حق تقرير المصير.

٢ـ العامل الدولي، ويتمثل في موقف تلك الدول التي لها مصالح اقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها، من القضية الكردية في المنطقة والتعامل معها بشكل يضمن لها المحافظة على هذه المصالح. إن النظرة الدولية إلى القضية الكردية، حتى الآن، هي نظرة إنسانية، يمكن أن تتغير إلى نظرة سياسية أيضا، وإقرار حق تقرير المصير للشعب الكردي بما في ذلك الانفصال مستقبلاً!

إن القضية الكردية كظاهرة اجتماعية موضوعية، تتحرك باستمرار، بين العاملين الداخلي والخارجي. وإن الربط بينهما، مع إيجاد نوع من التوازن في الممارسات واتخاذ القرارات المصيرية، يعطي زخماً في تطور هذه القضية، باتجاه سليم ويبعدها عن المخاطر والإخفاقات، مع التأكيد على أن العامل الذاتي يلعب الدور الرئيسي في هذه العملية.

إن الطابع القومي لكردستان العراق، ودرجة نضوجه يختلفان اليوم عن بقية الأجزاء الأخرى من كردستان، إذ قطع أكراد العراق شوطاً كبيراً في هذه العملية. فالحقوق الإدارية والثقافية، بيان ١١ آذار ١٩٧٠، الحكم الذاتي، وصولاً إلى اختيار النظام الفيدرالي كتعبير عملي عن حق في تقرير المصير ضمن هذه المرحلة، تستحث التركيز بشكل خاص على تحليل تأثير هذين العاملين على تطوير صيغة الفيدرالية في كردستان العراق.

فإذا أخذنا العامل الداخلي، ومن دون الدخول في تفاصيل لا ضرورة لها، نرى أن تبني صيغة الفيدرالية، جاء نتيجة هذا العامل، حيث أعلنت ولادتها بعد انتفاضة الشعب

العراقي المجيدة في آذار ١٩٩١. وبقوة هذا العامل حينذاك، تمكن الشعب الكردي من تخليص جزء من العراق من نير النظام الديكتاتوري في بغداد، وفرض نفسه على هذه البقعة التي هي جزء من كردستان. واقترن هذا الإجراء بتأييد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها القوي في المنطقة بعد حرب الخليج، وإن كان ذلك مرتبطاً بنظرة قوامها اعتماد هذه القضية لخدمة مصالحها الذاتية في المنطقة، إذ أقرت لها منطقة آمنة ضمن خط عرض ٣٢، والذي يشمل مدينة أربيل والمناطق الشمالية المحاذية للحدود التركية، وجعلت مدينة السليمانية، وهي خارجة عن هذا الخط، تنضم فعلياً إلى هذه البقعة وتحافظ على نفسها من طغيان الحكم الديكتاتوري. وقُبل هذا الإجراء، إلى حد ما، من جانب بعض الدول الإقليمية. وهكذا نشأ نوع من التوازن بين العاملين. ولكن يمكن اعتبار العامل الذاتي هو الذي كان بارزاً في هذه العملية.

إن الفيدرالية، كمفهوم، يقصد بها في هذه المرحلة نوع من الحكم في المنطقة يضمن لها الإدارة المحلية بقدر أكبر من الاستقلالية الذاتية في بناء وتكوين إدارة ممركزة (على مستوى الإقليم)، توجه من خلالها السياسة الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية في المنطقة باستقلال نوعاً ما عن المركز. ويمكن أن تأخذ أشكالاً أخرى متطورة عبر سيرورة تطبيقها وممارستها.

إن مقترح البرلمان الكردي الصادر في ٤/١٠/١٩٩٢، المستند إلى برامج كل الأحزاب السياسية في الإقليم الذي طرح الصيغة الفيدرالية وفق هذا المفهوم، ينطلق من أن الطابع القومي لكردستان العراق والاعتراف للشعب الكردي بحقه في تقرير مصيره، وبث الوعي لدى الجماهير الكردية لتأخذ قضيتها بيدها، هو الذي حدد وطور صيغة الحكم الذاتي السابقة (المعترف بها قانونياً ولكن بدون محتوى ديمقراطي)، إلى صيغة الفيدرالية، كصيغة سياسية لضبط العلاقة بين المركز والإقليم، على أساس ممارسة الديمقراطية أسلوباً للحكم، حالياً ومستقبلاً، بغية حماية الشعب الكردي من الظلم المستمر والإبادة الجماعية التي تعرض لهما على أيدي الحكام الش وفينيين والديكتاتورية، لكي يعيش على أرضه ويضمن حق تطوير مختلف أوجه حياة في جميع المجالات على هذه الرقعة التي تسمى، تاريخياً وجغرافياً، كردستان، مع حرصه أيضاً على بقاء الكيان العراقي موحداً قوياً عن طريق إرساء أسسه على الإرادة الحرة والرغبة المشتركة في العيش المشترك. بالإضافة إلى ذلك فإن طرح هذه الصيغة جاء منسجماً مع بعض التطورات الجيو ـ سياسية التي حدثت في منطقة الشرق الأوسط وخاصة في

العراق، على أثر حرب الخليج الثانية، مما أضعف نظام صدام حسين سياسياً، اقتصادياً وعسكرياً، مع فرض الهيمنة الأمريكية على المنطقة.

مع شديد الأسف، فإن هذا المقترح لم يشق طريقه إلى النهاية عبر إيجاد الوسائل والإجراءات اللازمة لتثبيت شرعية الفيدرالية من خلال تصويت الشعب الكردي على هذا الخيار. فلم يمض على تحقيق بعض المكتسبات إلا فترة قصيرة حتى أصيبت التجربة الجديدة بالإخفاقات والتراجعات التي لا مثيل لها في تاريخ الحركة الكردية المعاصرة. واللوم لا يقع على الشعب الكردي طبعاً، بل على الأحزاب السياسية المهيمنة التي لم توظف العامل الداخلي بشكل عقلاني في خدمة تطوير القضية الكردية، لأنها لم تعمل على رفع وعي ويقظة الشعب الكردي، إزاء مناورات الإمبريالية، بل انشغلت في الاقتتال الكردي/ الكردي، في وقت لم يتم تثبيت الفيدرالية بجوانبها الشرعية، القانونية، والإدارية. فالاهتمام أصبح لا يدور اليوم بالفيدرالية، بل نشأت إمارتان. فقد سادت نزعات الهيمنة والتفرد وممارسة العنف والإرهاب في حل الخلافات والنزاعات. لقد أدت هذه الحالة إلى تفريغ الهيئات الإدارية لمؤسسات الحكم الفيدرالي من وظائفها في عملية المشاركة واتخاذ القرارات الإدارية، كذلك تجميد دور البرلمان في رسم وتوجيه السياسة الاقتصادية والإدارية، مع هيمنة الطغيان الحزبي الضيق. ومقابل ذلك تعاني غالبية الفئات والشرائح الاجتماعية صعوبات جدية في تدبير أوضاعها المعاشية، فيحاصرها ارتفاع معدلات التضخم وانتشار البطالة، والجوع والفقر، وتوقف معظم المؤسسات الصناعية في المدن، هذا بالإضافة إلى السيطرة العشائرية والحزبية في الأرياف. وبنتيجة ذلك ظهرت مجموعة من الناس «الهامشيين»، فهم الذين يقررون مصير الشعب ويتحكمون به، مع فقدان الأمن والاستقرار، بكل معنى الكلمة، في الإقليم.

إن إصرار الحزبين الحاكمين على الاحتكام للسلاح، بدل الحوار الحضاري والمصالحة، مع اشتداد حالة التنافس بينهما للانفراد بالسلطة، أضعف العامل الداخلي، وأدى إلى تعاون حدك مع نظام صدام حسين لضرب خصمه أوك، بعد انزلاق الأخير إلى التعاون مع إيران لضرب حدك. وأخيراً التجأ الحزبان معاً «للإنصات» إلى «النصائح» الأمريكية في حل خلافاتهما، وذلك عبر الوساطة التركية. وهكذا تشابك العامل الداخلي مع العامل الخارجي، ولكن هذه المرة باتجاه معاكس تماماً للحالة السابقة، أي بمعنى آخر طغيان العامل الخارجي على العامل الداخلي في اتخاذ القرارات، وبذلك فقدت الأحزاب السياسية الكردية المتنفذة دورها الإيجابي في معالجة الأوضاع

الاستثنائية التي تسود المنطقة، وأصبحت أسيرة العامل الخارجي. فيحاول كل من حكومات العراق وإيران وتركيا إضعاف الحركة الكردية التحررية في كردستان العراق، ومن ثم احتواءها بهدف نسف تجربة الفيدرالية من خلال التدخل المباشر في شؤونها بشكل يخدم مصالحها ومن ثم مصالح الإمبريالية في المنطقة. فيحاول النظام العراقي إرجاع نفوذه وهيبته مرة أخرى إلى إقليم كردستان، وخداع الأحزاب الكردية من خلال سياسته الديماغوجية تجاه القضية الكردية. وتحاول إيران ضرب الحزب الديمقراطي الكردستاني - إيران (حدكا) المتواجد في المناطق الحدودية من الإقليم. أما تركيا، فتحاول دفع الأكراد لتطبيع العلاقة مع نظام صدام حسين، بهدف الإسراع في عملية تطبيق القرار ٩٨٦، وحصولها على المنافع الاقتصادية من خلال تسويق النفط عبر أراضيها، مع دعوتها إلى خلق «حزام آمن» داخل الأراضي العراقية يكون تحت سيطرتها، ومن ثم تهيئة الظروف الملائمة لضرب قوات PKK المتواجدة هي الأخرى في المناطق الحدودية من الإقليم، مع استغلال مشكلة حقوق التركمان، ليس بهدف الدفاع عن حقوقهم المشروعة، بل من أجل خلق البلبلة وسحب البساط من تحت أقدام الأحزاب الكردية، وإعاقة نضج الحل العادل للأقليات القومية، الآشورية والكلدانية والتركمانية الساكنة في المنطقة ضمن إطار الحكم الفيدرالي، والمفروض أن تحسم هذه القضايا من خلال دور العامل الداخلي وليس الإقليمي وحده.

أما العامل الدولي، لاسيما من حيث فهمنا العناصر الأساسية للاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط التي تشكل الجزء المهم من استراتيجيتها الإقليمية والدولية، يمكن أن نقول، وباختصار، من خلال تتبع الأحداث السريعة التي تجري في المنطقة، بأن هذه السياسة تهدف إلى إطالة عمر النظام العراقي، وهي التي تعرقل تحرير العراق من الديكتاتورية وبالتالي تحقيق الفيدرالية، لأنها ترى أن بقاء نظام صدام حسين، في الوقت الراهن، هو الذي يمكنها من المحافظة على المصالح الحيوية والمتعلقة أساساً في منابع البترول في هذه المنطقة. فهي التي تمنع من تثبيت النظام الفيدرالي مراعاة لتركيا، وهي التي تركت الشعب العراقي، بعربه وأكراده، يعاني من حصار مزدوج لحد الآن. وهي التي تبرر، تحت حجج وذرائع باطلة، هجمتها الصاروخية الأخيرة على جنوب البلاد، مع مسعاها الدائم لاستخدام مجمل الأوضاع، في أي وقت، كورقة احتياطية في مواجهة تصاعد الإسلام السياسي، من خلال الدور الإيراني في المنطقة، أو أي محور مثيل يمكن أن ينشأ في المستقبل.

وأخيراً يمكن أن نستنتج من كل ذلك أن القضية الكردية أصبحت اليوم أشبه بكرة يتقاذفها الفريقان الإقليمي والدولي، والمتفرجون هم الأكراد. فإن أياً من الفريقين سيربح من هذه القضية، سيكون الخاسر، في النتيجة، هو الشعب الكردي. لقد حان الوقت للحزبين الكبيرين أن يفكرا بطريقة عصرية في معالجة الأوضاع، ويدركا خطورة المنزلق الذي يدفعان إليه، واستخلاص درس واف من التجارب السابقة التي لم تجلب للشعب الكردي سوى الويلات والدمار، ويبادرا، قبل فوات الأوان، لإعادة الاعتبار والحيوية للتجربة الكردستانية بالرجوع إلى صناديق الاقتراع لانتخاب البرلمان الكردستاني بطريقة نزيهة ومشروعة، وخلق الأسس لانبثاق الديمقراطية وممارستها باعتبارها الخيار الأمثل والعملي في حل الخلافات والمشاكل، وبذل جهود استثنائية من أجل إيجاد جبهة داخلية صلدة بإمكانها أن تؤثر بصورة أفضل على العامل الخارجي، وبوسعها وحدها إدارة الكيان الفيدرالي على خير وجه، كذلك الاستفادة العقلانية والواعية من الظروف الخارجية، وبذلك كل الجهود والإمكانيات من أجل تحقيق طموحات الشعب الكردي وإيجاد الحل العادل لقضيته القومية، والسير قدماً في إحياء تجربة الفيدرالية ضمن العراق الديمقراطي الموحد.

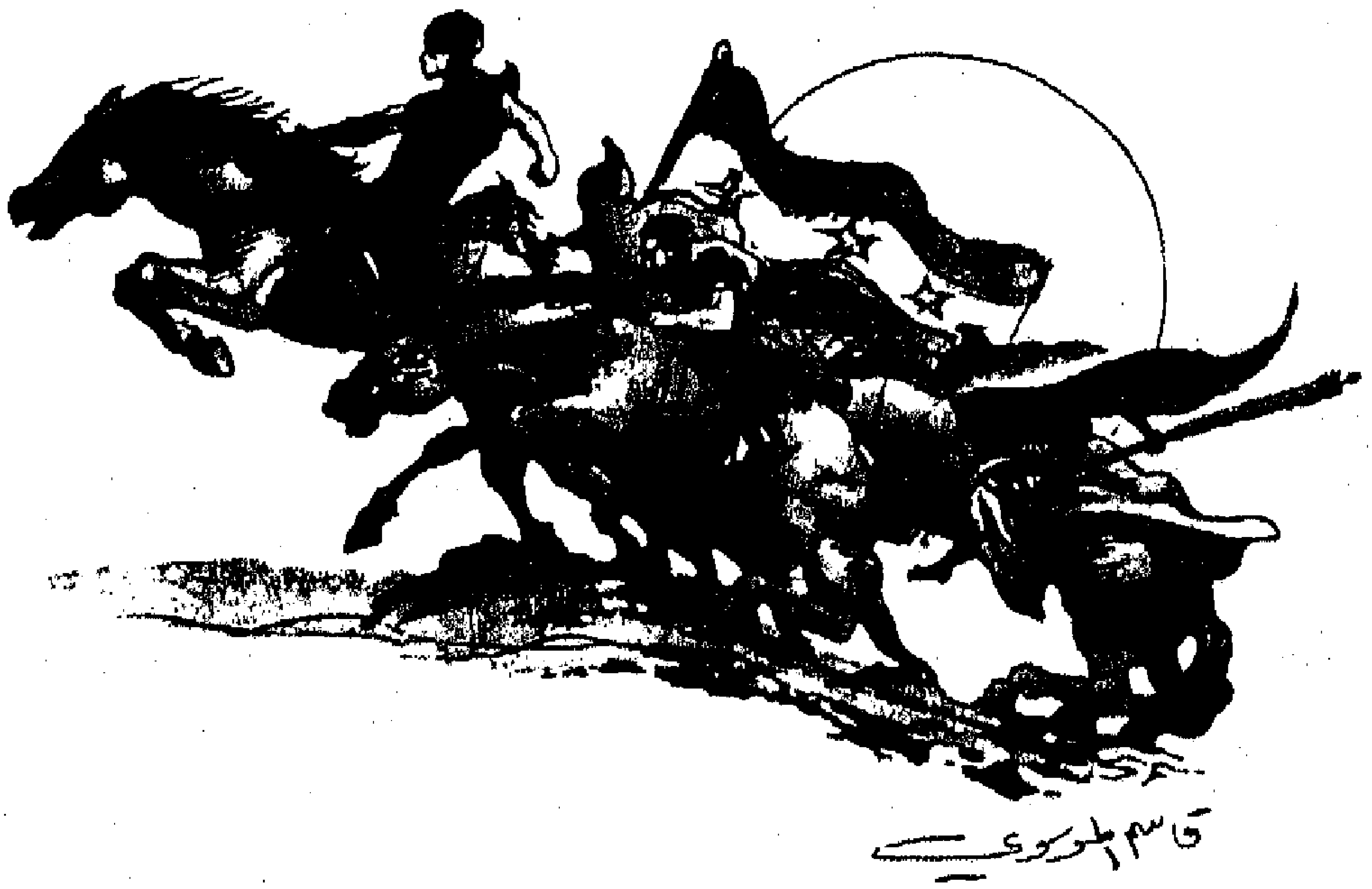

تركمان العراق
بين الثوابت الوطنية والخصوصيات القومية

عزيز قادر*

ورث العراق منذ عهود طويلة، خصوصيات متنوعة، عرقية وأثنية ولغوية ودينية ومذهبية وثقافية، غدا الكل واحدة منها مجتمعها الخاص بها، فبات ثمة مجتمع عربي وكردي وتركماني وآشوري، وثمة مجتمع إسلامي (سني وشيعي) ومسيحي بمذاهبه المختلفة، وما إلى ذلك من طوائف وفئات... يتطلع كل مجتمع من هذه المجتمعات العراقية إلى الحرية في ممارسة حقه في إدارة شؤونه الذاتية في المناطق التي يسكن فيها. ويطالب البعض منها بالتمتع بإدارة لامركزية، أحياناً على المستوى الإداري وأحياناً على المستوى القومي وأحياناً على المستوى السياسي، وذلك ضمن الدولة المركزية الموحدة. وقد نشأ هذا التعدد والتنوع بحكم القدم الحضاري لوادي الرافدين الذي يمتد إلى مئات بل آلاف السنين. بحكم الاعتدال المناخي ووفرة المياه وكثرة الخيرات وتنوعها، فاجتذب موجات الهجرة التي تدفقت عليه والاستيطان المشترك فيه. وكانت من بينها هجرة القبائل التركمانية من موطنها الأصلي في أواسط آسيا إلى الأناضول ومن ثم إلى العراق عبر إيران، بفترات زمنية وعهود مختلفة ابتداءً من العهد الأموي عام ٥٤ للهجرة وانتهاءً في العهد العثماني. فقد قدموا إلى العراق لأسباب ودوافع مختلفة (كالعسكرة في صفوف قوات المسلمين أو لأغراض اقتصادية وتجارية أو كفاتحين) وعليه تمتد جذورهم التاريخية في العراق إلى أكثر من ألف عام... تولوا الحكم

* محامٍ وعقيد ركن متقاعد

فيه قبل العثمانيين زهاء قرنين من الزمن، أسسوا فيه إمارات وحكومات (كالإمارة الزنكية في الموصل والأتابكية في أربيل والايواقية أو الإيوانية في كركوك) فضلاً عن دولة قراقوينلو، وآق قوينلو والدولة السلجوقية التي شمل حكمها سورية ولبنان وفلسطين بالإضافة إلى العراق.

وإن وقوعه على طريق الفاتحين القدماء جعل منه منطقة الصراع والتنافس بين البيزنطيين والفرس قبل الإسلام والعرب والفرس في صدر الإسلام وقبله في الجاهلية، وما بين الأقوام الثلاثة العرب والفرس والترك في أواخر العهد العباسي وما بعده. كما أن وقوعه على طريق المواصلات بين الشرق والغرب أضاف بعداً آخر للصراع والتنافس على المنطقة بين بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وغدا أحد الأسباب الرئيسية لنشوب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) التي أسفرت عن سقوط الإمبراطورية العثمانية ونشوء الدول العربية ومنها العراق من فسيفساء الأقوام والأديان والمذاهب التي كانت متواجدة في العراق في العهد العثماني. لذلك فإن من المشكلات العراقية المزمنة في إطار السياسة الداخلية ما نشأ من التركيبة السكانية القائمة على التعدد الأثني والقومي والطائفي والطبقي، فضلاً عن تطوره التاريخي وموقعه الجغرافي وثروته النفطية، مما أدى إلى المصاعب والمشكلات في ممارسة الحكم.

وعلى الصعيد الخارجي، كان للإقبال على الديمقراطية في العالم أثره البالغ في دفع حركة التحرر القومي والديني الثقافي نحو تطلعاتها، مما جعل الأقليات القومية العراقية، تنتفض عدة مرات ضد الشمولية ومركزية السلطة وضد حكمها الاستبدادي والتسلطي، مطالبة بحقوقها المشروعة على الصعيد الإداري والقومي والثقافي... إلا أن الحكومات العراقية المتعاقبة تجاهلت تلك الحقوق وبالتالي فشلت في تعاملها مع هذا التعدد والتنوع واحتوائها لتداعياتها السلبية، وأخفقت في محاكاة خصوصيات القومية والطائفية ضمن إطار من الثوابت الوطنية، ذلك لأنها ظلت متمسكة بالعلاقة السلطوية ونمطها الهرمي والمركزية الإدارية، بدون رعاية واهتمام بأهمية العلاقات الأفقية التي تتجسد في مجالها السياسي، المشاركة الديمقراطية وضمان الحريات الفردية وممارسة الحقوق المشروعة للقوميات والطوائف.

وليس هذا فحسب، بل بعد فترة وجيزة من تأسيس الدولة العراقية، وتحديداً منذ (النصف الثاني من الثلاثينات) اتخذ النهج السياسي العراقي عموماً منحى متأثراً بأفكار القومية العربية التي أخذت بالانتشار في معظم الأقطار العربية، ولكن دون أن يجاريه

الاهتمام اللازم والمطلوب لإنماء الروح الوطنية ورفعها إلى مستوى استيعاب الخصوصيات القومية والطائفية المتنوعة في العراق... وقد أدى ذلك إلى تأجيج النعرات القومية والفئوية كردود أفعال مضادة تجاه النزعة القومية العربية، وغدا عاملاً مضافاً لاستجلاب التداعيات السلبية، كالتي تزامنت مع تشكيل الدولة العراقية، وفي خضم التفاوض بل الصراع حول عائدية (ولاية الموصل) التي يتألف سكانها من القوميات العراقية المختلفة وتتركز مشكلاتها فيها، بالدرجة الأولى.

وبعد هذا المدخل التاريخي الموجز، نترك مسألة الطوائف والأديان، ونقتصر الكلام حول مشكلة القوميات موضوع البحث، ويكون من المفيد أولاً إلقاء نظرة سريعة على المشكلات القومية، في إطارها التاريخي، ابتداءً من تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١.

مشكلة التنوع القومي في تاريخ العراق المعاصر

ظهرت مشكلة التنوع القومي على مسرح السياسة الداخلية بوضوح منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١، وإبان مشكلة «ولاية الموصل» المعروفة، التي علق مصيرها على نتيجة التفاوض الثنائي بين الدولة العثمانية ومن بعدها تركيا الحديثة مع بريطانيا. فلما وصل التفاوض إلى طريق مسدود عام ١٩٢٥، اتفق الطرفان على نقل المفاوضات إلى عصبة الأمم للبت بها حيث أصدرت قرارها بإبقاء الولاية ضمن الدولة العراقية.

لسنا هنا بصدد الدخول في تفاصيل هذه المسألة وإنما نود الإشارة إلى الجذور التاريخية لمشكلة القوميات في العراق وآثار تداعياتها التي باتت بمثابة النار تحت الرماد تتوهج كلما تهيأت ظروف مواتية لتأجيجها سواءً بفعل التدخلات الخارجية أو العوامل الداخلية وتطوراتها التاريخية، حيث تُركت مشكلة الأقليات القومية على ما كانت عليه في بداية تأسيس الدولة العراقية، بلا معالجة والعمل على إزالة آثارها السلبية بتهدئة الأوضاع المشحونة التي نجمت أثناء المفاوضات ومن جرائها، بل على العكس من ذلك تجاهلت الحكومات العراقية خطرها على الوحدة الوطنية، فاستخدمت العنف والقسوة ومصادرة حقوق الأقليات القومية وتطلعاتها، بدلاً من التفهم لعمق المشكلة والعمل على احتواء تداعياتها السلبية، ضمن إطار من الثوابت الوطنية. وعليه نرى من المفيد تسليط بعض الضوء على تطلعات القوميات في فترة التفاوض حول عائدية (ولاية الموصل) للإشارة والاستدلال على بعدها التاريخي، ومن ثم نحاول تقديم مقترحاتنا حول سبل ترسيخ الثوابت الوطنية بحيث تستظل في إطارها الوطني خصوصية القوميات المختلفة.

الجذور التاريخية لمشكلة القوميات في العراق

عند تأسيس الدولة العراقية في ١٩٢١ كانت مسألة عائدية ولاية الموصل السابقة التي كانت مؤلفة آنذاك من المحافظات العراقية الخمس الحالية (موصل، دهوك، أربيل، السليمانية وكركوك)، قد تركت إلى نتيجة المفاوضات الثنائية بين الدولة العثمانية ومن بعدها تركيا الحديثة من جهة وبريطانيا من جهة أخرى، ولما دخلت المفاوضات الثنائية إلى طريق مسدود، اتفق الطرفان على نقلها إلى عصبة الأمم، التي أرسلت لجنة دولية إلى المنطقة في ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٥ لتقصي الحقائق واستطلاع الآراء حول مضمون النزاع القائم ورفع تقريرها وتوصياتها إلى عصبة الأمم ليتسنى للأخيرة اتخاذ القرار النهائي حول مصير الولاية. وقد تبين من خلال استطلاع آراء فئات مختلفة من سكان الولاية من العرب والأكراد والتركمان والآشوريين وغيرهم، وجود تباين في المواقف والتطلعات حول تقرير مصيرهم و/ أو مصير الولاية، نوجزها باختصار شديد فيما يلي:

بالنسبة للعرب القاطنين في الولاية أساساً في محافظة الموصل، فكانت الحكومة العراقية وعلى رأسها المرحوم الملك فيصل الأول لسان حالهم، تطالب بالولاية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من العراق. وكانت آراء عرب الموصل حول مصير الولاية مقسمة ما بين مؤيد المطلب التركي ومعارض له، وذلك لأسباب ودوافع ومنطلقات مختلفة. . . وقد نقل د. فاضل حسين في كتابه (مشكلة الموصل) عن الدكتور جميل دلالي الذي كان سكرتير حزب الاستقلال الموصلي قوله: «كان بعض الموصليين ينتظرون من الإنكليز الذين ادعوا أنهم جاءوا محررين لا فاتحين أن يحسنوا الوضع، فلما خاب أملهم ويئسوا من تحسن الوضع عادوا إلى تأييد الأتراك، وذكر أن مصطفى الصابونجي وجماعته كتبوا مضبطة وأرسلوها إلى الأتراك يطالبون بعودتهم. ويفسر دلالي تأييد آل النجفي وآل كشمولة وهم (عرب) للأتراك بخصومتهم مع آل توحلة الذين أيدوا الحكومة العراقية»[1]. وذكرت جريدة غارديان (٣ كانون الثاني ١٩٢٥) أن العناصر المؤيدة لتركيا مؤلفة من جماعتين الأولى: مؤلفة من الموظفين السابقين في العهد العثماني والثانية: مؤلفة من مؤيدي الأتراك لأسباب دينية أو سياسية وأكثرهم من جيل كانت الإمبراطورية العثمانية بالنسبة لهم رمز قوة الإسلام السياسية وقد شعروا بمرارة الهزيمة في الحرب العالمية الأولى. وجاء في تقرير اللجنة الدولية مقتطفات تخص تصويت العرب والأكراد والمسيحيين واليزيديين من سكان الولاية: أن العرب الذين

صوتوا لصالح العراق يتمتعون بمراكزهم بتأييد السلطات البريطانية والعراقية وثقتها بهم وإحسانها لهم، وأن من الصعب أن نفهم بالضبط عدد الذين صوتوا للعراق أو لتركيا[٢]. أما فيما يخص المسيحيين واليزيديين واليهود فذكر التقرير أن أكثريتهم تفضل الحكم التركي ما لم يُحتفظ بالانتداب لمدة أطول. وأعربت اللجنة عن قناعتها بأنه لو أنهي انتداب العصبة مع انتهاء المعاهدة العراقية ـ البريطانية، وإذا لم يعط الأكراد بعض ضمانات إدارية محلية، فإن أكثرهم يفضلون الحكم التركي الذي يتمتع بأحوال داخلية ووضع سياسي أكثر استقراراً من العراق[٣].

أما بالنسبة للأكراد فيعود تاريخ قضيتهم إلى وقت طويل سابق، وظهرت على المسرح السياسي مجدداً مع نهاية الحرب العالمية الأولى وتأسيس الدولة العراقية، إذ بُحث مصيرهم من حيث انضوائهم تحت لواء الدولة العراقية أو تحت لواء الدولة الكردية المستقلة التي نصت على قيامها معاهدة سيفر (١٠ آب ١٩٢٠). وقد ظهر في مداولات المعاهدة حول مصير المناطق الكردية اتجاهان: الأول ـ يدعو إلى استقلالهم عن العراق تمهيداً لاندماجهم في الدولة الكردية المرتقبة مثلما ورد في مذكرة شريف باشا باسم أكراد العالم إلى مجلس الحلفاء الأعلى في ٢٢ آذار ١٩١٩ وطلب فيها استقلال الأكراد[٤]. والثاني ـ دعا إلى ربط أكراد العراق بحكومة لندن مباشرة وذلك كما ورد في عريضة الشيخ محمود التي رفعها سنة ١٩١٨ إلى الحكومة البريطانية إذ جاء فيها: لما كانت الحكومة البريطانية قد أعلنت من قبل عن رغبتها في مساعدة الشعوب الشرقية على نيل استقلالها، فإن رؤساء الأكراد يطالبونها بصفتهم ممثلين عن سكان منطقة الأكراد أن تضعهم تحت حمايتها[٥]. هذا مع العلم أن الشيخ محمود أعلن دولة كردية ونصب ملكاً عليها عام ١٩٢٤.

غير أن معاهدة (سيفر) لم تنفذ بسبب اندلاع حركة أتاتورك التحررية، مما دفع إلى الدعوة لعقد معاهدة جديدة سميت بمعاهدة (لوزان) مع الدول الحليفة. وتلاشى الأمل في خلق دولة كردية. وتضمن تقرير اللجنة الدولية، وجوب مراعاة رغبات الأكراد في تعيين الموظفين في المناطق الكردية وفي ترتيب الأمور العدلية والتعليم في المدارس والدوائر والمحاكم باللغات المحلية إلى جانب اللغة العربية.

وكان للآشوريين تطلعاتهم إلى وطن قومي لهم أو قدر من الحكم الذاتي، وساندتهم الحكومة البريطانية التي أثارت مسألة حماية الآشوريين في مجلس عصبة الأمم وقدمت مشروع وطن قومي للآشوريين في المنطقة المتنازع عليها، وذلك تثميناً لمشاركتهم في

الحرب إلى جانب قوات الحلفاء. وقد استخدمت بعض الفئات منهم كأداة ضغط سياسية وعسكرية لأغراض متعددة وضد جهات مختلفة، تارة ضد تطلعات الشعب العراقي وأمانيه في الاستقلال بإخماد ثورة العشرين، وإجبار الحكومة العراقية على توقيع معاهدة معها وفق شروطها التعسفية، وتارة ضد تركيا في المفاوضات الدائرة حول ولاية الموصل، وتارة أخرى في القضاء على أماني الأكراد في الاستقلال وسحق حركتهم التحررية، وكذلك في معاقبة التركمان على موقفهم المناهض لهم بتدبير مجزرة ضدهم بواسطة مجنديها من التياريين عام ١٩٢٤. وبعد تحقيق أغراضها تخلت عنهم وتركتهم إلى مصيرهم، فهاجرت أعداد كبيرة منهم إلى أمريكا وأوروبا[٦].

ومن الطبيعي أن يكون موقف التركمان في النزاع حول عائدية ولاية الموصل منسجماً مع تطلعاتهم وأمانيهم المستقبلية النابعة من روابط عرقية وتاريخية ودينية وثقافية، لذلك عبرت الأكثرية عن رأيها إلى اللجنة الدولية مباشرة أو بتقديم مضابط أو بتنظيم مظاهرات وغير ذلك. إلا أنهم بعد حسم المشكلة من قبل محكمة العدل الدولية وضم ولاية الموصل إلى العراق، فضلوا البقاء في الأراضي التي اتخذوا منها وطناً لهم منذ أكثر من ألف عام، على الهجرة رغم سنوح الفرصة لهم وذلك بموجب بنود معاهدة لوزان (٣٠-٣١)، إلا أنه لم يكن من السهل عليهم من الناحية النفسية والشعورية التأقلم مع الوضع الجديد ومستجداته والاندماج فيه، لفترة طويلة، وذلك نظراً لتحول دورهم السياسي من دور الحاكم لعدة قرون إلى المحكوم، وتحت حكم أتى بدعم من دولة أجنبية معادية وإسنادها، وظل متحالفاً معها طيلة فترة الحكم الملكي، رافق ذلك تراجع دورهم في المجتمع العراقي إلى المواطنة من الدرجة الثالثة أو الرابعة، الأمر الذي خلق في نفسية الفرد التركماني حالة مقاومة الاندماج في الوضع الجديد، ودفع التركمان إلى إيثار عزلة سياسية وانكفاء على الذات، الأمر الذي سهل على الحكومات العراقية تحييد دورهم وبالتالي إسقاطهم من المعادلة السياسية حتى في القضايا التي تخصهم في الصميم.

الآثار والمعالجة: هكذا ورث العراق تداعيات مشكلة القوميات وسلبياتها منذ أول تأسيسه. فإذا كانت الحكومات العراقية في مرحلة الحكم الملكية أهملت هذه المشكلات أو أغفلت خطرها على وحدة العراق وسلامة أرضه في المدى البعيد، فإن الأنظمة الحكومية في المراحل اللاحقة، سارت تماماً بعكس التيار الداعي إلى وضع أسس وثوابت صحيحة لإنماء روح الوطنية وترسيخها، بحيث تستوعب الخصوصيات القومية، ليس بمعنى الدمج القسري لها، وإنما ضمن إطارها الوطني، لذا بقيت تداعيات مشكلة القوميات

وسلبياتها قائمة ومستمرة إلى يومنا هذا، تنتظر الحلول والمعالجات التي تحافظ على خصوصية التنوع والتعدد وتزكيها ضمن إطار من الثوابت الوطنية. هذا بشكل عام، وأما فيما يتعلق بخصوصية المسألة التركمانية، نود الإشارة إلى بعض جوانبها الهامة.

خصوصيات المسألة التركمانية

١-الموقع الجغرافي وأهميته: يحتل التركمان موقعاً جغرافياً لا يحسدون عليه في المنطقة السهولية. تفصل بين المنطقة الجبلية الكردية، من تلعفر في الشمال الغربي من العراق إلى مندلي في الجنوب الشرقي منه، والمنطقة السهولية في الوسط والجنوب. وهو على هيئة شريط طويل ضيق يفتقر إلى عمق استراتيجي ولا توجد فيه موانع طبيعي كالجبال في الشمال أو الأهوار في الجنوب لحمايتهم في أحوال معينة. ومن جهة ثانية، فإن وجود آبار النفط في مدينة كركوك وما حولها التي تشكل مصدراً مهماً للدخل الوطني واقتصاد العراق، وكون مدينة كركوك تشكل عقدة طرق المواصلات بين بغداد والمدن الشمالية العراقية وأوروبا عبر تركيا وسورية ودول آسيا الوسطى التركية الإسلامية، عبر جمهورية إيران يعطي ميزة استراتيجية وأهمية اقتصادية كبيرة، مما يجعلها ميداناً للتنافس الشديد بين أطراف عدة داخلية وخارجية للاستحواذ أو الهيمنة عليها.

وعلى الصعيد الداخلي، فإن المناطق التركمانية التي تشكل الخط السكاني الفاصل بين مناطق العرب والكرد، مما خلق للتركمان صعوبات كبيرة على كل الأصعدة، ولاسيما على الصعيدين السياسي والاجتماعي، حيث أن الصراع بين الحكومات المركزية والقيادات الكردية حول مدينة كركوم، أهم مركز سكاني وسياسي للتركمان، جعل مهمتهم النضالية أكبر صعوبة وتعقيداً، وعرض وضعهم الديمغرافي إلى النخر والتآكل جراء تغيير الواقع السكاني القسري لمدينة كركوك والمناطق التركمانية الأخرى من قبل النظام من جهة، وهجرة سكان القرى الشمالية الكردية إليها، من جهة أخرى، سواءً بسبب الاقتتال والحروب الداخلية والخارجية أو تغيّر الأحوال الاقتصادية.

٢-أهمية دور التركمان كعنصر معادلة سياسية: كان بالإمكان أن يمارس التركمان دورهم الطبيعي كعنصر معادلة سياسية في النزاع السياسي والمسلح بين السلطة والحركة الكردية، وذلك بحكم موقعهم الجغرافي الديمغرافي والسياسي... إلا أن اضطرارهم إلى إيثار العزلة السياسية، لأسباب نوهنا عنها فيما تقدم، فضلاً عن ظروف

القمع والاضطهاد التي تعرضوا لها وعدم توفر ظروف حماية وإسناد لهم، أضعف دورهم السياسي كعنصر معادلة وتوازن إلى درجة كبيرة. وتجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الذي أهملت الحكومات العراقية السابقة أهمية هذا الدور ولم تستفد منه في تخفيف وطأة النزاع وإيجاد الحلول الوسط للتنافس السياسي على المنطقة، وجد نظام صدام حسين الحل ليس في إلغائه فحسب بل أيضاً في وضع خطته التآمرية الهادفة لتفتيت المجتمع التركماني وقلع جذوره التاريخية من العراق.

٣ـ التركمان وسياسة الحياد: لقد انتهج التركمان سياسة عدم الانحياز حيال الحركة الكردية، وتجنبوا الدخول في مساومات سياسية مع القيادات الكردية للمشاركة أو الاتفاق على صيغة تعاون أو تنسيق للنضال المشترك من أجل الحصول على حقوقهما القومية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المرحوم ملا مصطفى البرزاني وبمبادرة شخصية منه أجرى عدة اتصالات مع وجهاء التركمان في الستينات، دعاهم فيها إلى الحوار والبحث عن صيغة الاتفاق والتعاون للنضال المشترك، كما استمرت محاولات القيادات الكردية من بعده لاستمالة التركمان إلى جانب قضيتهم القومية، وذلك تقديراً منها (بثاقب النظر) لأهمية موقف التركمان وتأثيره في نزاعهم مع السلطة، وذلك على العكس من السلطات الحكومية التي أخفقت في تقدير أهمية ذلك تماماً. . لقد حافظ التركمان على موقفهم الحيادي هذا، رغم وجود قواسم مشتركة بين الحركتين القوميتين الكردية والتركمانية، ورغم المحاولات الكردية المستمرة بهذا الاتجاه، وذلك حرصاً على الحفاظ على التوازن بين طرفي النزاع المسلح أو على الأقل تجنب التورط في الكفاح المسلح إلى جانب الحركة الكردية المسلحة، وإن كان الثمن التضحية ببعض مصالحهم الذاتية، حيث اضطروا إلى إيثار السلبية في نضالهم السياسي.

ولكن حين تأزم الوضع العراقي بحيث لم يعد هنالك مجال للبقاء خارج الأحداث العراقية بأي شكل من الأشكال، انتظم أبناء القومية في الأحزاب والحركات السياسية العلنية، إبان حرب الخليج الثانية، فباشرت بنشاطاتها في سوح المعارضة العراقية وبثقل كبير في المنطقة المحررة شمال خط ٣٦ التي أنشأتها دول التحالف لحماية سكان المنطقة من بطش النظام، التي قدمت فرصة نادرة للأكراد لتحقيق قسم كبير من طموحاتهم التاريخية، تمثلت في تأسيس البرلمان وتشكيل حكومة لإدارة الإقليم. وقد خصصت الحكومة الكردية، التي تشكلت عام ١٩٩٢، حقائب وزارية للقوميات غير الكردية كالتركمان والآشوريين، وقد رفض التركمان إشغال المقعد الوزاري المخصص

لهم في حينه، ولكن عند تشكيل الحكومة الكردية الثانية برئاسة كوسرت رسول عام ١٩٩٤ دخل الحزب الوطني التركماني في المساومة مع الحكومة الكردية مطالباً بزيادة المقاعد الوزارية، باسم التركمان، دون أن يكون له حق في تمثيل كل المجتمع التركماني وذلك نظراً لوجود أحزاب وحركات تركمانية تعمل في ساحة المعارضة ولم يكن مخولاً بهذا التمثيل، ولكن للأسف تجاهلت الحكومة الكردية هذه الحقيقة وتخاطبت مع الحزب المذكور باعتباره يمثل كل التركمان. وعلى أية حال، رغم أن المساومة لم تسفر عن نتيجة بسبب اندلاع القتال بين (حدك) و(أوك) إلا أن الدخول في المساومات باسم التركمان وليس باسم الحزب وتعامل الحكومة الكردية معه على الأساس المذكور، يقدم مؤشراً لتعرض سياسة الحياد التقليدية للتركمان، لأول مرة، إلى الاهتزاز، ودليلاً آخر على ثبات السياسة الكردية بمستواها الستراتيجي على نهجها الثابت لاجتذاب التركمان إلى جانبها وحتى بلا مراعاة الأسس السليمة لتحقيق ذلك الغرض.

٤ـ دور التركمان السياسي بعد أحداث ٣١ آب ١٩٩٦: برز دور التركمان إثر دخول القوات العراقية إلى أربيل ٣١ آب ١٩٩٦ بدعوة من حدك بزعامة مسعود البرزاني والتطورات التي أعقبت الحادث وأدت إلى جلوس الطرفين الكرديين المتنازعين على طاولة المفاوضات في أنقرة لترتيب وقف إطلاق النار والتسوية السلمية بينهما بإشراف أمريكي وحضور ممثلين من تركيا وبريطانيا وإشراك التركمان فيها، الأمر الذي أثار لدى بعض العراقيين الدهشة والتساؤلات الكثيرة حول إسناد دور بارز للتركمان، وتغييب الجهات العراقية الأخرى في المفاوضات... وكذلك من تبني الحكومة التركية القضية التركمانية لأول مرة بشكل رسمي وعلني تدعمه الإدارة الأمريكية، وبشكل ليس له سابقة، الأمر الذي لم يستطع معظم قوى المعارضة العراقية إخفاء امتعاضه ودهشته ليس من التدخل التركي ـ الأمريكي، وإنما من الدور الكبير المناط بالتركمان.

وبقدر ما يتعلق الأمر بدور التركمان، نود أن نعيد إلى الأذهان ما أسلفناه عن دور التركمان في المعادلة السياسية، الذي أشرنا فيه إلى تفهم القيادات الكردية لهذا الدور وتقديرها الصائب لأهميته، بعكس الحكومات العراقية التي أهملته أو نسفته. ومن وجهة نظرنا نحن فإن مشاركة التركمان في المعادلات السياسية العراقية ولاسيما في تلك التي تخص المنطقة أو تمس بقضيتهم كلياً أو جزئياً، تعتبر أمراً طبيعياً وحقاً ثابتاً لا نقاش فيه، وان من غير الطبيعي تغييب طرف من الاطراف الرئيسية (العرب) أو الاطار المؤهل لتمثيل قوى المعارضة العراقية ويكون بديلاً عن النظام الحالي، وقد سبق وأنيط هذا

الدور إلى المؤتمر الوطني العراقي في اجتماعات دبلن بايرلندة وفي عمليات التسوية السابقة بين الحزبين المتخاصمين في المنطقة الآمنة، وقد أسقط عنه دوره هذا في اجتماعات انقرة لأسباب لسنا بصددها الآن.

خلاصة ما نرمي إليه من طروحاتنا هذه هو:

آ ـ ضرورة إعداد ميثاق وطني ينص على ضرورة حل المشاكل والخلافات بالحوار السلمي وبمشاركة الأطراف العراقية فقط وعدم فسح المجال إلى وساطات أجنبية وتدخلاتها واعتبار هذا الأمر من الثوابت الوطنية التي لا يمكن الخروج عليها.

ب ـ عدم تغييب أي طرف سياسي أو تيار او مكونة من مكونات الشعب العراقي في جميع المداولات والحوارات حول اية قضية عراقية.

ج ـ ضرورة مشاركة ممثلين من كل القوميات عندما يتعلق الامر بالخصوصيات القومية او تخص مناطق الاسكان المختلط.

د ـ اعتبار الفقرات (اولاً وثانياً وثالثاً) أعلاه من ضمن الثوابت الوطنية لا يجوز الخروج عليها.

هـ ـ ينبغي مناقشة العلاقات الافقية بين القوميات ودراسة اشكاليات مناطق الاسكان المختلط وذلك بتنظيم ندوات خاصة يشترك فيها جميع اطراف المعارضة للبحث عن الحلول المناسبة تمهيداً لتثبيت حقوق كل الاطراف بشكل عادل.

الأسس والثوابت الوطنية: تتحدد الأسس والثوابت الوطنية في تصورنا بتجسيد المسائل الثلاث التالية: آ– مسألة الهوية. ب– الشراكة. ج– القيم الانسانية.

آ– **مسألة الهوية:** يمكننا القول بان الانتماء لأي بلد لا يتحدد بمجرد كون المواطن مولوداً فيه أو حصل على جنسيته بطريقة من الطرق القانونية، وهذا الجانب من المسائل المسلم بها والتي تنظمها قوانين وتشريعات وضعية يتحدد بموجبها الجانب الشكلي والرسمي للانتماء، ولكنه لا يمثل حقيقة وجوهر الانتماء الفعلي، ما لم يؤخذ بنظر الاعتبار أهمية وخطورة الجوانب العملية في مسألة الانتماء التي تتجسد في الحقوق والواجبات التي يجب أن يتمتع بها كل مواطن وكل شريحة قومية او دينية او طائفية يتألف منها الشعب بشكل صحيح وسليم. وان الحقوق المشروعة للمواطن بصفته إنساناً تتمثل في حرية العقيدة والفكر والتعبير والتملك والعبادة والسفر، اضافة إلى الحقوق القومية والثقافية. هذه الحقيقة لا يمكن إلغاؤها من خلال مجرد سفسطة كلامية والتشدق

بالوطنية او رفع شعارات فارغة. ويكون من الطبيعي جداً، في اجواء عدم الشعور بالانتماء للمجموع، ان يتجه المجتمع اتجاهاً عنصرياً وطائفياً ومناطقياً، ويؤدي الى الانكفاء الذي يكون من نتائجه حدوث تراجع عنيف في شعور الفرد والفئات بالمواطنة او الانتماء الى المجموع.

ب- المشاركة: لابد من التأكيد ابتداء على الارتباط الوثيق بين الانتماء والايمان به، وهذه الرابطة لها علاقة بالمصالح المشتركة للافراد والجماعات داخل المجتمع الواحد. وهنالك شبكة من المصالح تبدأ بين أفراد العائلة الواحدة وصولاً الى الأقران وفي مجال العمل، رؤساء ومرؤوسين، ومع الجمعيات والمؤسسات التي ينتمي إليها الفرد. وفي هذه الشبكة من المصالح يشعر المواطن بأنه جزء منها. وبقدر ما تكون شبكة المصالح مبنية على أسس سليمة تكون علاقة الفرد وكذلك الجماعات سليمة بمجتمعها، وبالتالي فإن سلامة هذه المصالح المشتركة تشكل جزءاً مهماً من مسألة الانتماء للمجتمع والايمان بالمواطنة الحقيقية.

ومن خلال الانتماء والايمان والمصالح تبرز مسألة الشراكة والمشاركة باعتبارها عنصراً مكملاً ومرتبطاً مع تلك المقومات. فإذا كان الفرد أو شريحة ما من الشعب محرومة من المشاركة بصورة مباشرة او بواسطة ممثليها في صنع القرار، فان ذلك يعني أن مصالحها بالضرورة ستكون بيد الآخرين، ويعني ذلك ان الانتماء لهذا المجتمع لا رأي فيه ولا مشاركة حقيقية فيه ولا يمكن بالتالي مطالبته بالمشاركة في بناء المجتمع، وقد حجب عنها جميع الشروط اللازمة كي تشعر بانتمائها للوطن ومجتمعه.

جـ- القيم الانسانية: لقد تعرضت القيم الإنسانية إلى تراجعات وتشويهات نتيجة لسياسات الادارات التي تولت ادارة البلاد، حيث ظهر على مسرح معظم الدول الاسلامية والعربية، ومنها العراق، الكثير من الطغاة الذين أساءوا الى القيم الانسانية والاسلامية السمحاء واستغلوا مواقعهم كملهاة لهم دون النظر الى مصلحة الشعب، فشاع الظلم والفساد ومن ثم مسخت الهوية الوطنية، وذلك بخلاف الدول المتقدمة التي ظهرت قيم الانسانية فيها نتيجة للتحولات الديمقراطية في آلية الحكم واصبح الحاكم مسؤولاً أمام الشعب في سياسته وادارته لدفة الحكم، مما عزز من دور المواطن وحقوقه المنصوص عليها بموجب دساتير وقوانين ثابتة لا يمكن تجاوزها. لقد خطت حكومات الدول المتقدمة خطوات كبيرة باتجاه بلورة هوية وانتماء المواطن لبلده ومجتمعه، بغض النظر عن انتمائه العرقي او الاثني او الديني او المذهبي، بينما نجد ان المواطن في بلادنا حرم

من ابسط حقوقه التي تقررها الشرائع السماوية والقوانين الوضعية، الامر الذي جعله يفقد الايمان بانتمائه لأنه أصبح مسلوب الارادة. . . وفي عراقنا لم تترسخ حتى الآن الفكرة التي تجسد الدولة باعتبارها حامية المواطن والممثلة له بشكل حقيقي، الامر الذي جعل العراقيين في سعي مستمر للبحث عن هوية انتماء، لحسم الاجابة على عديد من التساؤلات الماثلة في تفاصيل حياتنا وهي: هل نحن عرب أم عراقيون؟ هل نحن كرد أم عراقيون؟ هل نحن تركمان أم عراقيون؟ وهل نحن سنة أم شيعة أم عراقيون؟

في الواقع سيكون من الصعب جداً إن لم يكن من المستحيل بناء فكرة الانتماء للوطن وتحديد مقومات وأركان المواطنة من دون بلورة هوية وطنية عراقية يتمتع جميع المواطنين بموجبها بكافة حقوقهم المشروعة، من هنا يكون الحديث عن الأمن والاستقرار وسلامة الدولة بلا قيمة ويأتي طرحه الزائف من الحكم لتعزيز نهجه الاستبدادي وتبرير استعماله أداة لإرهاب فكري يخدم هدف السلطة في البقاء والاستمرار ومواصلة عذاب الناس. لقد تمزقت الهوية الوطنية العراقية بشكل متصاعد منذ بدء مرحلة الانقلابات والتنافس غير المشروع على السلطة، وشكلت هذه المرحلة عثرات كبيرة اضافية أمام تبلور الهوية الوطنية للعراقيين.

تلك هي الأسس التي تشكل الثوابت الوطنية التي تبلور الهوية الوطنية وتعزز شعور الانتماء للوطن والتفاني في الدفاع عن سلامة أرضه وتستنفر الطاقات اللازمة لازدهاره، عندئذ يمكن استيعاب خصوصيات التنوع والتعدد ضمن اطار هوية الانتماء للوطن. لذلك تقع على عاتق المثقفين والسياسيين والمفكرين العراقيين الآن مهمة البحث بجد عن المكونات المطلوبة للهوية الوطنية العراقية تمهيداً للبحث عن الأسس اللازمة للامن والاستقرار في البلاد لأجل ازدهارها.

محاور النضال القومي لتركمان العراق

باعتقادنا ان الثوابت الوطنية التي اشرنا إليها، لا يمكن تحقيقها إلا في ظل دولة ديمقراطية برلمانية دستورية تأخذ بالتعددية وتداول السلطة سلمياً، وتحترم القيم الاسلامية (حقوق الانسان) وترعاها وتمنح القوميات والطوائف حقوقها المشروعة وتنص عليها في دستورها الدائم وتطبقها، وبضمنها الحقوق القومية التي يتطلع التركمان إلى تحقيقها والتي تشكل محاور نضالهم القومي.

الهوامش والمصادر:

(١)، (٢)، (٣) الدكتور فاضل حسين، مشكلة الموصل، رسالة الدكتوراه التي قدمها في جامعة انديانا في الولايات المتحدة الامريكية سنة ١٩٥٢، الطبعة الثانية، منشورات دار البيان ٤١ مطبعة أسعد، بغداد ١٩٦٧، ص٢٣٥.

(٤)، (٥) حسين الجلبي، محاضرة بعنوان (العراق والفيدرالية) ألقاها في الندوة التي نظمها المعهد العراقي بلندن عام ١٩٩٥.

(٦) المحامي جرجيس فتح الله، العراق في عهد قاسم، طبعة لندن، ص٧٣٤، ٧٣٥.

(٧) مقالات د. إياد العلاوي في جريدة بغداد الأعداد (٢٥٦ و٢٦٧ و٢٦٨ و٢٦٩) في تشرين الثاني ١٩٩٥ وكانون الأول ١٩٩٦ تحت عنوان (الإنسان، الأرض، الزمان. . الثوابت التي تحدد مسار الامن الوطني).

عبد العزيز القصاب (من ذكرياتي) منشورات عويدات، بيروت، لبنان.

جريدة غارديان (٣ كانون الثاني ١٩٢٥).

المحامي عزيز قادر الصماتجي (عقيد ركن متقاعد)، كتاب «التاريخ السياسي لتركمان العراق» (تحت الطبع).

الشركات العابرة للأوطان في الاقتصاد الراهن*

أنا فا

هناك اليوم نحو أربعين ألف شركة عابرة للأوطان (شعو Transnational Corporation)، وهي الشركات الأم، تحيط بها ٢٥٠ ألف شركة تابعة في البلدان الأجنبية، طبقاً لتقرير الاستثمار الدولي (World Investment Report)(١). إن (شعو) تقوم الآن بتشكيل اقتصاد عالمي جديد من خلال هيمنتها على مصادر التجارة والتمويل الهائلة، مستخدمة في ذلك أحدث التكنولوجيا وتدويل الإنتاج والاستثمارات العالمية النامية بسرعة. تُعرَّف (شعو) بأنها تلك الشركات التي تملك، أو لها السيطرة على، مشاريع تابعة في بلدان غير بلد الشركة الأم. ليست هذه الشركات جديدة، إلا انها نمت من حيث العدد والثروة والقوة منذ الحرب العالمية الثانية. وليست كل الشركات من هذا النوع هي شركات كبيرة. إذ كثير

* درج الكتاب العرب على تسمية هذه الشركات باسماء عدة: فقد أطلقوا عليها اسم (الشركات متعددة الجنسية) بمعنى أنها تمتلك جنسيات أو أوطاناً مختلفة بقدر ما تنتشر مؤسساتها في بلدان مختلفة. ودُعيت كذلك بالشركات فوق القومية أو الشركات متعدية الجنسية وغيرها. إن الاقتصاد الراسمالي نشأ كنظام إنتاجي في وطن واحد قائم على أساس التكامل والتبادل بين القطاعات الانتاجية المختلفة في حدود هذا الوطن. . لكن تطوره دفع إلى امتداد نشاطه خارج هذه الحدود، الى أوطان أخرى حتى بلغ الصورة التي هو عليها الآن في إطار الظاهرة التي باتت تعرف بـ«العولمة» (Globalization). . . فهل إختفت جنسية هذه الشركات؟ هل باتت ذات أوطان عديدة بقدر ما لديها من فروع وتوابع؟ إن المقالة التي نترجمها تعطي صورة جلية لهذا التطور. لذلك ربما كان من الادق في العربية لو أسميناها بـ«الشركات العابرة للأوطان» وباختصار ش ع و (شعو). والمقالة بقلم Anna Pha مترجمة عن جريدة Guardian، وهي جريدة الحزب الشيوعي في أستراليا.

منها صغيرة من حيث المساحات التي تنشط فيها، والمصادر والاستثمارات الاجنبية. واصطلاح التوابع affiliates يشير الى الشركات والفروع والمكاتب التي تملكها كلياً، او تملكها جزئياً أو ان الأسهم المستثمرة فيها تزيد عن ١٠٪ وللشركة الأم مصلحة ثابتة في ادارتها. وقليلة هي الاحتكارات الكبرى التي لم تنمُ الى شركات عابرة للأوطان حالياً. ولألمانيا العدد الاكبر من الشركات الأم (شعو)، وقد بلغ عددها ٧٠٠٢ شركة (عام ١٩٩٣). وتليها اليابان وحصتها منها ٣٦٥٠ (١٩٩٣) ثم السويد ٣٧٠٠ (؟) (١٩٩٣)، وسويسرا ٣٠٠٠ (١٩٨٥) فالولايات المتحدة ٢٩٦٦ (١٩٩٢) ثم فرنسا ٢٢١٦ (١٩٩٣)، ثم بريطانيا ١٤٤٣ (١٩٩٢) وكندا ١٤٤٧ (١٩٩٣) وكوريا الجنوبية ١٠٤٩ (١٩٩١)، وتحتل أستراليا ٧٣٢ (١٩٩٤).

تسيطر (شعو) على ثلثي التجارة العالمية بالسلع والخدمات. من هذه يجري الثلث في اطار النشاطات الداخلية للشركات، اي ما بين الشركات الأم وتوابعها، أو ما بين توابع (شعو). وثلث آخر من الصادرات العالمية تم ما بين (شعو) والشركات غير التابعة في الخارج. وثلث فقط من التجارة العالمية لا تسيطر عليه (شعو) مباشرة، ولا يخضع لتسعيرها الاحتكاري او لممارساتها الاحتكارية الاخرى. «ففي حالة الولايات المتحدة، التي تشغل شركاتها مواقع قيادية في عملية التدويل... فإن الصفقات التي هي في متناول يدها لا تؤلف سوى خُمس الصفقات الدولية» أو بعبارة أخرى، كما يقول (تقرير الاستثمار الدولي) «أربعة أخماس الدولارات التي تتسلمها شركات الولايات المتحدة، لقاء السلع والخدمات المباعة للخارج، هي، في الواقع، لقاء البضائع والخدمات التي تنتجها التوابع الأجنبية او المباعة إليها». ونتيجة لهذه التطورات فان قسماً كبيراً ومتنامياً من الصفقات الدولية لم يعد يتم بين وكلاء مستقلين تحكمهم قوى السوق تماماً، بل يرتبط بإنتاج عالمي ينظمه وكلاء مترابطون، إلى هذا الحد او ذاك، تحت سيطرة الشركات الأم.

في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية جرى توسع وتحرير سريعان للتجارة العالمية. ان تخفيف وازالة الحواجز التجارية (التعريفات، نظم الكوتا... الخ) بطلب من (شعو) ولتسهيل عملياتها، قد تلعب دوراً هاماً في التكامل المتنامي للاقتصادات الوطنية. وكتطور آخر جاء عقد الاتفاقات التجارية الاقليمية والتكتلات ما بين البلدان مثل الاتحاد الأوروبي والنافتا في امريكا الشمالية والآسيان Asean في جنوب شرق آسيا، وسير Cer بين استراليا ونيوزيلاند. ومع ذلك، فان تصدير رأس المال قد تخطى الآن التجارة،

باعتباره الوسيلة الرئيسية التي تستطيع (شعو) من خلالها تحقيق دمج الاقتصادات الوطنية والسيطرة عليها، على نطاق عالمي. يقول (تقرير الاستثمار الدولي) ان سرعة نمو مجموع الاستثمارات الخارجية المباشرة قد بلغت ضعف سرعة نمو صادرات البضائع والخدمات على نطاق العالم. (هذه الاستثمارات تتألف من القيمة الاجمالية المتراكمة لاستثمارات (شعو) الخارجية بما فيها الأرباح المحتفظ بها). ويعرّف (تقرير الاستثمار الدولي) الاستثمار الخارجي المباشر كعلاقة طويلة الأمد تعكس مصلحة وسيطرة دائمتين لشركة (أولفرد) في قطر ما في او على مشروع ما في قطر آخر. وتنطوي هذه العلاقة على قدر مهم من النفوذ للمستثمر في ادارة الشركة في بلد آخر.

تعادل حصة المئة شركة الكبرى من (شعو) سُدس الاستثمارات المباشرة الخارجية الموزعة في مختلف ارجاء العالم، وقد بلغت الاستثمارات الخارجية المباشرة لشعو ٢٢٢ مليار دولار عام ١٩٩٣. ثم ارتفع المجموع الكلي للاستثمارات من هذا النوع إلى ٢,٦ ترليون دولار عام ١٩٩٥. ويذهب الكثير من هذه الاستثمارات الى مؤسسات قائمة فعلاً، سواء بالشراء او الادماج او التوسع في عمليات قائمة اكثر من المشاركة في تأسيس مشاريع جديدة. وعلى هذه الشاكلة تتحول احتكارات وشركات أخرى الى شركات عابرة للاوطان.

يقدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (ينكتاد)، الذي أعد (تقرير الاستثمار الدولي) مجموع الأرباح التي حققتها التوابع الاجنبية لـ(شعو) على نطاق العالم بحدود ١٧٥ مليار دولار عام ١٩٩٤ . وبالنسبة لتلك التي تتخذ من الولايات المتحدة قاعدة لها، فان نصف ما جنت من أرباح كهذه أعيد استثماره أما الباقي فقد جيء به لغرض التوزيع على حملة الأسهم. ان انتقال الأرباح المنتجة في بلد ما الى بلد الشركة الأم يغدو مثابة نزف خطير بالنسبة لميزان مدفوعات الاقطار الصادرة عنها. ومعظم الاستثمارات الخارجية المباشرة تنطلق من البلدان الصناعية المتقدمة، لاسيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان. ان ٧٥٪ من أسهم الاستثمار في الخارج تأتي من البلدان المتقدمة، لاسيما من الأطراف الثلاثة المشار إليها.

والشركات التي تتخذ من الولايات المتحدة قاعدة لها مسؤولة عن النصيب الأكبر من الاستثمارات الخارجية المباشرة - إذ يبلغ مجموع ما تملكه على نطاق العالم ٦١٠ مليارات دولار، ويبلغ هذا ربع المجموع العالمي في عام ١٩٩٤، وبهذا تصبح الولايات المتحدة المستثمر الامبريالي الأكبر. في عام ١٩٩٤ وظفت هذه الشركات ٤٦ مليار

دولار في ماوراء المحيط (مقابل ٦٩ مليار دولار وظفتها عام ١٩٩٣). كذلك كانت الولايات المتحدة المتلقي الاكبر للاستثمارات الخارجية. فالاستثمارات المتدفقة الى الولايات المتحدة بلغت خُمس مجموع الاستثمارات الاجنبية المباشرة في عام ١٩٩٤. وهكذا، بينما يستغل الرأسمال الامريكي عمل العمال في تلك البلدان التي يوظف فيها، فان الرأسمال القادم اليها من بلدان أخرى يستغل عمل عمال الولايات المتحدة.

بلغت الاستثمارات الخارجية لليابان ١٨ مليار دولار عام ١٩٩٤ مقابل ٨٠ مليار دولار عام ١٩٩٠. ويعود هذا الهبوط الكبير الى الركود الاقتصادي العميق والممتد الذي تعاني منه اليابان. ان شعو التي تتخذ من الاتحاد الاوروبي قاعدة لها ٤٥٪ لها من الاستثمارات الخارجية المباشرة. واستمرت زيادة الاستثمارات الاجنبية في البلدان النامية منذ ١٩٩٠. فقد تلقت ٣٧٪ من مجموع الاستثمارات الخارجية المباشرة عام ١٩٩٤. وهذه الاستثمارات عالية التركيز. اذ يذهب ثلثاها الى عشرة بلدان نامية فقط. وكانت الصين هي المتلقي الرئيسي وحصتها كانت ٣٤ مليار دولار. والواقع ان الصين كانت المتلقي الاكبر الثاني في العالم ذلك العام، وعام ١٩٩٣ كانت فيها ٤٥ الف شركة تابعة.

في نهاية ١٩٩٠ كان للصين ٩٩٠ شعو خاصة بها مع فروع تابعة لها بلغ عددها ٤٦٠٠ تابع موزعة على ١٣٠ بلداً. وتستهدف هذه الاستثمارات توفير الفرص للصين لدخول الاسواق الاجنبية والتزود بالمصادر الثابتة. ولهذا وظفت الصين في ماوراء البحار ما معدلة ٢,٤ مليار دولار سنوياً بين ١٩٩٠ و١٩٩٤. ولم تتلق البلدان الـ ٤٨ الاقل تطوراً سوى ١٪ من الاستثمارات الخارجية المباشرة.

وقد جرى تجنب افريقيا الى حد بعيد، اذ لم تتلق سوى مبالغ ضئيلة. ان عديداً من الدول الافريقية قد انجز برامج التعديل الهيكلي التي فرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لكنها، في المقابل، لم تحصل إلا على المزيد والمزيد من الفقر والمجاعة والامراض، بل وحتى مزيد من الديون الاجنبية. فلم تتحقق الوعود التي كيلت لها بالاستثمار والتنمية. ومنذ انتصار حزب المؤتمر الافريقي فإن جنوب افريقيا تتعرض للابتزاز لتطبيق برامج التعديل الهيكلي كثمن للاستثمار الاجنبي فيها.

وإذا كانت التنمية الاقتصادية لأي بلد تعتمد على توفر رأس المال، فان الشروط والاوضاع التي يفرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كثمن للاستثمار ستؤدي ولاشك الى مزيد من الفقر والتدهور بالنسبة لاغلبية الشعب.

تلقى الشرق الاوسط ٦,٠٪ من الاستثمارات الخارجية المباشرة، وبلدان المحيط الهادي ١,٠٪ عام ١٩٩٤. وبعد ان اقدمت البلدان الاشتراكية السابقة في وسط وشرق اوروبا وبقفزات على عبور عدة اطواق لإرضاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي الاوروبي والمستثمرين المحتملين من الغرب، فانها لم تتلق ولو جزءاً مما كانت تتوقعه من استثمارات. ولكن نجم عن برامج الخصخصة الهائلة، واعادة الهيكلة ونزع الملكية الاجتماعية مزيد من المطالب، ومزيد من غلق المشروعات والخصخصة والطرد من العمل وتقليص الخدمات الاجتماعية، بينما أتى التضخم المفرط على أية زيادة في الأجور يمكن ان يحصل عليها العمال. في عام ١٩٩٤ تلقت البلدان الاشتراكية السابقة ما مجموعه ستة مليارات دولار من الاستثمارات الاجنبية المباشرة، أي أقل مما تلقته سنغافورة وحدها. واغلب هذه الاستثمارات ذهبت الى الجمهورية الچيكية وهنغاريا وبولونيا. وكان المجموع الاقليمي للاستثمارات المباشرة ٢٠ مليار دولار ـ وهو مقدار مخيب لآمال اولئك الذين أقدموا على الثورة المضادة. ويزداد تدفق الاستثمارات من البلدان النامية. اذ ارتفعت هذه من ٥٪ في الفترة ما بين ١٩٨٠ و١٩٨٤ الى ١٥٪ (٣٣ مليار دولار) من الاستثمارات الخارجية المباشرة العالمية سنة ١٩٩٤.

أوردت (ينكتاد) قائمة بأكبر خمسين شركة من هذا النوع تتخذ من البلدان النامية قاعدة لها. وتتركز هذه في البرازيل (١٠) والمكسيك (٥) وشيلي (٢) وكوريا الجنوبية (٩) وهونغ كونغ (٧) وتايوان (٧) وماليزيا (٤) وسنغافورة (٣) والفيليبين (٢) والهند (١). ولم يكن من بين هذه الخمسين أية واحدة من افريقيا او الشرق الاوسط او أي من الأقطار الفقيرة. ومع ذلك، فان هذا النمو يشير الى ان هذه الاقطار المختارة تصبح اقطاراً صناعية، وان طبقة عاملة يجري تكوّنها حيث لم تكن توجد من قبل. ويقود هذا الى تكوين ونمو الاتحادات العمالية واحزاب الطبقة العاملة، وفي مجرى الأيام سيسفر كل ذلك عن نتائج سياسية عميقة.

يزودنا (تقرير الاستثمار الدولي) لعام ١٩٩٥ بأسماء شعو التي تشغل القمة مصنفة حسب قيمة موجوداتها في الخارج[٢]. هذه الشركات المئة تمتلك سدس مجموع الاستثمار الخارجي في العالم. وقد قُدرت موجوداتها في انحاء العالم سنة ١٩٩٣ بما قيمته ٣,٧ ترليون دولار. والعشرة الأوائل هي رويال دوتش شيل، إكسون، آي بي أم، جنرال موترز، جنرال الكتريك، تويوتا، فورد، هيتاشي، سوني، ومسيوبيتشي، وأغلبها شركات للنفط والالكترونيات والسيارات وادواتها. وهناك من بين هذه المئة، ٢٣ شركة

الكترونية و١٣ شركة لإنتاج السيارات وأدواتها و١٣ شركة نفط ومناجم، و١٣ شركة كيمياوية، و٩ شركات للأغذية، و٧ شركات تجارية و٦ شركات معدنية.

ان لشركات سيمنس وجنرال الكتريك وآي بي أم وفيليبس الكترونيكس وأن إي سي، وبشكل واسع، دوراً كبيراً في الصناعات العسكرية. وتتضمن الأخرى شركات كومبيوتر وتبغ وفضائيات، ومواد بناء، ومستحضرات طبية، ومنتجات غابيّة، ومطاعم، وصابون ومواد تجميل، وخدمات منوعة، وورق. وتستحوذ التوابع الأجنبية لثلاث وعشرين شعو الكترونية على ٨٠٪ من مجموع ما يباع في العالم من الالكترونيات، ويُظهر هذا كم أصبحت محتكرة بعض الفروع الهامة جداً في الانتاج. ان ٤٢ شركة من هذه الشركات المئة تتخذ من أوروبا مقراً لها، و٣٥ شركة في شمال أمريكا (٣٢ في الولايات المتحدة و٣ في كندا، و٢١ في اليابان؛ وواحدة في كل من استراليا ونيوزيلاند. وفي اطار أوروبا تتقدم ألمانيا بإحدى عشرة شركة، وتليها كل من بريطانيا وفرنسا ولكل منهما تسع شركات. وتستخدم الشركات هذه أعداداً كبيرة من القوى العاملة، سواء في عملياتها داخل الوطن أو في الخارج. وقد غدت كذلك من المساهمين الرئيسيين في ما يُعرف بلعبة «التنحيف»، أي تقليص القوى العاملة في الانتاج والمؤسسات عامة.

تشغل جنرال موترز الموقع الأول في استخدام العمل الاجنبي (صناعة السيارات وادواتها ٢٧٠ ألف)، وتتبعها شركة نستله (صناعة الأغذية، ٢٠٣ آلاف) ثم فيليبس للالكترونيات (٢٠٠ ألف)، وآسيا براون بوفري (Asea Brown Boveri) للمعدات الكهربائية (١٩٣ ألفاً). من بين هذه الشركات المئة تمارس أربعون منها نصف نشاطاتها في الخارج، مثال ذلك: شل لديها ١١٧ ألف مستخدم، ٨٥ ألفاً منهم مستخدمون خارج هولندا وبريطانيا و٦٩٪ من موجوداتها هي في استثمارات أجنبية. وضخامة موجوداتها وقوتها تتضح تماماً حين تجري مقارنتها بحجم الاقتصادات الوطنية. فموجودات شل، التي تبلغ قيمتها ١٠٠,٨ مليار دولار تعادل أكثر من ضعف الناتج المحلي لنيوزيلاند، وثلاثة أضعاف الناتج المحلي الاجمالي لنيجيريا التي يبلغ تعداد سكانها ١٠٠ مليون نسمة (أرقام ١٩٩٢)، وقد بلغت المبيعات الاجمالية لشل ٩٥,٢ مليار دولار.

الرأسمال المالي

أكبر الشركات العابرة للأوطان جميعها هي الشركات المالية. إذ تسيطر هذه على مقادير هائلة من الثروة، وتحتل موقعاً ستراتيجياً في كل أوجه الاقتصاد وحياة الشعوب

تقريباً. لقد نمت التجارة بالمال ذاته نمواً سريعاً، ويجري التعامل ببيع وشراء العملات الوطنية بما يقرب من ترليون دولار يومياً في أسواق المال الدولية، بالمقارنة مع تصدير البضائع والخدمات على نطاق العالم كله والتي بلغت أثمانها ٤,٨ ترليون دولار في عام ١٩٩٣ كله. ان أقل من خُمس هذه الصفقات ذات علاقة بتجارة السلع والخدمات أو توظيفات رأس المال. أما البقية فهي محض مضاربات وتلاعب.

لقد نجم عن إشاعة اللبرالية ورفع القيود في القطاع المالي ان الحكومات قد استسلمت أمام البنوك والمؤسسات المالية الاخرى والمضاربين، وباتت هذه الجماعات تتحكم بالعملة ومعدلات الفائدة والتضخم والاستثمار والتدفقات المالية وميزان المدفوعات والدين الخارجي واستقرار وأمن النظام المالي ذاته.

وقد حقق بنك Citicorp، وهو أكبر بنوك الولايات المتحدة، ربحاً بمقدار ٣,٥ مليار دولار عام ١٩٩٥ . وهو يهيمن على موجودات تبلغ قيمتها ٢٥٧ مليار دولار في ٩٨ دولة. ومن بين فروعه، البالغة ١٢٠٣ فروع، يوجد ما يزيد عن ثلثها فقط خارج الولايات المتحدة. وقد حققت عملياته في منطقة شرقي آسيا من الارباح ٧٨١ مليون دولار في السنة الماضية. وحصل حملة أسهمه في السنة الماضية عائداً ضخماً بلغ ١٨٪ من الأموال التي استثمروها. وارتفع سعر السهم الواحد فيه من ٨,٥٠ دولار عام ١٩٩١ الى ٨١ دولاراً في نيسان عام ١٩٩٦ . ويسعى هذا البنك الى ان يغدو «اسماً تجارياً عالمياً» لبيع الخدمات المالية حول العالم، على غرار كوكاكولا وماكدونالد.

تعمل شعو على نشر توابعها الانتاجية بشكل متزايد في مختلف انحاء العالم حيثما تكون الربحية اكثر والقدرة على التنافس اكبر. وقد يتحقق الامر من خلال توابع شعو (سواء كانت شركات تابعة او اية تفرعات اخرى)، او من خلال التعاقد مع الشركات المحلية في البلدان المختلفة. وتنطوي تجزئة عملية الانتاج على «نقل المواد والمنتجات شبه الجاهزة، والمكوّنات (التي يجري انتاجها من جانب شركات تابعة ومتفرقة جغرافياً) الى مكان واحد بغية التجميع النهائي، ومن بعد تصدير المنتجات النهائية»[٣]. فشركة IKER مثلاً، التي تتخذ من هولندا مقراً لها، تمتلك شبكة واسعة للبيع بالمفرد يقوم بتجهيزها ٢٧٠٠ متعاقد يتوزعون على ٦٧ بلداً. وشركة Benetton الايطالية لصنع الملابس وبيعها بلغت مبيعاتها ١,٤ مليار دولار عام ١٩٩٤ وهي تتعاقد على ٩٥٪ من انتاج وتوزيع وبيع منتجاتها. وما بين ٣٥٠ و ٤٠٠ من المقاولين الصغار والصغار جداً (اغلبهم ايطاليون) يتعاقدون مع هذه الشركة. وهي تستخدم ثمانين مؤسسة مستقلة

فيما وراء البحار كوكلاء لها للاشراف على ٤٠٠٠ مخزن وتتولى تزويد الشركة بالمعلومات عن السوق المحلية.

وترسل الشركات الامريكية المعلومات والبيانات الخاصة بعمليات الانتاج الى الهند وايرلندا ليتقيد بها العمال المهرة هناك لانتاج سلعها باجور واطئة. فلا يهمها من اي بلد تحصل على الاستشارات القانونية وتجري البحوث، والمحاسبة، والادارة والانتاج، فالمهم ان تكون الربحية اعلى. ان تدويل الانتاج قد غدا ممكناً بفضل التطور في المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصالات والنقل السريع. «ونجاح ستراتيجيات الاندماج المعقدة. . . تعتمد بشكل حاسم على القابلية غير المحدودة للشركات عابرة الاوطان (شعو) في تجارة المكونات والمدخلات الاخرى عبر الحدود». وأحد الأهداف الرئيسية لبرامج اعادة الهيكلة التي تُفرض على الحكومات من خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات الدولية الاخرى، هو رفع القيود التي تعيق هذه العملية.

السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة

تعمل الحكومات الصناعية، كالولايات المتحدة وبريطانيا وغيرها، على ان تطبق طوعياً برامج للتعديل الهيكلي. وفي حالة كثير من البلدان النامية فإن هذه البرامج قد فرضت فرضاً من جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. هناك عديد من العناصر المشتركة في برامج التعديل الهيكلي التي باتت تُعرف بسياسات العقلنة الاقتصادية. لكن تطبيق هذه السياسات لم يسفر الا عن معدلات واطئة في النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية المتقدمة بينما زادت موجودات وسيطرة (شعو) ككل. رغم كل ذلك، فان النظام الرأسمالي يقف على حافة أزمة عالمية، كما يقول بعض الاقتصاديين. تدعو برامج التعديل الهيكلي الى:

اشاعة الليبرالية في التجارة ـ وقف العمل باجراءات الحماية على مراحل. وقد مهد اجتماع الغات (GATT) في الاورغواي، الذي انعقد في نهاية عام ١٩٩٤، السبيل امام اشاعة الليبرالية في تجارة البضائع، والالغاء على مراحل، للتعريفات، ونظم الكوتا، والتحريمات، ونظم الدعم، والتقييدات الكمركية التمييزية، وغيرها من الاجراءات التي كانت تحمي الصناعات المحلية من منافسة الاستيرادات الرخيصة. وكانت هذه كلها عقبات في وجه الشركات الكبرى، اما بالنسبة للدول الفرادى فقد كانت وسائل لحماية الصناعة المحلية من المنافسة الاجنبية ومن تدمير الصناعة وفقدان فرص العمل.

ان خفض او ازالة اجراءات الحماية شجع رأس المال للتحرك نحو مناطق الاستثمار

في المناطق الاكثر ربحية.

وتعني لبرالية الاستثمار ازاحة القيود التي تعترض تدفق الاستثمارات الاجنبية الداخلية والخارجية. وبرغم ان الاستثمار الاجنبي ليس بالشيء الجديد، الا انه ظهر في جدول عمل GATT للمرة الاولى في اجتماع اورغواي، الا انه تحدد بالاستثمارات ذات العلاقة بالتجارة. وتعمل الولايات المتحدة والبلدان الغربية الكبرى الاخرى من اجل ان يشمل جدول أعمال منظمة التجارة العالمية كل الاستثمارات الاجنبية وليس مجرد الاستثمارات في ميدان التجارة والخدمات فقط.

لاتزال دول كثيرة تضع القيود على التملك الاجنبي للارض والمناجم واجهزة الاعلام والنقل الجوي والبحري ونظم الاتصالات والمؤسسات المالية. وتستند هذه التقييدات في العادة الى أسباب اجتماعية وايديولوجية متينة. يقول تقرير «الآفاق الاقتصادية العالمية السنوي» الذي يصدره البنك الدولي (أيار ١٩٩٦)، اذا كانت البلدان ترغب في معدلات نمو عالية، فان عليها ان تتبنى سياسات تشجع التكامل الاقتصادي عن طريق تحرير التجارة ونظم الاستثمار الاجنبي المباشر، اي ان التقرير يدعو الحكومات الى رفع القيود التي تعترض عمليات الشركات العابرة للاوطان.

وفي ذات الوقت يحذر التقرير من ان هذه السياسات قد تؤدي الى دفع «أثمان حقيقية ومؤلمة» الا ان هذه الاثمان «يمكن التعامل معها»، وقد تكون جوهرية لنمو فعال.

إعادة النظر في النظم المالية والعامة ـ بما في ذلك ازالة التقييدات التي تعترض دخول المؤسسات المالية الاجنبية وعملياتها، وتقويم العملات. إن اعادة تقييم العملات في البلدان النامية والاشتراكية سابقاً قد مكنت المستثمرين الاجانب من شراء الموجودات بأثمان أرخص، وارتفعت اسعار المواد المستوردة، وتدهورت مستويات المعيشة. والواقع ان معدلات الفائدة هي العتلة الاقتصادية الوطنية الوحيدة التي لم تتعرض الى اعادة نظر.

إعادة تنظيم الصناعة ـ استبدال التنظيم الحكومي بالتنظيم الذاتي ـ مثلما حدث بالنسبة الى صناعة اللحوم. فقد جرى التخلي عن معايير السلامة والصحة في هذه الصناعة، وبشكل متزايد، ليقررها «التنظيم الذاتي». فلم يبق الا القوانين الحكومية ذات الاهمية الاستثنائية. وقد تم التخلي عن التسويق الحكومي وترتيبات تحديد الاسعار او أضعفت الى حد بعيد كما هو الشأن مع القمح والصوف ومنتجات الالبان.

خفض الانفاق ـ يجري تخفيض كبير في الانفاق الحكومي على الصحة والتعليم

والاسكان والمعاشات التقاعدية وغيرها من الخدمات العامة. ويجري كذلك العمل على خفض العجز في الميزانية الى مستويات واطئة او التحول الى ايجاد الفوائض. وأعطيت الأولية الى تقليص دين القطاع العام على حساب المسؤوليات الاجتماعية.

الاصلاحات الضريبية ـ يجري العمل على خفض الضرائب المفروضة على الشركات وعلى الدخول العالية للافراد. وتتجه الحكومات الى تسطيح مقاييس ضريبة الدخل وادخال الضرائب على السلع والخدمات. . . ويقصد من ذلك كله خفض او حتى تصفية الضرائب على الشركات والدخول واستبدالها بضرائب على الاستهلاك. وهذا ما يؤدي الى تضخم الارباح وانخفاض الضرائب المدفوعة على أرباح الاسهم وغيرها من الدخول التي يحصل عليها الاثرياء. حينئذ سيأتي معظم ايرادات الحكومة من الضرائب غير المباشرة، لاسيما تلك التي تُفرض على الاستهلاك، وبهذا يتحول العبء على الذين ينالون الدخول الواطئة، وستبلغ بهم الحال الى ان يدفعوا القسم الاكبر من دخولهم كضرائب.

اعادة تنظيم سوق العمل ـ تنسحب الدولة من ميدان التحكم بالعلاقات ما بين العمل ورأس المال. فيما تبقي بل حتى ستزيد سلطات العقوبات القاسية ـ انها تستهدف مبدئياً ادخال علاقة السيد والمسود مع الحد الأدنى من تدخل الدولة. وباسم الانتاجية والكفاءة والمنافسة الدولية، تجري دهورة اوضاع واجور العمال. والدعوة الى «المنافسة العالمية» في سوق العمل تجر اجور واوضاع العمال الى ادنى المستويات. ولتحقيق هذا الهدف يجري تحريض العمال في البلدان الصناعية ضد عمال البلدان الاخرى اما بغلق مشروعات (شعو) والانتقال بها الى حيث اجور العمل ادنى، او غيرها.

العولمة

نشأت عن عمليات عولمة الانتاج والاتصالات والنقل تغيرات بعيدة المدى في اقتصادات جميع البلدان. هذه التغيرات لا تغير أسس الرأسمالية. فالرأسمالية لاتزال تقوم على استغلال الطبقة العاملة وهيمنة الطبقة الرأسمالية على الطبقة العاملة، الا ان هذه التغيرات مهمة وتؤثر على جميع البلدان والشعوب. ويتعين على من يناضل لايجاد حياة أفضل للشعوب ومستويات معاشية جيدة وضمان اجتماعي وحماية البيئة ان يدرك هذه التغيرات وان يدخلها في حسابه. ان هذه التغيرات لا تنفي النضال من اجل الاشتراكية بل هي، في الواقع، تجعل هذا النضال اكثر ضرورة من اي وقت مضى، وهي تخلق الشروط لنجاحه.

ان الشركات العابرة للأوطان (شعو) هي الشكل السائد الآن للرأسمال الاحتكاري، وميل الشركات الى مد عملياتها عالمياً يتواصل في جميع البلدان الصناعية الرئيسية.

لاتزال لغالبية (شعو) قواعدها القطرية، لكن ثمة ميلاً لأن يغدو بعضها مافوق - الوطنية (Supra-national) في تركيب رأسمالها وأدواتها. ولكن مازال بوسعنا الحديث عن شركات عابرة للاوطان ذات مقرات امريكية او يابانية او استرالية. . . الخ وان حكومات هذه البلدان تحمي مصالح الشركات «العائدة لها».

ورغم ذلك، ثمة خلافات ضمن الحكومات حول ما اذا كان يتعين السير وراء مصالح الرأسمال الدولي او مصالح الرأسمال الوطني. وكان هذا الخلاف وراء الانقسام في بريطانيا حيال الاتحاد الاوروبي الذي ادى الى تنحي مرغريت تاتشر عن رئاسة الحكومة. ان الحكومات التي تواجه الناخبين تواجه ضغطاً لحماية الصناعات المحلية وفرص العمل التي توفرها. ومثل هذه الضغوط هي قوة دافعة وراء المتنافسين الامبرياليين، ويتوقع ان تغدو أكثر حدة في المستقبل. ومع ذلك، فان السياسات التي يمليها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية والتي ترسم لمصلحة «الرأسمال العالمي» يتزايد تطبيقها من جانب عديد من الحكومات سواء برغبة او مع الاحتجاج.

ان مصطلح رأسمالية الدولة الاحتكارية يستخدم لوصف التزاوج بين وسائل الدولة والحكومات والرأسمال الاحتكاري. فالدولة تتدخل لمعالجة الازمات الاجتماعية والاقتصادية المدمرة، وتوفير الهياكل الارتكازية الممركزة التي ليست في متناول الرأسماليين الفرادى، وتنظيم بعض أوجه الاقتصاد، بل حتى اعادة توزيع الثروة. كل هذه تتم لمصلحة رأس المال السياسية والاقتصادية حتى وان تظاهرت الدولة انها تقف فوق الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية، وان الدولة تدير الامور لمصلحة «عموم الشعب». ان العولمة ونمو الشركات العابرة للاوطان مع مصالحها العالمية تجري الآن تغيرات مهمة في العلاقة، التي كنا نعرفها، بين الشركات والدولة. لكن هذا لا يعني ان الدولة قد كفت عن ان تلعب دوراً مهماً جداً، وانما يعني ان هذه التغيرات بعيدة المدى.

تبرز هنا حاجة للتساؤل: أية سلطات وأية وظائف ستكون من مهمة الحكومات المنتخبة اذا ما اخذت الخصخصة واعادة التنظيم مجراهما الكاملين؟ وهل يظل الحكم وطنياً؟ تجيب (شعو) بالنفي. انها ترى في الحكومات الوطنية، بقوانينها وانظمتها، عقبة تعترض عملياتها غير المقيدة. وحجة البنك الدولي وسواه من الهيئات الدولية ان

الحكومات الوطنية تخضع للضغوطات السياسية وانها قد تتخذ قرارات تستند الى أسس سياسية او اجتماعية بدلاً من الأسس التجارية الصرفة.

في بنية الاتحاد الاوروبي ليس البرلمان الاوروبي هو الهيئة الاكثر قوة. ان الاجهزة الاكثر سلطاناً هي الاجهزة التنفيذية البيروقراطية التي بنيت لهذا الغرض. والحكومات الوطنية تقوم الآن بإزالة القوانين التي شرعتها وطبقتها من قبل. ومسؤوليتها تنحصر في توفير الهياكل الارتكازية، و«الخدمات الحكومية» يجري تسليمها الى القطاع الخاص، بعد ان كانت مقدسة جداً.

وتعني «اعادة تنظيم سوق العمل» التخلي ايضاً عن أشكال السيطرة المعينة التي كانت تمارسها الدولة في مجال العلاقات الصناعية. ان رئيس حكومة ولاية فكتوريا (استراليا) جيف كينيت، والذي صرف عن الخدمة كل المجالس المحلية في الولاية كجزء من اصلاح شامل في الحكومة المحلية، لم يكن يمزح حين اقترح الكف عن اجراء الانتخابات. ان تعيين ممثلي رجال الاعمال في الحكم المحلي قد بات يمارس في عدد من البلدان الصناعية المتقدمة. ويصرح روب فيرجسون، المدير الاداري لاتحاد المصارف قائلا: «يشوب الغموض آفاق الديمقراطية في القرية العالمية. وليست لدينا فكرة كيف سنعيد انتاج المؤسسات البرلمانية على المستوى ما فوق الوطن».

ان تراكم نتائج هذه التطورات يهدد وجود الحقوق الديمقراطية التي امكن نيلها في ما يعرف بدول الديمقراطية البورجوازية. فها هي اشكال جديدة من الادارات السياسية والاقتصادية تنبثق فتضطلع فيها الشركات الكبيرة بصورة مباشرة بوظائف الدولة. وثمة تساؤلات كثيرة لا تحظى بجواب. لكن المؤكد ان اجهزة القمع ستظل قائمة، سواء كانت في ايدي الدول الوطنية او في ايدي اجهزة جديدة تكونها الشركات العابرة للاوطان. والطبقات الحاكمة تدرك تماماً المقاومة التي تولدها سياساتها، لذلك نراها تعزز قوى البوليس، وتبني مزيداً من السجون، وتنشئ قوات مسلحة تأمل ان تظل موالية لها في خدمة الاغراض التي تنشدها.

الامبريالية

وصف لينين الامبريالية بانها المرحلة الاحتكارية للرأسمالية. وكتب قائلاً: «ان الامبريالية هي الرأسمالية في مرحلة التطور التي تسود فيها الاحتكارات ورأس المال المالي، وفيها يكتسب تصدير رأس المال اهمية حاسمة، ويبدأ تقسيم العالم بين

الترستات الدولية، ويتم فيها تقسيم العالم بين القوى الرأسمالية الكبرى». لايزال هذا التعريف يحتفظ بصحته حتى اليوم. فبرغم ان حركات التحرر الوطني في البلدان الكولنيالية السابقة قد نالت الاستقلال السياسي، الا ان هذا الاستقلال لم يتبعه استقلال اقتصادي في كثير من الحالات. ويتميز الوضع الراهن بزيادة كبيرة في الاستثمارات الاجنبية في كثير من الاقطار، لا لصالح شعوب هذه الاقطار، وانما لاغراض استغلال العمل والموارد في هذه البلدان. وقد نشأ عن هذا أيضاً التجاوز على سيادة واستقلال الدول. ثم ان المنظمات مافوق القومية ـ البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية ـ قد أسست لتنفيذ سياسات تتفق ومصالح الشركات الكبرى.

ان امور الخصخصة، والانفاق العام، وايجاد فرص العمل، وحماية الصناعة وعلاقات العملة، وحماية البيئة، وتوظيف رأس المال، وأسعار الفائدة ـ هذه الامور كلها تخرج سلطة القرارات الحاسمة بشأنها من يد الحكومات الوطنية القطرية والمؤسسات العامة، وتفرض، في الغالب من جانب تلك المنظمات مباشرة، دون استشارة شعوب الاقطار بشأنها. ان ادارة هذه الهيئات مافوق القومية غير خاضعة للانتخابات العامة بشأن الحكومات. هناك، بالطبع، كثير من الميادين كالنقل البحري والاتصالات والبيئة والحدود الوطنية وحقوق الانسان والاسلحة النووية يفضل جداً التوصل الى اتفاقات وقوانين دولية بشأنها. مثل هذه الاتفاقات ضرورية بحكم السيرورة باتجاه العولمة... ولكن ينبغي ان تخضع لرقابة واشراف الجمعية العامة للامم المتحدة التي يجب ان تُمقرَط وان تعطى لها السلطات الضرورية للتحرك وفق حاجة شعوب كل البلدان وليس لصالح ارباب البنوك والصناعة. ولكن كيف يمكن التوصل الى مثل هذه الاتفاقات ومصالح من تخدم؟ تلك هي عقدة المسالة. ان عولمة العمليات الانتاجية تعني ان الشركات الكبيرة تعمل على نطاق عالمي وان ادارتها تفكر وتخطط على نطاق عالمي، لذلك فان منظمات الشغيلة ينبغي ان تفعل الشيء ذاته. وامكانات السير بهذا الاتجاه اكبر والحاجة اليه اكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. والحاجة إلى ذلك باتت اشد الحافاً بسبب التشديد السريع للاستغلال، وتفشي الفقر، وتدمير البيئة، التي تسير كلها بالتوافق مع استغلال الشركات عابرة الأوطان. ان شعار «يا عمال العالم اتحدوا» الذي رفعه ماركس وانجلز في «البيان الشيوعي» لم يكن بمثل ما هو عليه الآن من الصواب.

يمكن ان يجري التضامن بطرق مختلفة كارسال الدعم المالي والمعنوي، مقاطعة المنتجات التي ينتجها كاسرو الاضرابات، النضالات الاضرابية المشتركة من جانب

مستخدمي ذات الشركة في عدد من البلدان، الدعاية للنضالات الجارية في البلدان الاخرى. وهناك عدد من الهيئات الدولية الديمقراطية كالاتحاد العالمي لنقابات العمال، مجالس السلم الدولية وشبكات المنظمات غير الحكومية، وغيرها تمارس نضالاتها وينبغي ان تنال المساندة والتعزيز. وكجزء من هذه العملية يلزم للحركة الشيوعية العالمية ان تعزز روابطها فيما بينها، وان تبحث عن طرق جديدة لتحقيق التضامن الاممي.

في الوقت الذي تتم فيه تغيرات هامة في تركيب الطبقة العاملة في كثير من البلدان، فان هنالك ازدياداً سريعاً في عدد الشغيلة في معظم البلدان. وقد تحققت هذه التغيرات بفعل الثورة العلمية والتكنولوجية، فغيرت طبيعة العمل في مجالات كثيرة. فأصبحت نسبة اكبر من العمال تتمتع بمؤهلات أعلى. ان الاعمال التي كان ينهض بها العمل اليدوي اصبحت تنجز بالكومبيوتر او بالضغط على «الأزرار» او المفاتيح الكهربائية. ويندمج العلماء والتقنيون بشكل متزايد في عملية الانتاج. واكثر من ذلك، باتت اغلبية العمال في البلدان المصنعة تعمل الآن في قطاعي التجارة والخدمات وليس في انتاج السلع المادية.

ان جميع العمال مستَغلون سواء كانوا ينتجون البضائع او يقدمون الخدمات. والحق ان بعض اشكال الاستغلال الاشد قسوة تحدث في قطاع الخدمات. هناك الكثير من الجهد الذي يتعين بذله لتنظيم عمال هذه المجالات نقابياً، وبعضها غدا مجالات أساسية في الاقتصاد.

وعلى الضد من بعض المزاعم، فان الطبقة العاملة لا تختفي، كما لا يجري امتصاصها في الطبقة الرأسمالية كما تظهر ذلك الصراعات الطبقية في كثير من البلدان.

ان الطبقة الرأسمالية قد شيدت ميثولوجيا كاملة من الاصطلاحات لستر اغراضها الحقيقية لانها تعرف ان السياسات الحالية تواجه مقاومة جماهيرية متنامية. ان اصطلاحات «السوية» (Togetherness) و«المصالح المشتركة لأرباب العمل ومستخدَميهم» و«المصلحة الوطنية» و«موازنة الميزانية» و«المساواة» و«العدالة» وغيرها، تستخدم من أجل فرض اهداف ومصالح رأس المال الكبير، رغم انها اصطلاحات تنطوي في احيان كثيرة على شيء من الحقيقة. من هنا يغدو لزاماً، اولاً وقبل كل شيء، فضح المعاني الحقيقية لمثل هذه العبارات، ومقاومتها بايديولوجيا الطبقة العاملة والمفاهيم والشعارات السياسية التي تتفق وحاجات الشعب. ان ما نحتاجه هو الوعي الطبقي والعمل التضامني.

ان امكانيات الوحدة بين العمال والمزارعين وصغار رجال الاعمال، والطلبة وغيرهم ممن يعانون من سياسات (شعو) لم تكن في يوم من الايام بأفضل مما هي عليه الآن.

واذا ما بلغت برامج التعديل الهيكلي نهايتها المنطقية فان من المشكوك فيه استعادة كثير من المكاسب الاجتماعية وهياكل الدولة التي تحققت في الماضي؟ ان العولمة وآثارها قد وجدت لتبقى، وينبغي ان يحسب حسابها عند صياغة السياسات. ان المعارضة القوية للسياسات الراهنة وما تلحقه من خراب في المجتمع، تولد الحاجة والامكانية لتغيرات اجتماعية أساسية أبعد مدى بكثير.

وينشأ ما يدفع الى وضع شعار النضال من اجل الاشتراكية في رأس جدول العمل. ان الديمقراطية الشعبية، والتخطيط الاقتصادي، وتوسيع الملكية العامة هي شروط ضرورية اذا ما اريد تطبيق السياسات التي تستجيب الى مصالح الشعب. هناك، بالطبع، قضايا وأولويات فورية، وهذه تتضمن: الحفاظ على الديمقراطية القائمة والحقوق النقابية؛ صيانة استقلال وسيادة الأمم؛ معارضة الخصخصة؛ الابقاء على القطاع العام؛ معارضة برامج رفع القيود والنظم وتحقيق الاشراف الديمقراطي؛ الحفاظ على المعايير الاجتماعية؛ تطبيق الاجراءات التي تحافظ على البيئة وتجددها. ان المهمة هي جعل العولمة والاتصالات والتكنولوجيا الحديثة وكل ما جاءت به التطورات العلمية تعمل لمصلحة الشعب. وهذا يعني: الانتاج المخطط، واستخدام الموارد الاساسية على النحو الذي لا يضر البيئة، وديمقراطية العلاقات الاقتصادية ـ نظام عالمي جديد للشعوب ـ الاشتراكية.

الهوامش

(١) Globalization, Bankers Trust Annual Review, 1995, p.7.

(٢) لا تشمل القائمة المؤسسات المالية لصعوبة مقارنة موجوداتها بموجودات الشركات الأخرى.

(٣) من بحث قدمه ثلاثة من مستخدمي (UNCTAD) في المائدة المستديرة التي عقدتها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) ونشرت في New Dimensions of Market Access تحت عنوان Globalising World Economy، OECD، باريس ١٩٩٥، ص٦٢.

ترجمة: (الثقافة الجديدة)

الدولة بين المركز والاطراف

سعدي عبد النور

أصبح موضوع «الدولة» مع بداية السبعينات موضوعاً محورياً في الدراسات السياسية، بعد ان ساده بعض الاهمال في العقود السابقة. وقد تأثر هذا التحول بعدد من التطورات، منها حصول معظم المستعمرات السابقة على استقلالها السياسي وتمسكها بالاطار التنظيمي والقانوني لفكرة الدولة كما صاغها الفكر الدستوري الأوروبي، ومنها الجهود الفكرية التي اسهم بها الماركسيون الجدد لمحاولة فهم ظاهرة الدولة، وبخاصة حين تبين بصورة متزايدة ان البلدان الاشتراكية في اوروبا قد اتجهت نحو تدعيم بنية الدولة بدلاً من ان تعتبرها بحسب المنظور الماركسي الكلاسيكي مرحلة انتقالية نحو الشيوعية. الا ان هذا لا يعني ان موضوع الدولة كان قد أهمل تماماً، فقد ظل محط اهتمام الدارسين في القارة الاوربية، ويصدق هذا بصفة خاصة على فقهاء القانون العام والدستوري وعلى علماء السياسة الاوربيين الذي تربّوا ضمن المدرسة القانونية. ولكن تلك الدراسات تميزت بدرجة عالية من الشكلية والجمود والاعتماد على فكرة المبادئ وعلى شرح وتفسير النصوص دون الاهتمام بدو ر وحركة الدولة في الواقع الاجتماعي. لقد تبنّت مدرسة القانون الدستوري مفهوم الدولة كما تصوره هيغل بصفتها تعبيراً عن العقل في مواجهة المادة، عن الوحدة في مواجهة التصارع، عن العام في مواجهة الخاص، اي باعتبارها كياناً خارج المجتمع المدني واعلى منه، يعبّر عن مجموعة من الافكار المجددة والنبيلة المرتبطة بالصالح العام،

المتجاوزة للفئوية الضيقة. ولغرض تأكيد فكرة تعالي الدولة عن المجتمع وانفصالها المبدئي عنه، قاموا باعتماد فكرة «الشخصية المعنوية» للدولة. الدولة اذن كيان اعتباري له عقل او منطق معين يوجهه ويتحكم في تصرفاته، وينظم هذا الكيان المستقل (الدولة) سيرورة عيش شعب او شعوب معينة في اقليم معين على اساس فكرة مجددة هي فكرة السيادة. ولكي تتحقق للسلطة فكرة العمومية لابد ـ بالاضافة إلى تعاليها عن المجتمع ـ أن تقوم على مبدأ التمفصل الداخلي، اي على انقسام وظيفي للمهام وتوازن متبادل ورقابة متبادلة يعبر عنها مبدأ الفصل بين السلطات بصفته المرافق الوظيفي لفكرة انفصال وتسامي الدولة عن المجتمع. ولكن لكي لا يكون هذا الانفصال كاملاً، لابد ان يتضمن نظام الفصل بين السلطات آلية معينة لاعادة الصلة بين الاثنين وتتمثل هذه الآلية في عملية الانتخابات. تلك هي، باختصار، ملامح فكرة الدولة كما عبّرت عنها المدرسة الليبرالية الاوربية في القانون الدستوري.

يعتبر ماركس اول من وجّه معاول النقد لمفهوم الدولة كما طرحته مدرسة القانون الدستوري. فأوضح ان هذه الدولة، بنمطها القانوني والدستوري، قد تطورت بهذه الصورة لكي تخدم اغراض النمو الرأسمالي وسيطرة الطبقة البرجوازية في المجتمعات الاوربية منذ القرن السادس عشر. لقد تم بناء الدولة الليبرالية لكي تدعم، عن طريق القانون والحكم، سيطرة الطبقة البرجوازية الاوربية الصاعدة على المجتمع ككل. وكانت هذه هي الغاية التي توختها الترتيبات المؤسسية والمبادئ القانونية التي قامت عليها تلك الدولة. فعلى سبيل المثال، أقرّت الدولة المساواة بين المواطنين قانونياً في كل ما يتعلق بتصرفاتهم وعقائدهم ومواردهم وثرواتهم. وكان الدافع إلى ذلك ان النمط الرأسمالي في الانتاج قد تطلب ان يكون العمل متاحاً في السوق كسلعة تباع وتشترى عن طريق عقود التشغيل الفردية. ومن هنا كانت مساواة الافراد أمام القانون مبدأ دستورياً مفيداً، لاسيما ان القواعد القانونية نفسها قد حمت حق الملكية الفردية بما كان من شأنه قيام اجهزة الدولة عملياً برعاية امتيازات الطبقات المالكة. وخلاصة هذا التحليل، المستمَد من افكار ماركس أن الدولة الليبرالية بصورتها الحديثة كانت الاطار القانوني والمؤسسي للحفاظ على سيطرة الطبقة البرجوازية داخل المجتمع، عن طريق تحويل هذا المجتمع بأكمله الى سوق كبيرة.

نخلص من العرض السابق ان الدولة الحديثة كظاهرة ومفهوم هي من الناحية الجغرافية والتاريخية ظاهرة اوربية تطورت خلال الفترة من القرن السادس عشر حتى

القرن العشرين. ومن الناحية الفقهية قامت على فكرة القانون كقواعد موضوعية عامة مجددة، أي غير شخصية، ومن الناحية التنظيمية تبنت مبدأ الوحدة المركزية وتوزيع الاختصاصات على اساس ما يسمى بالنمط العقلاني الرسمي واستخدام مجموعة كبيرة من الموظفين العموميين تضمهم بيروقراطية كبيرة. ومن الناحية الاقتصادية ترافقت الدولة الحديثة مع تطور الرأسمالية وصعود البرجوازية بما انطوى عليه من توسيع الاسواق وتعميم الاسلوب السلعي. ويمكن للمرء أن يضيف الى ذلك، من الناحية الثقافية، ان لتطور الدولة اطاراً ثقافياً وفكرياً ارتبط بفكرة الفصل بين الدين والدولة وتبني النظام العلماني.

ان التعدد والتنوع في طبيعة المؤثرات التي خضعت لها سيرورة تكوين الدولة الحديثة قد ادى بدوره الى وجود مفاهيم متعددة لاصطلاح الدولة في الادبيات الفلسفية والسياسية والاجتماعية المختلفة. فالفلسفة الانكليزية الليبرالية اعلت من شأن الفرد وحدّت من حقوق الأمير، وجعلت الدولة ضامنة لحريات الفرد، خصوصاً في المجال الاقتصادي. أما في الفلسفة الالمانية، فان الدولة قد اعتبرت مثالاً للعقلانية الجماعية، التي ينبغي على الفرد ان يُخضع لها أنانيته ومصالحه الخاصة، وانها تعبير عن الارادة الكلية للناس والضمير المشترك للأمة. أما أتباع المدرسة الثقافية فهم يختلفون مع مدرسة الاقتصاد السياسي في انهم لا يعتبرون الدولة نتاجاً لفتح طرق التجارة وتطور الرأسمالية فحسب، وانما يرون في الدولة ايضاً انعكاساً لمجموعة متميزة من القيم الثقافية والدينية الاوربية التي تعود بجذورها الى الديمقراطية الاثينية والقانون الروماني وعصر الاصلاح الديني والنهضة الاوربية التي لا تناسب المجتمعات التي تسود فيها اديان شمولية كالاسلام، فهذه المجتمعات تبدي مقاومة شديدة لتصدير نموذج الدولة الغربية اليها، وذلك لأنها غير قادرة، حسب رأي أتباع تلك المدرسة، على التحرك طبقاً لمبدأ تمايز الجماعات والمنظمات واستقلالها.

نرى انه لا يجب النظر الى هذه المفاهيم على انها متناقضة بالضرورة. فبعضها يعبّر عن حلقات او مستويات متتالية في فهم ظاهرة الدولة، وفي احيان أخرى يرجع اختلاف المفاهيم الى تركيز التعريف على أحد المؤثرات التي انتجت ظاهرة الدولة دون المؤثرات الاخرى، من ذلك تركيز الدستوريين التقليديين على فكرة القانونية والسيادة الخ، وتركيز أتباع المدرسة الثقافية على العوامل الثقافية (البناء الفوقي) التي رافقت نشوء الدولة الحديثة في الغرب، وتركيز أتباع مدرسة الاقتصاد السياسي على التحول

الرأسمالي ودور البرجوازية. بل اننا نجد حتى في اطار تقاليد فكرية واحدة يمكن ان تظهر مفاهيم متعددة للدولة، ومن ذلك مثلاً الجدال الدائر في اطار الفكر الماركسي بين من يميلون الى التأثر بأفكار ماركس (كما وردت في البيان الشيوعي) حول اعتبار الدولة مجرد انعكاس لنمط الانتاج وعلاقاته، وبين من يميلون الى التأثر بأفكار ماركس عن الدولة كما وردت في كتاباته الفلسفية (نقد فلسفة الحق عن هيغل والبرومير الثامن عشر للويس نابليون)، حول كون الدولة تعبيراً عن نظام تخصص العمل الوظيفي، وحول تمتعها بنوع من الاستقلالية النظرية والعملية، وحول اختلاف انماط الدولة حتى في اطار وحدة الانماط الانتاجية.

وهكذا نرى ان الأدبيات السياسية المعاصرة المتعلقة بالدولة تنقسم الى تيارين رئيسيين: الأول ينظر الى الدولة على انها مفهوم مجرد لا يتعامل إلا مع أفراد (مواطنين) او مع دول اخرى. هذه الدولة مستقلة عن المجتمع بتقسيماته الطبقية وعلاقاته الاقتصادية، بل في بعض التصورات أعلى وأرقى من المجتمع لأنها تسبغ عليه الطابع القانوني الرشيد اللاشخصاني. أما اعادة الاتصال بين الدولة والمجتمع فتتم بطريق غير مباشر عن طريق الانتخابات والعملية الديمقراطية وفق مبدأ «صوت واحد لمواطن واحد». أما التيار الثاني، فيرى الدولة على انها نتاج للمجتمع، اي ان الدولة ليست بمعزل عن الصراعات الاجتماعية بمنابعها الطبقية وأسسها الاقتصادية. ومعنى ذلك، في بعض التفسيرات، ان الدولة هي تعبير سياسي عن سيطرة طبقة معينة، وان الدولة لا يتحقق لها استقلال نسبي عن المصالح الطبقية الا في ظروف استثنائية، كالتوازن المؤقت بين القوى الطبقية، أو ظروف الازمات القومية والاقتصادية والعسكرية. ومعناه في تفسيرات أخرى ان الدولة ليست انعكاساً مباشراً للمصالح الآنية الملموسة للطبقات المالكة، وانما هي جهاز الوساطة بين هذه المصالح، المتنافسة بالضرورة في الاجل القصير، الجهاز الذي يعمل على اعادة انتاج العلاقات السياسية والاجتماعية بصورة تسمح لهذه الطبقات بتحقيق مصالحها الاجمالية في الأجل الطويل.

إن التفسير الأخير، برأينا، هو الاكثر انطباقاً على وضع الدولة الحالي في البلدان الرأسمالية. فالأزمات المزمنة للنظام الرأسمالي، التي أحد أسبابها فوضى قوى السوق العمياء، أجبر الدولة على التدخل في مسار العملية الاقتصادية وذلك بهدف اخراج الاقتصاد من حالة الركود أو الانهيار وانقاذ النظام برمته. هذا التدخل من قبل الدولة

اصبح لا يقتصر فقط على التخطيط ورسم السياسة الاقتصادية وتطبيق سياسة الحماية على الصناعة الوطنية، بل تعداه ليشمل تأميم القطاعات الاقتصادية، التي عجز فيها القطاع الخاص، والمشاركة في رأس مال الشركات العاجزة مالياً. كما ان كفاحات الشغيلة من اجل توزيع أكثر عدلاً للثروة، أجبر الدولة على ادخال إصلاحات تشريعية وقانونية واقتصادية لصالح الطبقات العاملة. تلك الأسباب مجتمعة جعلت الدولة الحديثة في بلدان المركز تتمتع بدرجة من الاستقلال النسبي عن المصالح الخاصة للشرائح الطبقية وخاصة المالكة منها. علاوة على هذا فان تلك الدولة لم تعد كتلة واحدية بل اصبحت حلبة للصراع والاختلاف الذي يمثل سيرورة تركيز وتلخيص للقوى الطبقية. الدولة الحديثة في البلدان الرأسمالية هي، في التحليل الاخير، نتاج لفوضى التنافس القائم في المجتمع المدني، ولكنها ايضاً قوة رئيسية في المحافظة على هذا التنافس والانقسام واعادة انتاجه للحفاظ على المصالح الطويلة الاجل لشرائح الطبقة الرأسمالية.

الدولة في العالم الثالث

يعزى نشوء الدولة في غالبية بلدان العالم الثالث الى عوامل خارجية اكثر منها داخلية. فالدولة في بلدان العالم الثالث اتبعت نمطاً تطورياً معاكساً للنمط الذي اتبعته في الغرب. ففي الغرب تطورت حقيقة الدولة ككيان سياسي وعسكري واقتصادي واجتماعي أولاً، ثم سعت الدول عن طريق التنافس والصراع الى الحصول على الاعتراف القانوني بوجودها وبحدودها. أما في العالم الثالث فقد ظهرت الدولة الحديثة، بمفهومها القانوني، أولاً بمثابة موروث استعماري في وقت لم تكن قد توفرت لها العناصر المجتمعية والادارية الكفيلة بجعل هذه الدولة حقيقة واقعة. ان قانونية الدولة في العالم الثالث قد أعاقت امكانات تبلورها كحقيقة اقتصادية واجتماعية وتنظيمية وثقافية لأنها أعطت إيحاء كاذباً بوجود الدولة ومثلت تعويضاً شكلياً عن محاولات بنائها من الناحية العملية على أسس متينة وراسخة. ولكن اذا كان هذا الأمر ينطبق على بعض بلدان العالم الثالث التي شهدت وماتزال تشهد صراعات وحروباً أهلية فانه لا ينطبق على الاخرى التي استطاعت مؤسسة الدولة فيها ان تدعم نفسها وتحافظ على تماسكها بعد مرور عدة عقود على استقلالها. ولغرض فهم ظاهرة الدولة في العالم الثالث، اي ظاهرة الدولة الطرفية، وآلية عملها، فانه يجب فهم الطبيعة العالمية للنظام

الرأسمالي وعمليات التفاعل بين الطرفية من ناحية والرأسمالية العالمية من ناحية اخرى.

يتكون النظام الرأسمالي العالمي القائم على التقسيم الدولي للعمل من وحدات سياسية متعددة، اي دول تتوزع بصورة تراتبية بين المركز وشبه الاطراف والاطراف. في المركز يعكس النظام السياسي طبيعة العلاقات القائمة بين الطبقات الاجتماعية، أما في الاطراف فتكون الدولة محكومة بمتطلبات النظام العالمي المركّب* وبخاصة ما يحدث في دول المركز. كما يعكس النظام السياسي تأثيرات الطبقات الاجتماعية المحلية فضلاً عن النظم السياسية لبلدان المركز. في المركز تخضع عمليات الانتاج «سواء بالنسبة لرأس المال او السلع او العمل» لمنطق السوق بصفة رئيسية، أما في الاطراف فان تلك العمليات محكومة بالمنطق السياسي ومنطق الدولة، والسبب هو ان تلك العمليات لاتزال غير مكتملة، وهذا ما جعل اسلوب حكم الدولة في الاطراف مختلف عن اسلوب حكمها في المركز. ففي المركز يتسيّد المجتمع المدني على الدولة وتتخذ سيطرة الطبقة الحاكمة شكل التسوية والترضية، أما في الاطراف فتتسيد الدولة على المجتمع المدني وتتخذ سيطرة الطبقة الحاكمة شكل التسلط والقهر. ولما كانت ظروف النظام الرأسمالي العالمي تفرض صعوبات بالغة على اي محاولة مستقلة لمراكمة رأس المال في الاطراف ما لم تكن تلك المحاولة متمشية مع الاستراتيجية السياسية والاقتصادية للنظام الرأسمالي العالمي، فقد ظلت الطبقة الرأسمالية في الاطراف عاجزة عن تقوية مركزها بصورة تسمح لها بالحد من سيطرة بيروقراطية الدولة لكي تمارس هي السيادة الاقتصادية والايديولوجية، بل نجد هذه الطبقة الرأسمالية مستمرة في الاعتماد على جهاز الدولة وموظفيها في تحقيق اغراض مراكمة رأس المال وفي القيام بعدد من الوظائف الانتاجية. أما الطبقة العاملة فغالباً ما يتم استخدام العنف تجاهها في سبيل التحكم بها سياسياً واقتصادياً. وهكذا نجد ان كلاً من الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة، على حد سواء، هما في موقف الضعف تجاه الدولة القائمة في الاطراف. وهو أمر يميز هذه الدولة بوضوح عن الدولة الرأسمالية في المركز، ويفسر الى حد بعيد ازمة الديمقراطية في بلدان العالم الثالث بشكل عام. وهنا يبرز السؤال: ما درجة الاستقلالية التي تتمتع بها «الدولة البيروقراطية التسلطية» في الاطراف تجاه الطبقات

* النظام الدولي المركّب هو الساحة التي تلتقي فيها اوضاع التقسيم الدولي للعمل مع المحاولات المختلفة لتعديل هذا التقسيم.

والشرائح الاجتماعية المحلية؟

للإجابة على السؤال لابد من التذكير بالاساس الذي قامت عليه تلك الدولة وطبيعة الدور الذي تؤديه في ظل النظام الدولي المركب. ان الدولة الطرفية في الواقع هي الجسد الذي يربط بين المجتمع المحلي وبين النظام العالمي. واحدى وظائفها الرئيسية هي الحفاظ على الكثير من عناصر التقسيم الدولي للعمل، داخل حدودها، باستخدام خليط من عمليات تدعيم الشرعية والعنف. ولما كانت هذه الاغراض منفصلة عن مصالح اغلب الجماعات والفئات المحلية، فقد اتخذت تلك الدولة، بعد الاستقلال، حجماً كبيراً نسبياً واكتسبت قدراً كبيراً من الاستقلال النسبي عن القوى الاقتصادية والاجتماعية المحلية، وذلك نتيجة لدورها كوسيط بين المطالب المتنافسة للطبقات والشرائح الاجتماعية من جهة والنظام الرأسمالي العالمي من جهة اخرى. وهنا لابد من الاشارة الى ان عدداً كبيراً من دول العالم الثالث، ومن ضمنها عدد من الدول العربية، قام بتبني النظام البرلماني في اعقاب الاستقلال. هذا الشكل من اشكال الحكم كان قد تم اختياره من قبل السلطات الاستعمارية بالاتفاق مع النخب الحاكمة، من دون ان تتوفر له الشروط الموضوعية التي تضمن استمراريته، الامر الذي ادى الى انهياره. ان فشل التجربة البرلمانية في بلدان العالم الثالث يعود الى جملة من الاسباب أهمها: اولاً، فشل البرجوازيات المحلية، التي تحالفت معها النخب الحاكمة بعد الاستقلال، في بناء اقتصاد وطني يرتكز على قاعدة صناعية وذلك بسبب ضعفها وتبعيتها وكونها ذات طبيعة استهلاكية وليست انتاجية. ثانياً، فشل البرجوازيات المحلية في ترسيخ تقاليد ديمقراطية سياسية واجتماعية في مجتمعاتها وذلك بسبب تخلفها الفكري والحضاري. ثالثاً، فشل البرجوازيات المحلية في العديد من بلدان العالم الثالث في بناء الدولة على اسس مؤسسية وادارية وثقافية واجتماعية عملية.

ان فشل التجربة البرلمانية وتفاقم الازمة الداخلية، والتي اقترنت بعوامل ضغط خارجية ايضاً، دفع بالبيروقراطية العسكرية فيما بعد للاضطلاع بمهام السيطرة على الدولة واجهزتها، وذلك بهدف تقوية سلطة الدولة وتنشيط النمو الاقتصادي. لقد توالى حكم النخب العسكرية في معظم بلدان العالم الثالث بما عرف بظاهرة الانقلابات العسكرية، فعندما تفشل نخبة في حل الازمة الداخلية تحل محلها نخبة جديدة سرعان ما تجد نفسها تؤدي نفس مهمة النخبة السابقة، ألا وهي الوساطة المعقدة بين المطالب والمصالح المتناقضة للجماعات المحلية من ناحية وبين متطلبات وضغوط النظام

الرأسمالي، ان درجة انحياز الدولة لهذه الطبقة المحلية او تلك تتوقف بالاساس على ميزان القوى بين تلك الطبقات، وكذلك على مدى استجابة النخبة الحاكمة لضغوط الرأسمالية العالمية. فكثيراً ما تخضع تلك النخب لتلك الضغوط وتقوم باجراء تحالف مع الرأسمالية المحلية على حساب بقية الطبقات والشرائح المحلية. ونظراً للدور الحاسم الذي تلعبه الدولة في بلدان العالم الثالث، ونظراً للمهام المعقدة التي تضطلع بها، بما في ذلك بناء اقتصاد وطني، فقد قامت تلك الدولة بخلق طبقة متميزة من خلال جهازها الحاكم الذي اصبحت له صفة البيروقراطية المتضخمة. ان احسن وصف يمكن ان توصف به تلك الطبقة الغير مالكة لوسائل الانتاج والتي تتزايد سيطرتها على مقدرات الامور في معظم دول العالم الثالث هو «البرجوازية الادارية». ان نفوذ وسيطرة تلك الطبقة اصبحا لا يقتصران فقط على قطاع الدولة وجهازها الحكومي بل امتدا ليشملا القطاع الاقتصادي برمته واصبحت هذه الطبقة مرتبطة مع الشركات المتعددة الجنسيات ورجال الاعمال الدوليين بعلاقة معقدة ودائمة التطور.

وللقلب على القلب دليلٌ حين يلقاهُ ـ أبو العتاهية

جوانب اجتماعية وأخلاقية للهندسة الوراثية*

د. محمد الربيعي

ان الأساليب او الطرق الجديدة لنقل المعلومات الوراثية قد تخطت الحواجز العضوية المعتادة بين الاجناس، وسمحت ببناء كائنات جديدة وانتشارها عبر الحدود. والمقالة تتعلق بالمضامين الاجتماعية، ولاسيما الاخلاقية لعمليات الاخصاب خارج الرحم واطفال انابيب الاختبار، وزراعة الجينات، أو التنسيل** Cloning الذي يترجم إلى الاستنساخ خطأ. ولا يمكن تناول هذه المضامين إلا بعد استبعاد عواقبها الايديولوجية، فكل منها له أهمية خاصة من حيث كونه محمّلاً بقيم المجتمع، يدخل المضمون الأول في العمليات المادية للمجتمع بشكل أفكار ذات قاعدة شعبية (كالقول بتوارث السلوك والذكاء)، ويدخل المضمون الثاني بشكل التكنولوجيا التي تكيّف لبقاء العلاقات الاجتماعية التي أوجدتها. ان طبيعة العلم لابد ان تكون تقدمية لأنه يحدد طريق تطور الانسان مادياً ويخدم اغراض التقدم الاجتماعي رغم أن تقدمه محفوف دائماً بمخاطر ذاتية، وعوامل ناتجة عن نمط معين من سلوك راسخ الجذور لدى العلماء.

لمعظم البحوث العلمية الصرفة تطبيق أساسي، على مدى طويل، في الهندسة او

* اعتمدت هذه المقالة في بعض موادها على ما جاء في كتابي «الوراثة والانسان» الصادر ضمن سلسلة عالم المعرفة الكويتية ـ العدد ١٠٠

** اقترح صديقنا الدكتور صادق البلادي هذه المفردة كترجمة للمصطلح الانكليزي Cloning. ولذلك فإن ترجمة Clone هي نسيلة، وجمعها نُسُل.

الزراعة او الطب، والبحوث الأكثر صرفة هي الاصعب في تقييم تأثيراتها الاجتماعية. رغم ذلك من الضروري مناقشة المضامين الاجتماعية والاخلاقية للبحوث، ففي ذلك تبرير لمشروعيتها. وسأحاول التركيز على البحوث البيولوجية في مجال الوراثة وزراعة الجينات والاخصاب خارج الرحم، لما للموضوع من أهمية كبيرة في تطور قواعد العلوم الطبيعية وتنشيط دورها الخلاق في تحويل الطبيعة، وترسيخ انجازاتها من خلال الاكتشافات الاخيرة لطبيعة وعمل المادة الوراثية، واماطة اللثام عن جوهر الحياة، ولما تشكل من تحد مثير ومخيف يواجه جيلنا والاجيال القادمة في سبيل حل الكثير من المشاكل المستعصية في الطب والزراعة. والمعايير التي تقاس بها جدارة البحوث هي:

١ ـ هل ستكون فائدتها عامة للمجتمع، ام خاصة للنخبة او الباحث؟ ٢ ـ هل ستؤدي الى حل مشاكل التنمية والقضاء على الامراض وزيادة الانتاج او تحسن نوعيته؟ ٣ ـ هل ستؤدي الى تقليل تلوث البيئة؟ ٤ ـ هل سيكون تقدمها في خدمة العالم أجمع، ام ان ذلك سيؤدي الى توسيع الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية؟ ٥ ـ هل ستؤدي الى تعميق الوعي العلمي مكونة بذلك قاعدة لتقاليد علمية أصيلة؟ ٦ ـ هل ستكون التكنولوجيا المعنية جاهزة لاستخدامها في اغراض عدوانية ام سلمية؟

لقد ولد علم الوراثة في بداية هذا القرن نتيجة الحاجة إلى توفير انواع جديدة ومحسنة من النبات والحيوان. ونما تدريجياً ليصبح في طليعة العلوم التجريبية. ففي عقود قليلة تم توضيح تركيب الكروموسوم وإلقاء نظرة على الكثير من الظواهر الجزيئية للحياة مما مهد السبيل الى «الهندسة الوراثية»، وهي علم البيولوجيين الذي نأمل منه جعل احلام البشرية حقيقة واقعة. فلقد منحنا علم الوراثة نظرة جديدة لتاريخ الحياة والانسان. فنحن نعلم اليوم علم اليقين اننا لسنا إلا جزءاً من هذه الحياة وان جذورنا هي جذور الحياة، وان تاريخنا قد ترك بصماته على تصميمنا الوراثي. نحن نملك جينات مشتركة مع كل انواع الحياة القديمة والحاضرة، مع كل انواع الكائنات الحية التي وجدت على الارض، ونشترك خصوصاً مع القردة العليا بحوالي ٩٩٪ من جيناتنا.

أصبحت الوراثة علماً تطبيقياً لحل عديد من المشاكل المستعصية لعصرنا التي تتراوح بين تكوين سلالات جديدة من النباتات الاقتصادية، الى معالجة التشويهات والامراض الوراثية. ومن احلامنا الحصول على نبات جديد يستخدم لكافة الاغراض، نبات يحمل درنات تحت الارض، ويستطيع تثبيت النيتروجين بواسطة العقد الجذرية التي تغني عن الاسمدة الكيمياوية، وسيقان تحتوي على الألياف ذات الاستعمالات الصناعية المختلفة،

ويحمل ثماراً لذيذة، بالاضافة الى زهوره الجذابة، ولربما نحصل ايضاً على بعض المواد المفيدة من اوراقه! أليس هذا أقصى ما نبغي تكوينه بهذه التكنولوجيا الجديدة؟

لقد حققت الهندسة الوراثية انجازات رائعة لفهم الآلية الحقيقية للنمو على مستوى الجزيئة، فالانسان مبرمج من الناحية الوراثية، وهدف هذا العلم معرفة كيف يعمل البرنامج الوراثي في كائن حي معين، فمن دون هذه المعلومات العلمية البحتة، لا تحصل «هندسة وراثية» وانما «مغامرة وراثية». بوسعنا القول حالياً أن امكانية تركيب مجاميع وراثية جديدة يمكن ان تؤدي الى تكوين كائنات حية جديدة. وهذا يتحقق الآن فعلاً في عمليات التنسيل عند نقل الجينات من كائن الى كائنات اخرى كالبكتريا، وفي نقل بعض الجينات الى الانسان والحيوان والنبات، هذا بالاضافة الى عمليات تكوين كائنات جديدة بواسطة عمليات «ادماج الخلايا» والاخصاب خارج الرحم، وانتقاء الخلايا التي تحمل الطفرات، وباستعمال هذه الامكانيات في تحسين النبات والحيوان. الا ان تكنولوجيا الهندسة الوراثية لن تحل نهائياً محل التهجين والانتقاء الاصطناعي، بل ستستمر هاتان الطريقتان التقليديتان في لعب دور مهم في هذا المضمار. ولعل المعارضة الشديدة التي تجابه الاوساط التجارية في بيع منتوجات زراعية محسنة بالطرق الجديدة ناجمة عن التخوف من عواقبها المجهولة، لأنها تتخطى الحدود العضوية المتوارثة بين الاجناس، فذلك هو مثال للعقبات التي يجب على الساسة والعلماء وقادة المجتمع ازالتها قبل ان تدخل هذه التكنولوجيا كل بيت.

أطفال أنابيب الاختبار (الاخصاب خارج الرحم)

منذ ولادة الطفلة لوسي براون عام ١٩٧٨ في انكلترا، اصبح اطفال أنابيب الاختبار حقيقة لا شك فيها. ولدت لوسي من تخصيب بويضة والدتها في انبوبة اختبار ومن ثم زرعت البويضة المخصبة في رحم الأم. وقد نسأل: هل من الضروري تلقيح بويضة الانسان في أنبوبة اختبار؟ فحسب التقديرات العلمية يبدو أن هنالك من عشرة الى اثني عشر بالمائة من الازواج يعانون العقم. ومعظم أسباب العقم تعود الى تشوه او عطب في الجهاز التناسلي الانثوي، ولانسداد قناة فالوب، وهي التي تمتد بين مبيضي المرأة ورحمها، فالبويضة تسلك هذه القناة منطلقة من المبيض لتستقر على جدار الرحم. لذلك يمكن حل المشكلة اذا ما فتحت القناة وانتقلت البويضة الى الرحم ليتم نموها جنينياً وقد لا تنجح عملية فتحها. وبما ان زراعة قناة اصطناعية لم يكتب لها النجاح فقد تم تطوير

علاج آخر باستخراج البويضة، ثم تخصيبها في أنبوبة اختبار بواسطة حيامن الزوج، وإعادتها بعد أيام قليلة الى رحم الأم بعد إعطائها هرمونات خاصة، لكي تتقبل الجنين.

وتطورت البحوث في هذا المجال بحيث يمكن الآن حفظ البويضات لسنوات، وكذلك إنتاج توائم من بويضة واحدة مخصبة بعد انقسامها، كما يمكن حفظ الخلايا الجنينية لفترة طويلة في أنبوبة الاختبار قبل نقلها الى الرحم. ان لمثل هذه العمليات مضامين اجتماعية وأخلاقية لا تزال تثير الكثير من الجدل. البعض اعتبرها عملاً لاأخلاقياً ولاشرعياً. وحجتهم أنها قد تنسف الى حد بعيد الاساس الذي يقوم عليه الزواج، فتشكل خطراً على المجتمع. بينما ايدها آخرون على أساس موازنة الفوائد مع الاخطار المحتملة، وان الحاجة الفطرية والحقوق المشروعة لكل النساء في انجاب الاطفال تبرر تبريراً تاماً استعمال هذه الطريقة. وقد حلل المشرع الاسلامي أيداع ما لقح في انبوبة الاختبار في رحم امرأة من أقارب الزوجين، باعتبار ذلك لا يرتبط بالجماع. ويجوز أخذ الاجرة على ذلك الإيداع، فكما يؤجر الانسان نفسه لرب العمل فكذلك يمكن ايجار جزء منه اذا لم يكن المستأجر محرماً (حسب فتوى الامام محمد مهدي الشيرازي). الا ان هذه الفتوى تحلل العملية عندما تكون الحيامن من الزوج والبويضة من الزوجة فقط. ويبدو انها لا تجيز استعانة المرأة بحيامن رجل محرم.ووجدت الكنيسة الكاثولكية في هذه العملية تعارضاً مع جوهر العائلة التقليدي لأنها تجعل الزواج غير ضروري، لذلك وقفت ضدها.

ومن الاسباب التي أدت الى اثارة الجدل حول شرعية واخلاقية الاخصاب خارج الرحم، مسألة تحديد الوقت الذي تبدأ فيه حياة الانسان. فالعلم الحديث لا يوفر إلا بعض الملاحظات عن هذا الموضوع، ولازال قاصراً عن توفير جواب شاف له. وحول ماهية الحياة تطرح حالياً ست نقاط علمية هي:-

١ـ ان الحياة مستمرة لا تنشأ جديدة الا بوجود حياة تسبقها ولذلك لا تبدأ عند الاخصاب.

٢ـ ان حياة الانسان ليست فريدة فهي تشبه حياة الكائنات الاخرى في معظم الصفات الوراثية.

٣ـ ومع ذلك يشير الاخصاب الى مرحلتين مهمتين في استمرارية الحياة، فعند الاخصاب تنشط البويضة وتترسخ الشخصية الوراثية للجنين باتحاد الجينات من كلا الابوين.

٤ـ لا يعتبر الجنين ذو الخلية الواحدة (او البويضة المخصبة) انساناً بعد، فهو لا

يمتلك، على ضوء الأسس العامة، اياً من الخصائص التي تربطه بالبشر. اما على ضوء الاسس العلمية فلا يعتبر فرداً بسبب امكانية انقسامه لتكوين التوائم. وتوجد في الوقت الحاضر امكانية ربط جنينين صغيرين معاً لتكوين حيوان واحد كامل. ويمكن تكوين جنين من دون الحاجة الى حيامن الذكر وذلك بربط بويضتين معاً. ويمكن ايضاً استبدال المادة الوراثية DNA (الدنا) للبويضة بمادة من حيوان آخر لا علاقة له بصاحبة البويضة، وهي طريقة استخدمت لانتاج حيوانات متشابهة تماماً في كل صفاتها الوراثية، ولكنها ليست توائم بالمفهوم التقليدي، أي انها نُسُل. هذا وتوجد اليوم امكانية تكوين فرد من زراعة خلايا متخصصة من الجسم دون الحاجة الى اي اخصاب كما سنرى.

٥ـ لا تعتبر خلايا الجنين المبكرة اجزاء متخصصة من الكائن الكامل. والدليل على ذلك استطاعة العلماء خلال الأطوار المبكرة لنمو الجنين استخراج خلايا من الجنين لتنمو الى اطفال اصحاء دون التأثير على النمو الطبيعي للخلايا المتبقية.

٦ـ لا تتميز الخلايا المكونة للجنين عن تلك المكونة للمشيمة التي تلفه إلا بعد عدة أيام من الاخصاب.

ولكل ذلك يعتبر بعض العلماء ان حياة الانسان، على مستوى الخلية او الوراثة، موجودة قبل وبعد الاخصاب بصورة مستمرة، ولا يمكن وضع حدود واضحة المعالم لبدايتها. فالجنين المتعدد الخلايا لا يظهر إلا بعد اسبوعين على الأقل من الاخصاب وعندها يكون غير متميز الاجزاء. أما الخصائص المحددة لانسانيته (مثل مظهر الوجه والتصرفات والوعي) فلا تبدأ بالظهور إلا بعد ثمانية أسابيع من الاخصاب. ولا نعرف ما اذا كان للجنين وعي وحياة عقلية كالتي ننسبها للبشر. ولا يمكن ايضاً تحديد فترة نشوء مثل هذه الخصائص. لكن من المعقول الافتراض ان نشوءها لا يحصل الا عند اكتمال نضوج الجهاز العصبي للجنين، بعد ثمانية اسابيع من الاخصاب. وهناك دلائل على ان النضوج لا يظهر في المراكز العليا من الدماغ إلا بعد ذلك بأربعة أسابيع على الأقل. ومن هذا يتضح عدم امتلاك الجنين للوعي خلال الاشهر الثلاثة الاولى من الحمل. ويمكن أن توفر المعلومات الجديدة عن عمل الدماغ طريقة ما لفهم المسائل المتعلقة ببدء ونهاية حياة الانسان. فمثلما تنتهي حياة الانسان بتوقف دماغه عن العمل تبدأ حين يبدأ الدماغ بالعمل. والبحوث الجارية في هذا المجال قد تنهي يوماً ما الجدل انطلاقاً من قيم اخلاقية مختلفة.

لقد فتحت الهندسة الوراثية وزراعة الخلايا خارج الجسم، في مزارع صناعية، الباب

على مصراعيها لتكوين كائنات جديدة تخدم الانسان خدمة اساسية، كإنتاج المواد الطبية والبروتينات المهمة، هذا بالاضافة الى تكوين اعضاء من تنمية خلايا خارج الجسم تأخذ شكل العضو المطلوب وتؤدي وظيفته. وليس بالوقت البعيد ان نرى كبداً أو قلباً او بنكرياساً مصنوعة من خلايا حقيقية تزرع داخل او خارج الجسم لتقوم بمهمات العضو العاطل. وقبل فترة أثار زرع اذن طبيعية على ظهر فأر، وبداخل جلده، احتجاجات شديدة، واعتبر مثل هذا التقدم المذهل في زراعة الاعضاء عملاً لاأخلاقياً لكونه مؤذياً للفار الوسيط! ولربما ستثير الجدل، في البلدان الاسلامية، عمليات زراعة اعضاء الخنازير في الانسان. فقد توصل العلماء الى تطوير خنازير لا يرفض جسم الانسان اعضاءها. ورغم ان الجدل الجاري في الغرب يتركز حول انتقال فيروسات خطيرة الى الانسان عن هذا الطريق مما قد يخلق مشكلة جديدة، كفيروس الايدز، فإن المشكلة الكبيرة التي ستواجه المشرع الاسلامي هي كيفية تبرير حمل اعضاء الخنزير بداخل جسم الانسان والاسلام يحرم لحم الخنزير.

منذ نشأته رافق تطور زراعة الجينات الكثير من الجدل، والتخوف من امكانية تسرب بكتريا او فيروس مميت من المختبر بعد تكوينه، وبالتالي انتشار وباء لا يعرف الانسان كيفية القضاء عليه. رغم ذلك فإن البحوث تتطور بصورة متسارعة، لأن زراعة الجينات اخذت تكشف اسرار الحياة الهائلة ووحدتها، واظهرت دور الوراثة في كثير من الصفات الجسمية والعقلية والامراض المستعصية، كامراض السرطان والقلب، وفي تحديد عمر الانسان، واحتمال اصابته بالامراض العصبية. ان تطور الطرق الفعالة للسيطرة على عمل الجينات يؤدي بلا شك الى ايجاد اساليب جديدة للتغلب على مختلف المشاكل الطبية والزراعية. لقد اصبحت الوراثة حقلاً متميزاً للتطبيقات الفيزيائية والكيميائية والرياضية في سبيل ايجاد طرق جديدة للسيطرة على الوراثة في الكائنات الحية، وتسخير هذا التوارث لخدمة الانسان. وتوجد حالياً امكانيات جديدة للتطبيق في مجال «العلاج الجنيني» Gene Therapy للامراض الوراثية، فأصبح من الممكن استبدال جين عاطل او مفقود بآخر سليم بواسطة فيروس، او شيء غير عضوي، يدخل الى خلايا الانسان حاملاً هذا الجين، ثم يندمج في مكانه المحدد على كروموسومات الخلايا البشرية. ان هذه الطريقة ليست هندسة وراثية بالمعنى الدقيق، لأن الشفاء لن يكون متوارثاً إلا عند حشر الجين بشكل فعال داخل الخلايا الجنسية (الحيامن والبيوض).

التنسيل (الاستنساخ)

ان التطور الهائل الذي تشهده الهندسة الوراثية وعمليات زراعة الخلايا والبيوض قد أدى إلى اثارة السؤال من جديد: هل يمكن لمثل هذه العمليات الخلوية تخلق انسان السوبرمان وتنسيل اشخاص متشابهين (نُسل) يحملون ما يراد من صفات؟ فالنسل افراد متشابهون وراثياً يمكن تكوينهم بنقل نواة من خلية جسم الى بويضة غير ملقحة، ويمكن تكوينهم ايضاً بالحث الصناعي لخلايا جنين واحد في مقتبل نشأته كي تنمو الى عدد من الاجنة، على غرار التنسيل او الاستنساخ الطبيعي الذي يؤدي الى ظهور التوائم. لقد تمكن العلماء حديثاً من الحصول على نعجتين متشابهتين تماماً في كل صفاتهما الوراثية، ولكنهما ليستا توأمين بل تكونتا من تنسيل (زراعة) خلايا جنينية في مزارع اصطناعية. وشملت التقنية الجديدة استبدال المادة الوراثية للبويضة بمادة من نعجة أخرى، ومن ثم فصل خلايا الجنين المتكون وحثها على الانقسام لكي تكون ملايين من الخلايا المتشابهة لها القدرة على تكوين نعاج متشابهة. وذهب العلماء الى مدى ابعد من ذلك فتمكنوا قبل عدة اشهر من تنسيل احدى النعاج، وذلك بزراعة خلية من خلاياها المتخصصة منتجين بذلك نعجة دون الحاجة الى مادة وراثية من الخلايا الجنسية كالحيامن او البيوض. أما خطوات تكوين النعجة «دولي» فهي كالتالي:

١ـ اخذت خلايا من ثدي نعجة وزرعت في المختبر.

٢ـ اخذت بويضة غير مخصبة من نعجة أخرى وفصلت منها نواتها المحتوية على الحامض الوراثي (دنا).

٣ـ دمجت خلية الثدي بالبويضة عديمة النواة في المختبر بواسطة شحنة كهربائية.

٤ـ نقل الجنين النامي من الخلية المندمجة الى رحم نعجة اخرى فصارت الام.

٥ـ ولَدت الأم البديلة «دولي» المشابهة تماما (كلون) للنعجة التي اخذت منها خلايا الثدي.

ومالبث ان اعلن فريقان علميان في استراليا والدنمارك عن شروعهما في العمل لتنسيل ابقار بنفس الطريقة، وذهب الفريق الدنماركي الى أبعد من ذلك فاخذ الخلايا من ابقار ذبحت قبل نصف ساعة من استخلاص خلاياها. واعلن فريق من العلماء البلجيكيين مؤخراً انهم انتجوا اول نسيلة انسانية قبل اربعة سنوات، عن طريق الخطأ، لكنهم ابقوا الخبر سراً. اما غرضهم الاصلي فكان تسهيل زراعة البويضة في رحم الام. فانقسمت

البويضة بعد ذلك فكونت توأمين متشابهين. ان هذا الانقسام يمكن ان يحصل بصورة طبيعية إلا ان الفريق العلمي اكد ان حك البويضة هو الذي ادى الى انقسامها والى ظهور التوأمين. هذا بالاضافة الى اعلان فريق آخر من الباحثين اليابانيين عن تجارب يجرونها لإنتاج عجول من بويضات فقط. تعتمد هذه الطريقة على تنشيط البويضة بغرسها في الكحول ثم زراعة الجنين النامي في رحم بقرة.

ليس من المستغرب ان تثير هذه التجارب الجدل والخوف. فاذا تم تطبيق هذه الطريقة على الانسان سيتكون العالم في المستقبل من افراد متشابهين (نسل، كلونات). حالياً صار بامكان المرأة ولادة اطفال ليس فقط من زوجها بل من أبيها او أخيها، او حتى من رجل آخر متوفى اذا توفر خزين لحيامنه. إلا ان التقنية الجديدة ستسمح بولادة اطفال من خلايا شخص واحد اي بدون الحاجة الى عملية اخصاب او اندماج البويضة بالحيمن الذي وظيفته حث البويضة على الانقسام من خلال دخوله ودمج مادته الوراثية معها. وبذلك ينقل صفات الرجل الوراثية الى الجنين. اننا بالطبع هنا امام تكنولوجيا لها ابعاد أخلاقية واسعة. فاحتمالات تطبيقها على الانسان، برغم قلتها، تطرح أسئلة لا تجد لها اجابات شافية في الوقت الحاضر، منها: هل من الضروري للمجتمع ان يضع قوانين وقواعد تمنع، على سبيل المثال، امرأة من زراعة (نسل) أبيها المتوفى في رحمها بعد وفاته، لكونها ترغب في اعادة أبيها كطفل تقوم هي بتربيته؟ رغم غرابة ذلك فإنه ممكن. وماذا يكون الموقف من ابوين فقدا ابناً عزيزاً في حادث مفجع وتوفر لهما امكانية تنسيله بزراعة إحدى خلاياه ثم نقلها الى رحم الأم؟ ان بعض الدول، كبريطانيا، تمنع البحوث في مجال تنسيل الانسان بينما لا توجد في الولايات المتحدة وعدد كبير من دول العالم المتطور قوانين تمنع ذلك، ونجد عدداً كبيراً من المختبرات الأهلية تقوم ببحوث في هذا المضمار. وكان من الطبيعي ان ترتفع اصوات عديدة في العالم تطالب بمنع التنسيل البشري، ففي فرنسا طلب الرئيس الفرنسي من اللجنة الوطنية للأخلاقيات التاكد من ملاءمة التشريعات الفرنسية للامكانيات الجديدة التي فتحتها التقنية الجديدة. ومنع الرئيس الامريكي كلنتن المؤسسات الاتحادية من تمويل بحوث التنسيل البشري، ووضعت دول اخرى قوانين صارمة تمنع او تنظم هذه البحوث وتضع مراقبة شديدة عليها.

لقد اثبتت عملية التنسيل ان الخلية المتخصصة، كخلية الدماغ او الأمعاء او القلب، تحمل طوال حياتها، بصورة نشطة، كل الصفات الوراثية للكائن الحي، لذلك يحتمل ان تنشط لكي تعاود الانقسام والنمو الى كائن مشابه للكائن الذي استخرجت منه. الا ان من

الممكن ان لا يعيش الكائن النسيلة إلا فترة الحياة المتبقية للكائن المنسول وذلك لأن عمر الخلايا الطبيعية في المزارع الغذائية يرتبط بعمر الكائن الذي اخذت منه. فخلايا جنين الانسان تنقسم حوالي خمسين مرة قبل ان تموت، بينما تنقسم خلايا الشخص المتوسط العمر حوالي عشرين مرة فقط. ويبدو ايضاً ان عمر الخلايا لا يتأثر أثناء حفظها في سائل النتروجين بدرجة -١٩٦م، وهي الطريقة المتبعة لخزن الخلايا والبيوض خارج الجسم، مما يدل على صفاء «ذاكرة» الخلايا فكأنها مدونة في الجينات. ويبدو ان الآلية الاساسية التي تحدد العمر تكمن في تلك الرسائل الوراثية التي يرسلها الجين الى السيتوبلازم لتنظيم العمل الخلوي، وتفترض احدى النظريات وقوع اخطاء بمرور الزمن في المعلومات الوراثية، مما يسبب انتاج انزيمات ذات عيوب تؤثر في درجة القابليات الوظيفية للخلية، فيحصل الهرم والشيخوخة في الجسم. وعليه يمكن الاستنتاج ان عمر الكائن النسيلة سيعتمد على عمر الخلية التي نما منها، لأنها ستنقل اليه كل الجينات المتضررة والمعطوبة بفعل تقدم العمر. بمعنى آخر مبسط فإن التنسيل سيشابه الاستنساخ بجهاز «الفوتوكوبي»، فالصورة القديمة والرديئة تعطي نسخة رديئة مماثلة. ولتحديد المخاطر من تطور مثل هذه التكنولوجيا ينبغي تشخيص من يريد ويمكنه الافادة منها، وهم: ١ـــ المصابون بأمراض خطيرة مثل سرطان الدم. فيريد احدهم تكوين جنين «توأم» يستخدم لتوفير «أجزاء احتياطية» لزراعة الاعضاء عند الحاجة. ٢ـــ الدكتاتوريون الذين يرغبون في تكوين عناصر طبق الاصل لهم. ٣ـــ آباء يتخوفون من احتمال فقدان طفل في مقتبل عمره فيريدون الحصول على تعويض مشابه تماماً كتدبير وقائي. ٤ـــ اغنياء يريدون إحياء عزيز او حبيب لهم.

رغم كثرة الاحتمالات وشدة الرغبات يمكن التأكيد أن النُسل (الكلونات) الناتجة ستكون شبيهة جسمياً فقط بالأصل. فلا يمكن إعادة بيئة الرحم أو البيئة العائلية والاجتماعية للأصل. ولابد من التمييز بين مسألتين، الأولى تتعلق بما إذا كانت النسل أفراداً لهم شخصياتهم المستقلة (وهنا لابد من مقارنتها بالتوائم). وتتعلق الثانية بالاعتراضات على ما يطلق عليه التدخل المصطنع في العمليات الطبيعية للتكاثر. لابد عند معاينة المضامين الأخلاقية للتنسيل من الأخذ بنظر الاعتبار كون التوائم مجرد نسل (كونات) لا تختلف من الناحية البيولوجية والوراثية عن النعجة «دولي» عدا أن التوأم الآخر لدولي أكبر منها بسنوات. فدولي هنا مثابة «توأم» للنعجة التي أخذت الخلايا من ثديها.

إن الإنجازات العلمية في هذا الحقل تتسارع، لكن العلماء يسعون لتأكيد محدودية اكتشافاتهم والرد على المبالغات التي تثير المخاوف بين عامة الناس. ورغم الالتزام الاخلاقي العالي الذي يتمتع به أغلب العلماء ويوفر بعض الضمانات ضد الاستخدامات السيئة، لابد من تطمين مخاوف الناس. وهي مهمة يصعب على العلماء وحدهم تأديتها بسبب تدخل وسائل الاعلام الساعية وراء الاخبار المثيرة. لقد استطاع العلماء تثوير الانتاج الزراعي. فالتقدم الذي احرزه علم تحسين الانواع النباتية خلال الاعوام الخمسة والعشرين الماضية فتح مجالات رحبة لإنتاج اغذية رخيصة واصناف جديدة. الا ان المستهلك المفتقر إلى معرفة علمية حول سلامة غذائه يعتمد على معلومات ورقة التعريف المرفقة بالعبوة وعلى ما تطرحه وسائل الاعلام والدعاية. ولقد ثبت، في مشكلة مرض جنون الابقار، ان تأكيدات الدولة البريطانية عدم وجود خطر من تناول لحوم الابقار البريطانية لم تقنع المستهلك، لأن وسائل الاعلام تمكنت من توفير المعلومات العلمية بصورة سريعة ومبسطة. إن ثقة الانسان الاعتيادي بالعلماء عالية جداً، ويحرص العلماء على عدم التفريط بها، إلا أنهم كثيراً ما يخضعون للضغوط نتيجة ارتباطهم بعقود تمنعهم من الاعلان عن نتائج بحوثهم أو تغير مجراها. فرغم رسوخ العلم في مؤسسات المجتمع الصناعي، وفي حياته الفكرية وسياسته العامة، لم يعد يسمح له ان يدخل في تناقض مع القوى المهيمنة والممولة له بل هو مسخر لخدمتها. والجدل حول السياسة العلمية يسلم بذلك، فلا يدور في معظم الاحيان إلا حول حسن أو سوء استخدام العلم واتجاهاته. لقد اندمج العلم الحديث، بما فيه الهندسة الوراثية، منذ فترة طويلة اندماجاً كاملاً بعملية الانتاج، خصوصاً في الولايات المتحدة، فأصبح سلعة وصار البحث العلمي استثماراً تجارياً، وأصبح العلماء يخضعون اكتشافاتهم العلمية لقوانين العرض والطلب واعتبارات الكلفة. ولم يعد هناك فروق كبيرة في فلسفة البحث العلمي بين المختبرات الحكومية وتلك التابعة للشركات التجارية. ولأن كثيراً من البحوث في الجامعات تعتمد على التمويل المباشر من قبل الشركات فإن هذه البحوث تخضع بصورة مباشرة أو غير مباشرة الى سيطرة الشركات ورغباتها.

من الملاحظ عدم توفر معلومات كافية للانسان الاعتيادي عن التطورات السريعة في حقل الهندسة الوراثية، مما يؤدي الى اختلاق وانتشار القصص المخيفة حول خطورة هذه التكنولوجيا. وبالرغم من المنافع الهائلة للهندسة الوراثية تبقى احتمالات استخدامها لأغراض غير أخلاقية وخطيرة تثير الرعب عند الكثير من الناس مما يوجب

طرح ومناقشة مضامين هذه البحوث ووضع الضوابط اللازمة لها ومراقبة تطبيقها من قبل لجان تضم علماء متخصصين وشخصيات اجتماعية وسياسية.

مشروع جينوم الانسان

ومن المشاريع الوراثية العملاقة التي لابد أن تحدث نتائجها ثورة حقيقية في تطور العلوم الطبية المشروع الذي ابتدأ عام ١٩٩٠ وسمي مشروع جينوم الانسان. وهدفه تحديد تسلسل ثلاثة مليارات من القواعد المزدوجة والتي تحدد المعلومات الوراثية على السلم الحلزوني (دنا). تتكون كل معلومة وراثية من ثلاث قواعد (أو درجات) متتالية من درجات السلم الحلزوني، وتسمى الشفرة الوراثية. فعندما يراد انتاج مادة معينة بداخل الخلية، يرسل الحامض الوراثي (دنا) الموجود في النواة مجموعة من التعليمات بمثابة عدة مئات من الشفرات الوراثية، وبمعنى آخر ترسل تلك الجزيئات الشفرات الوراثية لصناعة مئات من المواد الضرورية للجسم الحي. ومجموع الشفرات الوراثية يسمى الجينوم. ويتوقع أن تصبح المعلومات التي سيوفرها هذا المشروع مصدراً أساسياً للعلوم الطبية والبيولوجية في القرن القادم. ستساعد هذه المعلومات على توفير العلاجات لحوالي ٤٠٠٠ مرض وراثي يصيب الانسان حالياً بالإضافة إلى امراض اخرى، كأمراض القلب، تلعب الوراثة دوراً مهماً في تأهيل الأفراد للاصابة بها. ان انجازات هذا المشروع بدأت فعلاً. فقد تم تشخيص وعزل جينات بعض الامراض الوراثية، مثل التليف الحوصلي ودجين العضلي والشيخوخة المبكرة. وحالما يُعزل الجين المسؤول عن مرض معين تبدأ الدراسات لإيجاد علاج له عن طريق تكنولوجيا المعالجة الجينية التي تتضمن حشر جينات سليمة في خلايا الجسم بواسطة ناقل فيروسي او اصطناعي يدخل خلايا الجسم ليسمح باندماج الجين في موقع كروموسومي ملائم والتعويض عن الجين المعطوب.

أما المضامين الاخلاقية لهذا المشروع الهائل فهي تتعلق بعواقب معرفة الفرد بنوعية جيناته وباحتمالات ولادة اطفال مرضى له، وبحق الاحتفاظ بسرية وخصوصية هذه المعلومات، وكذلك المضايقات التي يحتمل تعرض الفرد لها نتيجة إطلاع الآخرين على طرازه الوراثي. فعلى سبيل المثال: هل يحق لشركات التأمين معرفة احتمال اصابة الزبون بأحد امراض القلب أو السرطان، أو كونه يحمل أحد الجينات الشريرة المؤدية إلى الموت المبكر؟

من المبكر التكهن باحتمالات معرفة تركيبنا الجيني. هل ستؤدي معرفته إلى تغيير التركيب الوراثي للفرد بحيث يمكن تكوين سوبرمان او العودة إلى «جنة عدن» بالتخلص من كل عاهاتنا ونواقصنا وعيوبنا التي تراكمت مع تطورنا التاريخي؟ نمتلك اليوم التكنولوجيا التي لا تسمح لنا فقط بتنسيل الاحياء بل الأموات أيضاً، فهي تمكننا من اخذ خلايا من أجسام محفوظة في مجمدات خاصة لسنوات عديدة وزرعها في أطباق الاختبار. إن أحد الدوافع المهمة لاستمرار وتطور هذه البحوث هو الارباح الهائلة التي تدرها براءات الاختراع على المؤسسات والشركات، بالاضافة إلى الرغبة الجامحة عند الانسان للاكتشاف والتطوير. ولأن نتائج هذه العمليات وتطبيقاتها ستتخطى الحدود وتعبر البحار، أصبحت الحاجة ملحة لاتفاقية عالمية وقوانين دولية لاستغلال وتنظيم الاكتشافات الوراثية في مجال زراعة وتنسيل خلايا الانسان، وإنتاج الفيروسات المحتمل استخدامها في الحرب الجرثومية، وحول سرية وخصوصية التركيب الوراثي للفرد، وحق شركات التأمين في الاطلاع عليه، ونشر المعلومات حول حشر جينات غريبة في الحيوانات والنباتات التي تتحول إلى أغذية للإنسان.

لابد لنا من طرح السؤال: هل الهندسة الوراثية شيء جيد أم سيئ؟ إن ما اثير حولها من جدل شيء لا غبار عليه. أن مضمون البحوث التي تمت مناقشتها في مرحلة مبكرة جداً، والتعرف حالياً على الامكانات والاخطار الناشئة، قد عمقا الوعي العلمي عند الناس. ونحن مقتنعون الآن أن هذه التكنولوجيا، رغم قدرتها على تحوير التركيب الوراثي، غير قادرة على تحوير قدرات الانسان العقلية وتصرفاته، إذ يعتقد بعض علماء تحسين النسل (اليوجينيا) ان الذكاء والعدوان والقابليات الموسيقية... الخ هي وراثية. وبما انه لم يثبت حتى الآن اطلاقاً وجود جينات تسيطر على هذه الامور، ومازالت الأسس البيولوجية لها غير معروفة، فإن فكرة تكوين الانسان (السوبرمان) مازالت مجرد خرافة تجدها في عقول بعض العلماء وكتبهم اذ ان «الهندسة» بطبيعتها الاساسية تعني معالجة الآليات بعد تفهم طبيعتها.

ختاماً لابد من التأكيد على عدم وجود خطر كبير من الهندسة الوراثية التي تستهدف خدمة الانسان. ان الخطر الرئيسي هو احتمال استخدامها لانتاج الاسلحة الجرثومية الفتاكة التي لا تميز في تأثيراتها، وستكون في ايدي تجار الحروب المعادين لطموح الشعوب في السلام. ويبدو لسوء الحظ، ان هذا ما يحدث الآن، فالكثير مما يستخدم لتقدم البشرية وتوطيد الرخاء يمكن استخدامه بشكل آخر لفناء البشر.

حول المحاكمة الدولية

لمرتكبي جرائم الابادة في يوغسلافيا السابقة

نوري طالباني

تعتبر جرائم الابادة من اكثر الجرائم انتهاكاً لحقوق الانسان، ويقصد بها كل عمل يرمي الى افناء شامل او جزئي لاحدى المجموعات القومية او العنصرية او الدينية. يتبين من وقائع التاريخ قديماً وحديثاً، أن الامم الصغرى والاقليات القومية هي من اكثر الجماعات البشرية تعرضاً لجريمة الابادة. ورغم ان المشتركين في مؤتمر السلام المنعقد في باريس بعد الحرب العالمية الاولى حاولوا ايجاد حل يعمل على حماية حقوق الاقليات القومية والدينية، الا ان معاهدة (ڤرساي) التي نجمت عن المؤتمر المذكور، اكتفت في مادتيها (٨٦) و(٩٣) بايراد مبادئ عامة في هذا المجال، تاركة للتشريعات الوطنية مهمة تحديد نطاقها. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية قامت منظمة الامم المتحدة بدراسة الموضوع بصورة جدية ازاء ما تكشّف عن خطورة الجرائم التي ارتكبتها النازية والفاشية في البلدان التي احتلتها، مسترشدة بالمبادئ التي من اجلها تشكلت المحكمة العسكرية الدولية في (نورمبورغ) لمحاكمة مجرمي الحرب، وفقاً لقانون العقوبات الدولي. وهكذا اقرت الجمعية العامة للامم المتحدة اقتراحاً في ١١ كانون الاول ١٩٤٦ يدين «جريمة الابادة باعتبار أنها ترفض حق الوجود لمجموعات بشرية، كجريمة القتل التي تسلب هذا الحق عن الانسان الفرد». وجاء في هذا القرار ان الابادة تعتبر من الجرائم التي تُرتكب ضد حقوق الانسان، لذلك يجب معاقبة مرتكبيها بشدة، فاعلين أصليين كانوا ام شركاء، افراداً كانوا ام موظفين عموميين ام رجال دولة،

وايا كان الغرض من ارتكاب الجريمة، اجتماعياً كان ام سياسياً ام دينياً ام اي غرض آخر. واوصت الجمعية العامة ايضاً المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للمنظمة الدولية بدراسة الموضوع وتقديم مقترحاته بقصد تهيئة مشروع اتفاقية دولية بهذا الشأن. وتم فعلاً تهيئة المشروع الذي اقرته الجمعية العامة بالاجماع في جلستها المنعقدة في التاسع من كانون الاول ١٩٤٨ في باريس. وتكمن نقطة الضعف البارزة في الاتفاقية في اعتبارها الجرائم الواردة فيها بمثابة جرائم ترتكب من قبل الافراد دون السلطة الحاكمة.

ورغم ان الاتفاقية توجب احالة المتهم بارتكاب جريمة الابادة الى المحاكم المختصة في الدولة التي ارتكبت فيها الجريمة او الى محكمة الجنايات الدولية، الا انها لا تلزم الدولة المعنية بقبول اختصاص المحكمة الدولية. وحتى في حالة اقرارها باختصاص المحكمة المذكورة، فإن لها حق الخيار بين المحكمة الوطنية والمحكمة الدولية. ويلاحظ ان الاتفاقية لم تنص على وجوب تشكيل محكمة دولية تختص بالنظر في الجرائم التي ترتكبها الحكومات ضد احكام القانون الدولي، بل اكتفت بمحاكمة الافراد المتهمين امام المحكمة الوطنية[١].

لقد كان مبدأ عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء في الامم المتحدة الوارد في الفقرة السابقة من المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة هو المبدأ السائد في العلاقات الدولية، الى أن أقرت اتفاقية برلين الموقعة في حزيران عام ١٩٩١ مبدأ «أحقية الدول الاعضاء التدخل لوضع حد لانتهاكات حقوق الانسان والقوانين الدولية». وضمن سياق هذا التطور في العلاقات الدولية وما تبيّن عن خطورة جرائم الابادة وانتهاكات احكام القانون الدولي في جمهورية يوغسلافيا السابقة ودخول اقاليمها في حروب اهلية منذ ١٩٩١، والسخط الذي عمّ العالم بسبب اقدام الصرب على ارتكاب جرائم الابادة ضد مسلمي البوسنة والهرسك ومسلمي المقاطعات الاخرى، طلبت مجموعة من الدول الاعضاء في مجلس الامن وعدد من الحكومات الاسلامية والمنظمات الاقليمية والانسانية من الأمين العام للامم المتحدة التحقيق في هذه الجرائم وجمع الادلة بشأنها وتقديم دراسة عنها الى مجلس الأمن. وقد أصدر المجلس المذكور قراراً في ١٣ تموز ١٩٩٢ يحمل رقم ٧٦٤، أكد فيه على جميع أطراف الصراع في يوغسلافيا السابقة الامتثال لالتزاماتها المترتبة على القانون الانساني الدولي، سيما اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩، والتأكيد على ان الاشخاص الذين يرتكبون انتهاكات

خطيرة لهذه الاتفاقيات او الذين يأمرون بارتكاب هذه الانتهاكات يعتبرون مسؤولين شخصياً عنها. ثم أصدر مجلس الأمن قراراً آخر يحمل رقم ٧٧١، أعرب فيه عن بالغ قلقه ازاء التقارير المتواترة عن انتهاكات حقوق الانسان وأحكام القانون الانساني الدولي التي تقع في البوسنة والهرسك، من طرد وترحيل قسري وجماعي، واحتجاز المدنيين وإساءة معاملتهم والتخريب العشوائي للأماكن المدنية والممتلكات. . . الخ، بالاضافة الى الاستمرار في ممارسة التطهير العرقي التي أصبحت السّمة المميزة لتصرف الصرب والكروات ازاء المسلمين في تلك البلاد. وأصدر مجلس الامن بعدئذ القرار رقم ٧٨٠، طلب فيه من الأمين العام انشاء لجنة خبراء محايدة لدراسة التقارير والمعلومات التي ترد إليه بموجب القرار رقم ٧٧١ بشأن انتهاكات القانون الانساني الدولي في يوغسلافيا السابقة. وبعد قيام اللجنة المشار إليها بمهمتها، قدم الأمين العام في ٩ شباط ١٩٩٣ تقريراً مؤقتاً الى مجلس الأمن أقرّ فيه بحدوث انتهاكات خطيرة لأحكام القانون الدولي الانساني، من قتل جماعي وتطهير عرقي وتعذيب واغتصاب ونهب وتدمير للممتلكات واماكن الثقافة والعبادة. . . الخ. وازاء ذلك، أصدر مجلس الأمن قراراً هاماً يحمل رقم ٨٠٨ في ٢٢ شباط ١٩٩٣، اعتبر تلك الجرائم تهديداً للسلم الدولي وإخلالاً به بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة. وقد طالب المجلس ايضاً باتخاذ التدابير اللازمة لتقديم الاشخاص المسؤولين عن تلك الجرائم الى العدالة، وانشاء محكمة دولية في ظل الامم المتحدة لمحاكمة المسؤولين عن تلك الانتهاكات. وطلب المجلس من الأمين العام تقديم تقرير عن الموضوع في فترة لا تتجاوز ٦٠ يوماً من تاريخ القرار، يتضمن مقترحات محددة لتنفيذ ما ورد بالقرار، آخذاً بنظر الاعتبار الاقتراحات المقدمة في هذا الصدد من جانب الدول الأعضاء في مجلس الأمن.

وقد استعان الأمين العام بمقترحات عدد من الدول الاعضاء في هذا الشأن والاقتراحات المقدمة من العديد من لجان فقهاء القانون ولجنة الخبراء المشكلة بموجب القرار رقم ٧٨٠ والمنظمات غير الحكومية مثل الصليب الأحمر الدولي ومنظمة العفو الدولية وغيرها، فأعدّ مشروع النظام الأساسي للمحكمة الدولية الذي قدمه إلى مجلس الأمن في اوائل شهر ايار ١٩٩٣. وبعد مشاورات عديدة، أقرّ المجلس في ٢٦ ايار ١٩٩٣ المشروع المقدم من الأمين العام ليكون نظاماً أساسياً لأول محكمة تُنشأ في ظل الأمم المتحدة لمحاكمة المسؤولين عن الجرائم المنافية للقانون الانساني الدولي في أراضي البوسنة والهرسك وباقي أراضي يوغسلافيا السابقة.

يشتمل النظام المذكور على الأساس القانوني لانشاء المحكمة الدولية واختصاصها والقانون الذي سيطبق والاشخاص الذين سيسري عليهم وتقرير المسؤولية الجنائية الفردية ونطاق ولاية المحكمة من حيث الزمان والمكان وعلاقة احكامها بالمحاكم الوطنية، وتنظيم المحكمة، لاسيما مؤهلات القضاة وطريقة انتخابهم واجراءات التحقيق والمحاكمة واصدار القرارات وتنفيذها والمساعدة القضائية والامتيازات والحصانات لقضاة المحكمة وموظفيها ومقر المحكمة ولغات العمل والترتيبات المالية وغيرها.

وتتميز هذه المحكمة الدولية عن المحاكم الدولية الاخرى في طريقة انشائها. فقد جرى سابقاً انشاء محاكم دولية، كمحكمة نورمبورغ عام ١٩٤٥ ومحاكم دائمية كمحكمة العدل الدولية، بموجب معاهدات او اتفاقيات دولية. وترتب على ذلك الأخذ بمبدأ القبول الاختياري لاختصاص المحكمة، وهو ما حال بين المحكمة وأدائها لمهماتها على نحو صحيح. أما بالنسبة للمحكمة الدولية الجديدة، فقد أُنشئت بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بقرار صادر من مجلس الامن الدولي الذي يعتبر نافذاً في مواجهة جميع الدول والأطراف الدولية، دون حاجة لتبنيها بموجب معاهدة او اتفاق، او عن طريق التصويت عليها في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقد حددت المادة الاولى للنظام اختصاص المحكمة، فنصت على «أن للمحكمة الدولية سلطة محاكمة الاشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الانساني المرتكبة في اراضي يوغسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ وفقاً لاحكام هذا النظام الأساسي».

وعددت المواد ٢ إلى ٩ من النظام الاساسي اختصاصات المحكمة الدولية من حيث الموضوع والاشخاص والزمان والمكان والولاية المشتركة بين المحكمة الدولية والمحاكم الوطنية. وبصدد الاختصاص الموضوعي للمحكمة، فقد حُدد بمحاكمة المسؤولين عن انتهاكات اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وانتهاكات قوانين وأعراف الحرب وابادة الاجناس والجرائم المناهضة للانسانية كالابادة الجماعية والاسترقاق والتعذيب والاغتصاب والاضطهاد لأسباب سياسية وعرقية ودينية، وفي اعمال تعتبر من صميم جرائم الابادة البشرية.

وقد حددت المادة السادسة اختصاص المحكمة الشخصي بقولها: «يكون للمحكمة الدولية اختصاص على الاشخاص الطبيعيين بموجب احكام هذا النظام الاساسي». أما المادة السابعة من النظام، فقد حددت المسؤولية الجنائية الفردية بقولها: «كل شخص

خطط لجريمة من الجرائم المشار إليها آنفاً، أو حرّض عليها أو أمر بها او ارتكبها او ساعد او شجّع بأي سبيل آخر على التخطيط او الاعداد لها او تنفيذها، تقع عليه شخصياً المسؤولية عن هذه الجريمة».

أما فيما يتعلق بالجرائم التي يرتكبها الاشخاص الذين يحملون مناصب رسمية، فقد نصت الفقرة الثانية من المادة السابعة ذاتها على انه «لا يعفي المنصب الرسمي للمتهم، سواء كان رئيساً لدولة أو حكومة او مسؤولاً حكومياً، الشخص من المسؤولية الجنائية او يخفف درجة العقوبة». كما لم تعف الفقرتان الثالثة والرابعة من المادة نفسها المرؤوسين من المسؤولية عن الجرائم المنصوص عليها في نظام المحكمة ورؤساءهم عن هذه الجرائم، إن كانوا يعلمون وكان لديهم من الاسباب ما يحملهم على استنتاج ان ذلك المرؤوس كان على وشك ارتكاب هذه الافعال او انه ارتكبها فعلاً ولم يتخذ الرئيس التدابير الضرورية والمعقولة لمنع ارتكاب تلك الافعال او معاقبة مرتكبيها».

وقد حددت المادة الثامنة من النظام الاساسي للمحكمة الدولية اختصاصها المكاني والزماني بقولها: «يشمل اختصاص المحكمة الدولية من حيث المكان اراضي جمهورية يوغسلافيا السابقة، بما في ذلك اقاليمها البرية والجوية والبحرية، ومن حيث الزمان الفترة التي تبدأ من اول كانون الثاني ١٩٩١».

واشارت المادة (١٣) من نظام المحكمة لمؤهلات قضاتها، فنصت الفقرة الاولى منها على انه «ينبغي في القضاة ان يكونوا على خلق رفيع وان تتوفر فيهم صفات التجرد والنزاهة وان يكونوا حائزين للمؤهلات التي تجعلها بلدانهم شرطاً للتعيين في ارفع المناصب القضائية، وحائزين على الخبرة المطلوبة في القانون الجنائي والقانون الدولي وفي القانون الانساني».

ويتم اختيار قضاة المحكمة الأحد عشر عن طريق الانتخاب الذي يشارك فيه كل من مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة، باجراء يشبه الذي يجري به انتخاب قضاة محكمة العدل الدولية[٢]. اما المدعي العام للمحكمة، فيجري تعيينه بمقتضى نص الفقرة الرابعة من المادة (١٦) من النظام، من قبل مجلس الامن الدولي بناء على ترشيح من الامين العام، على ان تتوفر فيه نفس الصفات والمؤهلات المطلوبة للقضاة.

وحددت المادتان (٢٠) و(٢١) حقوق المتهم وضمان محاكمته محاكمة عادلة وسريعة. وتكفلت المواد الاخرى اللاحقة من النظام الاحكام الخاصة بالعقوبات التي تنطق بها المحكمة، واستئناف قرار المحكمة من قبل المدانين والمدعي العام او طلب

اعادة النظر في احكامها عندما تتكشف حقيقة جديدة لم تكن معروفة وقت المحاكمة أو وقت الاستئناف، وكيفية تنفيذ عقوبة السجن التي تقررها المحكمة، وغيرها من الامور التفصيلية.

اما مقر المحكمة الدولية فهو مدينة (لاهاي) في هولندا. وقد كفل نظام المحكمة لقضاتها وللمدعي العام ولموظفيها الحصانات والامتيازات المقررة في القانون الدولي.

ان انشاء محكمة دولية في ظل الامم المتحدة سابقة في غاية الاهمية لأنه يمهد امام مجلس الامن انشاء محاكم دولية اخرى، او توسيع اختصاصات المحكمة نفسها من حيث المكان والزمان، وذلك لمحاكمة اشخاص من ذوي السلطة في دول اخرى متهمين بارتكاب جرائم ابادة او ضد الانسانية في ارجاء أخرى من المعمورة.

ولابد ان نشير في هذا السياق الى الزيارة التي قام بها وفد من المعارضة العراقية الى الولايات المتحدة الامريكية في شهر ايار ١٩٩٣ ومطالبته جميع اعضاء مجلس الامن لدى زيارته لمقر المنظمة الدولية في نيويورك، بتشكيل لجنة للتحقيق في جرائم الابادة وجرائم ضد الانسانية والحرب التي ارتكبها اركان النظام العراقي، بهدف محاكمتهم فيما بعد امام محكمة دولية مماثلة للمحكمة التي أنشأها مجلس الامن لمحاكمة المتهمين بالجرائم المرتكبة في اقاليم اتحاد جمهوريات يوغسلافيا السابقة.

ونشير في هذا الصدد ايضاً الى مقترحنا الذي عرضناه امام الهيئة التي انبثقت عن المنظمات العراقية العاملة في مجال حقوق الانسان مع أطراف اخرى، لتنظيم اسبوع لحقوق الانسان في العراق في كانون الاول ١٩٩٤ في لندن، حيث اقترحنا على المشاركين في تلك الهيئة ضرورة مطالبة مجلس الامن الدولي بتوسيع اختصاصات المحكمة الدولية المشكلة حالياً لمحاكمة مجرمي الحرب في يوغسلافيا، لتشمل اختصاصاتها مناطق اخرى في العالم ارتكبت ولاتزال ترتكب فيها نفس الجرائم، منها الجرائم التي يرتكبها النظام الديكتاتوري في العراق منذ قرابة ثلاثة عقود.

وقد انطلقت في مبنى البرلمان البريطاني حملة عالمية بتاريخ ١٥/١/١٩٩٧، بهدف محاكمة اركان النظام الديكتاتوري في العراق عن جرائم الابادة وجرائم الحرب وضد الانسانية التي ارتكبوها بحق شعبنا وشعوب دول الجوار. وتشرف على تنظيم هذه الحملة منظمة (اندايت) اي (توجيه الاتهام) التي تضم منظمات وتجمعات وشخصيات من مختلف انحاء العالم. ونجدد هنا مقترحنا السابق المتضمن مطالبة هيئات المنظمة الدولية، خاصة مجلس الامن، بتوسيع اختصاصات المحكمة الدولية

القائمة، لتشمل ايضاً تلك الجرائم التي ارتكبها اركان النظام الديكتاتوري في العراق، ذلك انه يصعب في ظل الظروف الاقليمية والدولية الحالية بالاضافة الى الازمة المالية للمنظمة الدولية، مطالبة مجلس الامن الدولي باقامة محكمة دولية اخرى لمحاكمة اركان النظام العراقي، بينما تكون المطالبة بتوسيع اختصاصات وصلاحيات المحكمة الدولية القائمة حالياً أسهل منالاً. فالهدف النهائي هو تقديم اركان النظام الديكتاتوري الى محكمة دولية في اقرب فرصة ممكنة، سواء بتقديمهم وجاهاً، وهو امر متعذر في الوقت الحالي، او غياباً وهو ما يؤدي الى فضح النظام اكثر امام الرأي العام اقليمياً ودولياً.

هوامش

(١) راجع بحثنا بعنوان (جريمة الابادة)، مجلة (القضاء) التي تصدرها نقابة المحامين في العراق، العدد الثالث، آب ـ ايلول ١٩٧٠.

(٢) وقد انتخبت الامم المتحدة (٨) قضاة، من بينهم قاضية امريكية سوداء، كاعضاء في المحكمة المذكورة.

لندن ١٩٩٧/٢/١٧

العبودية في بابل
(الألف الأول ق.م)

محمد دندمايف

تأسست المملكة البابلية الحديثة عام ٦٢٦ ق.م*. وحتى ذلك العهد كانت بابل قد قطعت شوطاً طويلاً من التطور التاريخي، في ظل المجتمع الطبقي: فقبل اكثر من ألفي سنة من ذلك التاريخ أخذت المؤسسات الحكومية تنتشر في بلاد الرافدين، ومنذ الألف الثاني ق.م. نشأت أولى المدن الكبيرة ـ مراكز الانتاج الحرفي. ومنذ القرن الثامن ق.م. أخذت التجارة الداخلية بالازدهار، بالاضافة الى نمو كبير للتجارة الخارجية. وقد رافق كل هذه التطورات ونتج عنها تغييرات نوعية كبيرة في البنية الاجتماعية.

كان المجتمع يتألف من الفئات التالية: الاحرار الذين يتمتعون بكامل الحقوق، والاحرار المحرومين من الحقوق المدنية، ومجموعات مختلفة من المواطنين التابعين، وأخيراً فئة العبيد.

كان الاحرار، الذين يتمتعون بكامل الحقوق، يقطنون المدن. ومن بين هؤلاء تتشكل المجالس الشعبية، مجالس الشورى، التي كانت تتمتع بسلطات قضائية تخولها النظر في القضايا المدنية والقضايا المتعلقة بالملكية الخاصة. ينتمي إلى هذه الفئة الاعيان (كبار موظفي الدولة وموظفي المعابد وممثلي دور الأعمال الكبرى، الخ. . .)، والجزء الأكبر من

* في عام ٦٢٦ ق.م. توفي الملك الآشوري آشور بانيبال، فانتهز الامير الكلداني نبوبولصر الوضع فاستولى على مقاليد الحكم في بابل، وانفصل عن الدولة الآشورية وأسس المملكة الكلدانية، وبذلك بدء السلالة البابلية الأخيرة، التي دامت ٧٣ سنة. وقد خلفه عام ٦٠٥ الملك المشهور نبوخذ نصر الذي حكم البلاد ٤٢ سنة.

الشعب العامل يتألف من المزارعين والحرفيين، بالاضافة الى الفئات الفقيرة من السكان. كان بمقدور كل مواطن من هذه الفئة أن يصبح ـ من الناحية القانونية ـ من مالكي العبيد. لكن مالكي العبيد كانوا، من الناحية العملية، يشكلون نسبة ضئيلة جداً من بين هؤلاء.

أما فئة الاحرار المحرومين من الحقوق المدنية فتتألف من المعمرين العسكريين ومن مختلف الفئات العاملة في الدولة، لكنهم محرومون من ملكية الارض. وبالنظر إلى أن هؤلاء لا يملكون قطعة ضمن حدود المنطقة التابعة للمدينة، فقد كانوا يعيشون في الاراضي التابعة للعائلة المالكة، ولذلك كانوا محرومين من الحقوق المدنية، ولم يكونوا أعضاء في مجالس الشورى. وكانت هذه الفئة تضم ايضاً بعض التجار والحرفيين من مختلف الاختصاصات.

لعبت الفئات الاجتماعية التابعة دوراً كبيراً في العملية الانتاجية، مع انها كانت محرومة من وسائل الانتاج. لقد كان أفراد هذه الفئات في حالة تبعية ذاتية لأشخاص معينين، أو تابعين لمجموعات مالكة (مثل المعابد)، او كانوا يعملون لصالح الغير لأنهم مرغمون على ذلك لأسباب غير اقتصادية، لكنهم من وجهة نظر القانون لم يكونوا من العبيد، فهؤلاء الناس يختلفون عن العبيد، بكونهم ليسوا مملوكين تماماً لأسيادهم يتصرفون بهم كما يشاءون. لذلك فانهم لم يكونوا خاضعين للبيع والشراء، كما يحصل عادة مع العبيد.

شهدت بابل خلال الفترة الممتدة بين القرن السابع والقرن الرابع ق.م. نمواً كبيراً في عدد العبيد، مقارنة مع المراحل السابقة من تاريخ هذه البلاد. وقد اصبح هؤلاء مع الماشية (يشكلون معاً الملكية المنقولة) المصدر الأساسي للثروة. كان المئات منهم يعملون في المزارع والاقطاعيات التابعة للمعابد، اما الأشخاص الميسورو الحال فيملكون خمسة عبيد او أكثر، في حين كان عشرات، بل مئات من العبيد يعملون في الملكيات التابعة للبيوت التجارية الكبيرة. لكن عدد العبيد ظل أقل من عدد الأحرار والتابعين بعدة مرات.

كان العبد مثابة شيء من الاشياء التي يمتلكها السيد. فليس للعبد ما يملك أمام سيده سوى الواجبات، اي انه لا يملك اية حقوق على الإطلاق.

دأب الباحثون الغربيون على الحديث عن عدم استقرار فئة العبيد وسهولة الانتقال من حالة الرق الى الأحرار، وبالعكس. يمكن ان يدور الحديث عن الانتقال من حالة اجتماعية الى اخرى في حالة ما اذا كان الامر يتعلق بمجموعة من العبيد التي يمكن ان

نسميها «عبيد القروض والديون». اما الانتقال من فئة الى اخرى، وعلى الخصوص انعتاق العبد فقد كان لا يحدث الا بصعوبة بالغة، بحيث ان بابل خلال تاريخها الطويل لم تعرف من هذا التحول سوى حالات نادرة جداً. كان يسمح من الناحية القانونية بعتق العبيد، ولكن ذلك الحدث كان يشكل حالة استثنائية نادراً ما كانت تحدث في الحياة. لذلك ليس هناك ما يدعم ويؤكد الرأي القائل بأن العبد كان يستطيع ان يتحرر من عبوديته بسهولة. ويمكن قول الشيء نفسه عن انتقال ممثلي المجموعات الاجتماعية الاخرى من وضعية الى اخرى: فإما ان يكون مثل هذا الانتقال غير مسموح به من الناحية القانونية، او يكون بالغ التعقيد والصعوبة من الناحية العملية.

عند الحديث عن الفئات الاجتماعية المختلفة يتبادر الى الذهن السؤال التالي: ما هو الدور الذي لعبته هذه الفئات في عملية الإنتاج، وعلى الخصوص في الانتاج الزراعي والحرفي؟

الوثائق المتوفرة تكاد تخلو من المعلومات المتعلقة باستخدام الخواص لعبيدهم في الاعمال الزراعية، ما عدا الحالات التي كان فيها مستأجرو الأرض هم العبيد انفسهم. فقد كان العبيد يستأجرون الارض والحبوب والماشية الضرورية من أسيادهم أو اشخاص آخرين. وكانوا يقومون بذلك بشكل مستقل او بمشاركة الارض آخرين من الاحرار او بمشاركة عبيد آخرين. وكانت شروط التأجير مشابهة تماماً للشروط التي تتضمنها العقود بين الأحرار.

وكانت الحقول المستأجرة أحياناً مساحات شاسعة جداً، بحيث يصبح من الصعب على المستأجر استغلالها بنفسه، حتى وإن استعان بأفراد عائلته. وبالطبع، ليس باستطاعة عبد واحد او عبدين ان يزرع مساحة يمكن ان تدر محصولاً اجمالياً قدره ١٥٠٠ طن من الحبوب سنوياً. لذلك كان المستأجرون يضطرون للاستعانة بجهود عدد كبير من العاملين في الزراعة لإنجاز جميع الأعمال المطلوبة، وبضمنها صيانة قنوات الري. وكان المستأجرون من العبيد يلجئون في حالات كثيرة إلى تأجير جزء من الأرض التي استأجروها إلى مستأجرين ثانويين، وقد يكون من بينهم عبيد أيضاً. وقد يلجأ البعض في حالات معينة الى تسليم الارض المستأجرة الى البيوت التجارية، مثل بيت موراشو الشهير، او أنه يقوم بزرعها مشاركة مع هذه المؤسسات. وبنفس الطريقة كان المستأجرون العبيد ينجزون الاعمال المتعلقة بصيانة قنوات الري، وذلك عن طريق الاستعانة بأشخاص آخرين.

وهكذا، فالمعلومات المتوفرة تشير الى ان عمل العبيد في مجال الزراعة كان ينحصر بالدرجة الرئيسية في مجال استئجار الارض. وكان من بين هؤلاء الكثير ممن كان يزرع الأرض بنفسه، وبمساعدة افراد عائلته. وقد اصبح بعض هؤلاء العبيد المستأجرين من رجال الاعمال الكبار أحياناً.

يمكننا ان نفترض أن زراعة الارض التي تعود ملكيتها للعائلة المالكة او المعابد تتم باستخدام العبيد بشكل واسع، الا ان ذلك لم يثبت في الوثائق لسبب بسيط: لأن العلاقة بين العبيد وأسيادهم علاقة لا تمس طرفاً ثالثاً. ولكن علينا رفض مثل هذه الفكرة من البداية، ليس فقط لعدم توفر وقائع ومعلومات تسندها، بل كذلك لتوفر معلومات تناقضها بشكل غير مباشر.

كان ملاكو الاراضي الكبار يفضلون التعامل مع المستأجرين الاحرار، إذ يخصص لكل مستأجر قطعة صغيرة من الارض، لأن استخدام العبيد يتطلب مراقبة مستمرة، وبالتالي نفقات كبيرة. لذلك لم تكن في بابل ضياع حقيقية كبيرة، باستثناء الضياع التابعة للمعابد. لقد اقترن وجود الملاكين الكبار بالاستثمارات الصغيرة للأرض، وهذه ظاهرة مميزة وملحوظة. وفي الحالات التي كان فيها السيد يلجأ الى مساعدة عبيده في الزراعة فإنه يؤجر لهم مساحات معينة، او يخصص لهم مساحات للاستثمار الخاص، وفق عقود واتفاقات معينة ـ أسلوب pecule. وتعكس لنا الوثائق المتعلقة بالنشاط المالي لبيت ايجيبي التجاري الشهير صورة واضحة ومفيدة جداً. وعن طريق هذه الوثائق تعرفنا على أسماء العبيد الذين كانت تعود ملكيتهم لهذه العائلة، ونعرف تاريخ حياة الكثير منهم. ولكن من الصعب العثور على اسماء العبيد الذين عملوا في الارض كعبيد عاديين. وكما يبدو فان الايجيبي كانوا ينظرون بارتياب الى عمل عبيدهم في الحقول. فبين عبيد الايجيبي كان القليل يعمل في الارض، كمستأجرين، أو بأسلوب pecule. وتتوفر عشرات الوثائق التي تشير الى ان الايجيبي كانوا يؤجرون اراضيهم الواسعة الى المستأجرين الاحرار. في مثل هذه الحالة لابد ان يبرز السؤال التالي: إن لم تكن غالبية عبيد الايجيبي تعمل في الحقول، فما هي المهمة الرئيسية لهؤلاء؟ الاجابة على هذا السؤال في غاية البساطة: كان بعض العبيد يعمل في انجاز أشغاله الخاصة، وذلك لقاء ضريبة يدفعها الى المالك. والبعض الآخر يؤجر للغير لقاء مبلغ معين. لكن الأهم من كل ذلك هو التالي: عند توزيع تركة بيت ايجيبي ورد ذكر حوالي ١٠٠ عبد. ولكن ينبغي عدم المبالغة في اهمية هذا الرقم، فالتوزيع شمل ١٦ فرعاً موزعة في مختلف المدن. وكان لابد من

توفر مثل هذا العدد من العبيد من اجل خدمة هذه الفروع وتوابعها.

اما بالنسبة لبيت موراشو التي كان في حوزتها مساحات شاسعة من الارض في جنوب البلاد (ملكية خاصة واراض مستأجرة) فقد كانت تلجأ في حدود ضيقة الى عبيدها لزراعة مساحات محدودة من اراضيها. وحتى في هذه الحالة كانت الارض تؤجر لهؤلاء العبيد. ولم يكن عبيد بيت موراشو في معظم الحالات منتجين مباشرين في المجال الزراعي، بل كانوا مستأجرين (رجال اعمال). ولكنه كان في الغالب يفضل تأجير قطع صغيرة من الارض للملاكين الاحرار الصغار.

وهكذا نلاحظ ان عمل العبيد في الزراعة في الاقطاعيات الكبيرة خلال الفترة الممتدة بين القرنين السابع والرابع ق.م. كان محصوراً في نطاق ضيق جداً. ولم يكن بوسعه ان ينافس عمل المستأجرين الاحرار.

لا شك ان عدد العبيد الذين كانوا يعملون في الاراضي التابعة للمعابد كان كبيرا نسبيا. ولكن علينا في نفس الوقت ان نؤكد على ان هذا العدد لا يكفي الا لزراعة مساحات صغيرة. لذلك كانت ادارة المعبد تلجأ الى تشغيل عمال موسميين تضطر احياناً الى استقدامهم من بلدان مجاورة. وكانت تلجأ ايضاً الى تأجير قسم من الارض الى عبيدها او الى عبيد آخرين. ولكنها في الغالب تفضل التعامل مع المستأجرين الاحرار. وكان جزء كبير من الارض يزرع من قبل فلاحين تابعين.

وهكذا، نلاحظ ان العبيد التابعين للمعابد كانوا يعملون في الارض. ومع ذلك فإنهم كانوا عاجزين عن القيام بجميع الاعمال التي تتطلبها زراعة تلك الارض. بالاضافة الى ذلك فإن عبيد المعابد كانوا يتسببون بمشاكل كثيرة بسبب هروبهم المستمر وعزوفهم عن العمل في الزراعة. وكان هذا الوضع يتطلب مراقبة مستمرة من قبل المشرفين على العمل.

تتجلى هذه المشكلة بكل وضوح في الرسائل التي كان يوجهها المسؤولون في المعابد الى رؤسائهم، وتتضمن طلباتهم الملحة بإرسال ما يلزم لدفع اجور الأجراء خشية ان يتركوا العمل، مع ارسال المزيد من القيود والسلاسل للعبيد، بعد ان هرب الكثير منهم. ويفهم من هذه الرسائل ان الأجراء لا يبذلون جهدهم في العمل في الحقول إلا بعد ان تدفع لهم أجورهم. أما العبيد (وخاصة من يعمل منهم في الأعمال الصعبة، مثل بناء منشآت الري) فإنهم يقومون بكل ما في وسعهم ليتهربوا من الأعمال المناطة بهم.

ليس في حوزتنا اية معلومات عن استخدام العبيد في مزارع العائلة المالكة في بابل.

كانت اراضيهم تؤجر في الغالب، ولم يكن لها دور كبير في الانتاج الزراعي. وكان الدور الرئيسي في الزراعة خلال هذه الفترة تلعبه الملكية الخاصة وملكية المؤسسة الدينية.

يمكن من كل ماذكر آنفاً ان نتوصل الى الاستنتاج التالي: لم يكن لعمل العبيد في بابل خلال تلك المرحلة دور حاسم في الزراعة، ولم يستخدم إلا في مجالات محدودة مقارنة مع عمل ملاكي الأرض الصغار والمستأجرين الأحرار. وهذا ما يفسر الحقيقة التاريخية المعروفة: عندما احتل الملك نبوخذ نصر الثاني أورشليم قام بسبي أكثر من ١٠ آلاف رجل من سكانها، ونقلهم إلى بابل. ولكن هؤلاء الأسرى لم يحولوا إلى عبيد. لقد اتضح ان أشكال العمل القسري في بابل، خلافاً لما كان عليه الأمر في العالم القديم في حالة لا تسمح باستيعاب مثل هذه الكتلة الهائلة من أسرى الحرب.

يتردد ذكر الحرفيين العبيد في الوثائق التي تعود الى هذه المرحلة أكثر مما في المراحل السابقة. وبالفعل، كان في بابل خلال هذه الفترة الكثير من العبيد ـ الحرفيين. ويمكن تفسير ذلك بالنمو العام للانتاج وزيادة الوزن النسبي لعمل العبيد. ومع ذلك لم يلعب عمل العبيد دوراً حاسماً في النشاط الحرفي حتى في العهد البابلي الحديث، لكنه لم يكن في حالة تسمح له ان ينافس عمل الأحرار، وخاصة في مجال الأعمال الحرفية المتطورة. لقد كان الحرفيون الأحرار يعقدون الصفقات لإنتاج مختلف المنتوجات بالثمن المناسب، وذلك من موادهم الخاصة، او يصنعون المواد بناء على طلب الزبائن.

من المفيد هنا ان نتوقف عند النسبة العددية بين الحرفيين الاحرار والعبيد ـ الحرفيين التابعين للمعابد. ثمة مجال واسع للشك في صحة الحسابات، وذلك لأن العبيد في حالات كثيرة قد لا يرد ذكرهم في السجلات. لكن الوضع يختلف كلياً مع أرشيف المعابد، حيث تتوفر المئات من المستندات المتعلقة بتوزيع المؤن للعاملين من مختلف الفئات، على مدار السنة، ومن بينهم عبيد المعابد. ويتضح من هذه الوثائق ان المعابد كانت تمتلك عدداً محدوداً من العبيد ـ الحرفيين، الذين لا يستطيعون سد احتياجات المعابد، حتى بالحد الأدنى. لذلك كانت ادارة المعبد تضطر للجوء الى استئجار الحرفيين الأحرار على مدار السنة. وفي حالات كثيرة من مدن أخرى. ويمكن تفسير ذلك بأن المدينة التي يقع فيها المعبد لا تتوفر على العدد الكافي من الحرفيين.

لقد كان العمل الأجير منتشراً في بلاد الرافدين منذ مراحلها التاريخية الأولى، لكنه أخذ يلعب دوراً بالغ الاهمية في البنية العامة للاقتصاد خلال الألف الأول بالذات.

كانت المعابد تضطر (والأفراد ايضاً) في حالات كثيرة وفي مجالات واسعة، الى

استخدام العمل الفني الذي يقوم به الحرفيون الاحرار في الصناعة الحرفية والاعمال الزراعية، وخاصة للأعمال الصعبة. وكان يتعذر في حالات كثيرة الحصول على العدد المطلوب من العاملين. وفي مثل هذه الحالات كان البعض يضطر الى دفع اجور عالية جداً.

عرفت بابل في مراحل متأخرة من تاريخها وفي حالات عديدة تجمعات من العمال الاجراء، ويصل عددهم بضع مئات. ويعبر هؤلاء عن الاحتجاج على ظروف العمل السيئة ويطالبون بصرف الاجور في مواعيدها وعلى التأخير وعدم الانتظام في توزيع المواد ويرفضون العمل بأجور منخفضة. وقد وصل الأمر في بعض الحالات الى التهديد بالانتقام من أصحاب العمل. ويتضح من مراسلات الموظفين ان ادارة المعابد أدركت ضرورة القيام بتلبية مطالب الأجراء خشية ان يترك هؤلاء العمل واستحالة تعويضهم بعبيد المعابد غير المحترفين. وكان القسم الأكبر من العاملين الأحرار من الفلاحين الصغار.

ارتباطاً بذلك يطرح على بساط البحث السؤال المتعلق بالطبقات الاجتماعية بين الأحرار. من المعروف أن أكثر اشكال استعباد الاحرار انتشاراً هو العجز عن تسديد الديون. وقد أدى ذلك في ظروف معينة الى تدهور أوضاع المفلسين وانحدارهم الى حالة العبودية، بالمفهوم المباشر لهذه الكلمة. وقد شهدت بابل في هذا المجال تغيرات كبيرة خلال الفترة الممتدة بين القرنين السابع والرابع ق.م.، وذلك مقارنة مع العهود السابقة.

لقد كان باستطاعة الدائن ان يحجز على المدين العاجز عن تسديد دينه في معتقل، او في ما عرف بسجن الديون. ولكن لا تتوفر أية معلومات عما اذا كان الدائن في العهد البابلي الحديث يستطيع ان يبيع المدين لشخص ثالث ام لا. لقد كان المدين في الغالب يسدد دينه عن طريق العمل عند الدائن بدون أجر، وبذلك يحافظ على حريته.

خلال الفترة بين القرنين الرابع والسابع ق.م. اختفت في بابل كلياً ظاهرة الاستعباد الذاتي. ولا تتوفر أية معلومات تتعلق بحق الزوج في رهن زوجته. ويمكن الجزم بثقة تامة ان هذا الأمر قد حرم تماماً. ولكن كان يسمح لرب الاسرة من الأحرار برهن الاطفال الذين يخضعون لسلطته الأبوية. ولكن نادراً ما كان الوالدان يلجآن الى رهن اطفالهما. كانت أوضاع الاطفال الذين يعملون عند الدائن بدون أجر مشابهة لاوضاع العبيد، وكان عملهم يقيّم كتقييم عمل العبيد. ولكن بعد تسديد الدين والفوائد يصبح بوسع هؤلاء المدينين ان يستقلوا عن الدائن. ولكن يمكن ان يتحول اولاد المدينين الذين ارتهنوا الى عبيد، عند عجز أولياء أمرهم عن تسديد الدين، ولكن في بابل الحديثة لم تعد هناك مهلة محددة لتسديد

الدين، كما كان عليه الحال في قانون حمورابي، وقد الغيت القوانين التي تنظم هذا الجانب. كان من الممكن ان يتحول ابن المدين المفلس الى عبد تابع للمعبد. وكذلك لم يكن من الممكن شراء العبد أو تحريره. وهكذا، فقد كان من الممكن في هذه المرحلة ان يتحول العبيد ـ المدينون، الذين كانوا يشكلون فئة اجتماعية متوسطة، الى عبيد بالمعنى المباشر للكلمة.

وفي الألف الاول قبل الميلاد اختفت في بابل ظاهرة البيع الذاتي. نعتقد ان 'قانون كان يسمح ببيع الاطفال من قبل آبائهم. ولكن ذلك نادراً ما كان يحدث. وكانت عمليات بيع الاطفال تحدث في حالات الضرورة القصوى: مثل المجاعة، خلال الكوارث التي تحل في البلاد، وفي حالات الحرب، والحصار.

بالرغم من ان سيرورة تمايز المجتمع الى طبقات متباينة كانت تجري بشكل متواصل، الا ان ظاهرة إفقار الأحرار واستعبادهم لم تحمل طابعاً واسعاً. ويمكن تفسير ذلك بتطور مستوى الحياة في بابل خلال تلك الفترة، وتوفر إمكانيات واسعة امام المواطنين الذين فقدوا الارض للعمل بالأجرة او استئجار ارض جديدة، وكل ما تتطلبه عملية الزراعة من ماشية وغيرها او الانتقال الى الخدمة الملكية. . . الخ. لذلك فإن دور عبودية الديون كان محدوداً جداً بخلاف المراحل السابقة التي مرت بها بابل.

سبق لنا الاشارة الى الفئات التابعة من السكان، الذين كان لهم دور هام جداً في الزراعة. كان التابعون يشكلون فئة اجتماعية وسطية بين الاحرار والعبيد العاملين في اراضي الغير. لقد تقلص دور هؤلاء بشكل ملحوظ في الانتاج وفي البيئة الاجتماعية خلال العهد البابلي الحديث مقارنة بما كان عليه في الألفين الثالث والثاني ق.م. ومازلنا نجد صعوبة في الاجابة على السؤال التالي: ما هي الأسباب الاقتصادية التي أدت الى ظهور فئات اجتماعية قريبة من العبيد اقتصاديا، لكنها من الناحية القانونية لا تنتمي الى العبيد؟

كان التمايز الطبقي في بابل خلال الألف الأول غير واضح المعالم. وما يعقد الصورة الطبقية للمجتمع هو البنى الفئوية والاجتماعية المختلفة التي لا تخضع للتقسيم الطبقي الموضوعي الكلاسيكي الماركسي الذي يعتبر الطبقات مجموعات اجتماعية كبيرة ذات وضع تاريخي محدد في نظام الانتاج الاجتماعي مع دورها المحدد في التنظيم الاجتماعي للعمل. وتشترك الطبقات ايضاً بموقع موحد من وسائل الانتاج، والمصالح المشتركة. اما الفئة الاجتماعية فهي مجموعة اجتماعية ذات حقوق وواجبات موروثة

ومحددة قانونياً بدقة.

في بابل خلال الألف الأول ق.م. كان بين الأحرار مختلف المجموعات غير المتجانسة في نظام العلاقات الاقتصادية. وهؤلاء هم: مالكو العبيد الذين يعيشون على استغلال عمل الغير (بالدرجة الرئيسية العبيد، وبدرجة أقل التابعين والمدنيين والاجراء الأحرار) والطبقات الوسطى من الأحرار، الذين لا يستغلون عمل الغير، والسواد الاعظم من الاحرار، الذين يعملون بالأجر، والذين لا يملكون وسائل الانتاج عملياً.

والشيء نفسه يمكن ان يقال عن العبيد، اذ كان بينهم ليس فقط مستغلون، بل ومستغلون ايضاً، ولو بنسبة قليلة ـ مرابون، مالكو عبيد، رجال اعمال. . . الخ. ولم تكن عملية التمايز الطبقي مقتصرة على الأحرار، بل وشملت العبيد ايضاً.

وكان في بابل في تلك المرحلة عدد غير قليل من العبيد الذين كانوا يعيشون مع عائلاتهم ويمتلكون الدور والارض وبحوزتهم أموال منقولة كبيرة. لقد اصبح التوجه نحو استخدام العبيد بشكل مستقل واضح المعالم في تلك المرحلة، اذ وجد المالكون ان إنتاجية العبيد تكون اعلى عندما يعملون بشكل مستقل، وليس تحت تهديد السوط.

عمل بعض العبيد في التجارة، وفي الصناعة الحرفية، وكانت للبعض منهم ورشته الخاصة، وكانوا يعلمون الآخرين مختلف الحرف. وكان العبيد يشتركون في المحاكم كشهود او مدعين او متهمين. ولذلك كانوا يتمتعون ببعض الحقوق المدنية. كان العبد يستطيع ان يبيع ويشتري او يرهن الممتلكات (وبضمنها غير المنقولة مثل الدور والمزارع)، بل وكان بوسعه ان يرهن ممتلكات الأحرار والعبيد. كان باستطاعة العبد ان يبيع ويشتري العبيد الآخرين او يؤجرهم إلى الأحرار. وكان باستطاعة العبد ان يكفل سيده لتسديد السلفة، فيما إذا كان العبد والسيد قد استلفاها معاً.

بالاضافة الى العبيد الذين يعيشون بكدحهم ويدفعون الجزية لأسيادهم، كان هناك العبيد الذين يدفعون الجزية ولكنهم يستغلون عمل الآخرين من العبيد والأحرار. وكانت الغالبية العظمى من العبيد الذين يعملون تحت مراقبة أسيادهم محرومين من اي نوع من الملكية. وبالتالي فلم تكن للعبيد اوضاع متجانسة في البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية، وكذلك الحال مع الاحرار ايضاً.

من الاسئلة التي تطرح نفسها بإلحاح: ما الذي يجمع بين عبد مكبل بالأغلال ويعمل لحساب مالكه مجبراً وليس مخيراً، وعبد مستغل مالك لوسائل الانتاج ويشرف على من يعمل لصالحه؟ ما يجمع بين العبدين هو ان كليهما ينتميان الى فئة العبيد، وكليهما من

الناحية القانونية شيء من الاشياء التي يملكها السيد. لم يكن بوسع اغنى أغنياء العبيد ان يعتق نفسه من العبودية، لأن حق عتق العبد وتحريره يعود في كل الظروف الى المالك وحده. وكلما كان العبد أكثر ثراء كان تحريره من العبودية يشكل خسارة أكبر للمالك.

أما فئة الاحرار فتتكون من مجموعتين اجتماعيتين مختلفتين: مالكي العبيد والعاملين الاحرار. ويمكن القول ان البنية الطبقية في بابل خلال الألف الأول ق.م. لم تكن متطابقة مع البنية الفئوية، بحيث يمكن لممثلي الفئات المختلفة ان ينتموا الى نفس الطبقة، وبالعكس ـ يمكن لممثلي نفس الفئة ان ينتموا الى مختلف الطبقات.

لو حاولنا تحديد الطبقات التي كانت موجودة في بابل خلال الفترة بين القرنين الرابع والسابع ق.م. ـ مع الاخذ بنظر الاعتبار عدم وجود طبقات خالية من الفئات (طبقة متجانسة) يمكن ان نتوصل الى الاستنتاجات التالية:

الطبقة الأولى تتألف من الاشخاص الذين يملكون وسائل الإنتاج، لكنهم لا يساهمون شخصياً في عملية الإنتاج. إنها أصغر الطبقات حجماً، وتشكل القمة المستغلة. ينتمي الى هذه الطبقة كبار موظفي المعابد والمسؤولون الكبار في الدولة وكبار ملاكي الارض والتجار، الخ. . . وينبغي ان نضيف الى هذه الطبقة عدداً غير قليل من المرابين ورجال الاعمال الذين ينتمون، من الناحية القانونية، الى العبيد.

الطبقة الثانية تعتبر الطبقة الاهم من حيث العمل ومن حيث دورها وأهميتها في الانتاج. وتتألف في الغالب من اشخاص يملكون وسائل الانتاج، ولكنهم لا يستغلون عمل الآخرين. وهم في الغالب المواطنون الذين يتمتعون بكامل الحقوق. ينتمي الى هذه الطبقة المزارعون والحرفيون، والمزارعون والحرفيون الأحرار الذين يعيشون ويعملون في الممتلكات التابعة للدولة، لكنهم محرومون من الحقوق المدنية، بالاضافة الى عدد قليل من عبيد المعابد وعبيد الخواص، الذين اصبحت بحوزتهم وسائل الإنتاج.

الطبقة الثالثة تضم الافراد الذين يشكلون الجزء الأكبر من قطاع العمل القسري: الغالبية العظمى من العبيد والمواطنين التابعين الذين حرموا من وسائل الانتاج. وينتمي الى هذه الطبقة ايضاً الفقراء من ذوي الحقوق الكاملة، الذين يعملون بالأجر لأسباب اقتصادية، وكذلك العبيد المدنيون.

لقد كان بين العبيد ومالكيهم تناقض متواصل وعداوة شديدة. من المعروف ان العبيد قد تحولوا في روما في نهاية العهد الجمهوري الى قوة رهيبة استطاعت بانتفاضاتها ان تهز اركان الدولة. وفي بابل ايضاً كان يجري صراع طبقي مرير بين العبيد ومالكيهم، مع

ان هذا الصراع كان في الغالب يحمل طابعاً فجائياً وغير منظم. لقد عارض العبيد الظروف الحياتية القاسية، وهاجموا أسيادهم وهم يحملون السلاح. ولكن احتجاج العبيد كان في الغالب يتمثل في محاولات الهرب من مالكيهم وفي النزعة القوية للتحرر من العبودية. وكانت هناك بيوت خاصة للعمل يعيش فيها الناس وفق نظام السجون، وكانت مخصصة لاحتجاز العبيد المشاغبين الذين تكررت لديهم محاولة الهرب، او حتى المشتبه بهم.

كان نظام الرق يشكل ظاهرة طبيعية، ليس من وجهة نظر الأحرار فحسب، بل العبيد انفسهم ايضاً، لذلك لم يكن إلغاء هذا النظام ليشكل مطلباً حيوياً بالنسبة إليهم. لذلك نجد ان الأدب البابلي خال من اي صدى لإدانة العبودية. فلم تعرف بابل حركات جماهيرية احتجاجية للعبيد. ويمكن تفسير ذلك بسهولة: لم تكن للعبيد تجمعات كبيرة في الحقول وفي الورش الحرفية التي تعمل بالدرجة الرئيسية بجهدهم. وما يثير الانتباه بهذا الصدد هو ان ابرز الأمثلة التي تتحدث عن نضال العبيد مدونة في النصوص المحفوظة في أرشيف المعابد. لقد كانت لدى عبيد المعابد امكانية افضل للنضال المشترك من العبيد التابعين للمالكين الخواص، لكون عبيد المعابد يعملون جماعات كبيرة.

تشير بعض النصوص البابلية الى تلميحات عن الاضطرابات الاجتماعية التي كانت تحدث بين الطبقات الفقيرة من الأحرار. وتشير بعض النصوص الى ان الناس اخذوا يأكلون بعضهم مثل الكلاب، القوي سرق الفقير، وتعرضت بيوت المواطنين الى هجمات متعددة، وقد استحوذ البعض على اراضي غيره، الخ. . .

يسود في حقلنا رأي مفاده ان المجتمعات الشرقية القديمة كانت تعيش المراحل الأولى لنظام العبودية. ولكن بالرغم من أن العبيد بالمفهوم القديم قد ظهروا في بلاد الرافدين منذ الألف الثالث ق.م. وأخذوا يلعبون دوراً واضحاً في الإنتاج، إلا ان نظام العبودية لم يصل الى مستوى من التطور يسمح بالحديث عن سيادة عمل العبيد في الاقتصاد. لقد كان عمل العبيد مجرد نوع من انواع العمل القسري، وليس بالضرورة ان يكون هو العمل الاهم. وبكلمات أخرى كان العبيد يشكلون جزءاً من طبقة الافراد التابعين، المحرومين من وسائل الانتاج الذين يُستغلون بطريقة اقتصادية. ومن النقاط المهمة التي تستحق برأينا ان يتوقف عندها الباحثون هي محاولة الكشف (عن طريق البحث التاريخي المقارن للمجتمعات القديمة) عما اذا كانت بابل الحديثة قد بقيت بالفعل في الطور المبكر من تطور النظام العبودي أو لا.

على أية حال لا تتوفر في الوقت الحاضر أسس ذات أهمية تسمح بالحديث عن ظهور

نزعة او أفق لتطور العبودية في بابل خلال الألف الأول باتجاه الزيادة المطردة والحتمية للوزن النوعي لعمل العبيد في فروع الاقتصاد الرئيسية. فالمسألة لا تكمن في عدم سيادة عمل العبيد في اي فرع من فروع الانتاج، بل وقبل كل شيء في ان عمل المزارعين الأحرار والمستأجرين كان يشكل الأساس في الإنتاج الزراعي. وكانت السيادة لعمل الأحرار في الإنتاج الحرفي أيضاً. ويعود السبب في ذلك الى ضعف إنتاجية العبيد لأن عملهم يتطلب مراقبة متواصلة. كان العبد يسعى باستمرار للتهرب من العمل المكلف به، وغالباً ما يتسم باللامبالاة والخمول. ويفتقر الى روح المبادرة لتطوير عمله. لم يكن العبد ليهتم بعمله، وخاصة ما يتعلق بنوعيته. وكان من الصعب مراقبته بشكل مجد لأن الملكية الصغيرة كانت الشكل الأساسي للملكية الزراعية. لذلك أخذوا بشكل واسع يلجأون إلى أسلوب آخر: السماح للعبد بأن تكون له أعماله الخاصة واستثمار ممتلكاته بشرط ان يقوم بدفع الجزية. بالإضافة الى ذلك فإن عددا كبيرا من العبيد كان مشغولاً في تنفيذ المهام المنزلية التي يكلف بها من قبل الأسياد. ولكننا نعتقد بأن العبودية في بابل الحديثة على العموم أخذت في الزوال.

وعلينا بالطبع ألا نستنتج من كل ما قيل ان عمل العبيد لم يلعب اي دور في الاقتصاد. لا يمكننا مجرد ان نتصور المجتمع والاقتصاد في الشرق القديم بدون العبيد. ولكن عمل العبيد كان يستخدم بالدرجة الرئيسية لتنفيذ الاعمال التي لا تتطلب مهارة عالية، او مراقبة مستمرة ومكلفة، اي في مواقع العمل التي تتطلب منهم عملاً متواصلاً على مدار السنة لا بشكل موسمي. وقد كان لمثل هذا الاستخدام أهميته الكبيرة ايضاً في المجتمعات القديمة، لأنه حرر الأحرار من الأعمال الصعبة وفرغهم لإنجاز الأعمال المعقدة في الإنتاج. لقد ترك نظام الرق أثره العميق على مجمل العلاقات الاجتماعية وعلى الأيديولوجيا والقوانين وعلى نفسية المجتمع. فظل الصراع الطبقي مستمراً بين العبيد ومالكيهم، وبأكثر أشكاله المكشوفة. . .

ترجمة: عدنان عاكف

ليتعمق الحوار ويتسع مداه

ملاحظات حول «الموضوعات»

حمزة الكاظمي

نشر ومناقشة موضوعات المؤتمر السادس (م٦) ظاهرة جديدة نأمل أن تحذو حذوها جميع الأحزاب والتنظيمات في المعارضة العراقية، قبل وبعد اسقاط النظام الدكتاتوري. والنشر يدل اولاً على ان الحزب الشيوعي، الذي تبنى في (م٥) الديمقراطية والتجديد، يسعى جاهداً لتجسيدها عملياً. وهو مستعد لسماع جميع وجهات النظر، حتى وان تقاطعت معه لهذا الحد او ذاك. وهي تدل على أن الحزب يثق بأن الحقيقة الاجتماعية تغتني بمساهمة الآخرين، لأنهم سيضيفون شيئاً او يعززون رأياً نتيجة التجربة الشخصية للكاتب واجتهاده. فالرأي الجماعي افضل من الرأي الفردي.

اما بالنسبة لاعضاء الحزب فهي دعوة لغرض ممارسة حقهم المثبت في النظام الداخلي بالمساهمة في رسم سياسة حزبهم. فالذي يساهم في هذه العملية سيزداد ثقة بسياسة حزبه، والعمل لتنفيذها والدفاع الواعي عنها. كما انها تعزز لديه اهمية الممارسة الديمقراطية.

طبيعة السلطة

ان التحديد الدقيق لطبيعة السلطة ذو اهمية نظرية وعملية، فهو يساعد على وضع البرنامج القابل للتحقيق ويساهم في تشخيص القوى التي يمكن التعاون والتنسيق معها لغرض تحقيق اهداف الحزب القريبة والبعيدة.

ان التطورات التي اعقبت احتلال الكويت لعبت دوراً كبيراً في تضييق قاعدة السلطة وفي تآكلها من خلال الصراع بين عناصر البرجوازية البيروقراطية على الثروات التي اصبحت محدودة بسبب ايقاف تصدير النفط. ومن الجانب الآخر فالبرجوازية الطفيلية بدأت بالتوسع مستفيدة من الحصار الاقتصادي فراحت تتاجر بقوت الشعب وتهرّب ما تبقى من ثروات. وعليه فالسلطة يمكن اعتبارها تمثل البرجوازية الطفيلية المرتبطة بالعائلة الحاكمة.

حول القرار ٦٨٨

القرار الوحيد الذي انتصر للشعب العراقي هو القرار (٦٦٨). ولكنه غير ملزم التطبيق كبقية القرارات. وهذا ان دلّ على شيء فهو يدل على النفاق الغربي، والامريكي بشكل خاص، تجاه الشعب العراقي. وهو استمرار للموقف اثناء انتفاضة آذار المجيدة عام ١٩٩١. وعليه فالتعويل على تطبيقه هو كالحرث في البحر، لأن أمريكا وعدداً من دول الجوار ماتزال لها مصلحة في بقاء النظام، وإن اختلفت الأسباب. وقد شخصت «الموضوعات» مصلحة أمريكا والغرب في بقاء نظام صدام بالقول: «ان صدام ضعيف ومعزول خير من بديل غير معروف وغير مسيطر عليه فضلاً عما يتيحه بقاء صدام في السلطة من امكانيات لاستخدام نزعاته العدوانية وحماقاته لتعزيز الوجود الامريكي في المنطقة واستنزاف دول الخليج بتحميلها نفقات هذا الوجود وتسديد الاثمان الباهظة بمليارات الدولارات للاسلحة الامريكية والغربية التي تفرض عليها». فإنه لأمر غريب ان ترد ايضاً في الموضوعات المطالبة «بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٦٨٨ الذي ينص على وقف اضطهاد الشعب والذي يمكن ان يكون منطلقاً لإجراء انتخابات حرة في العراق بادارة واشراف الامم المتحدة». وحسب قناعتي فإن اجراء انتخابات تتطلب وصول الحالة العراقية الى مأزق بين المعارضة والسلطة بحيث ان انعكاسات ذلك المأزق تؤثر على الوضع الاقليمي والدولي. وهو غير حاصل حالياً. فالوضع داخل المعارضة لا تحسد عليه. لذا فاحتمال تطبيق القرار ٦٦٨ غير وارد في الوقت الراهن لكن هذا لا يعني اهماله وإنما استغلاله لفضح النفاق الغربي، والامريكي تحديداً، مع الاستعداد الجاد متى ما اصبح وضع المعارضة مؤاتياً له. وهو امر ليس بالقريب على اي حال. واجتماع دمشق في العام الماضي شاهد على ذلك، والشاهد الآخر هو الاحتراب بين حدك واوك.

الوضع في كردستان

رغم تعقيدات الوضع في كردستان العراق، لأسباب بعضها يتعلق بهذين الحزبين الرئيسيين وما نتج عن خلافاتهما وصراعهما المسلح وتعاونهما مع اعداء الشعب الكردي لحسم الصراع بينهما، والبعض الآخر بالظروف الموضوعية لكردستان وتخلفها الناتج عن سياسة السلطة المركزية، لاسيما السلطة الحالية او نتيجة لتدخل الدول الاقليمية لخدمة اهدافها ومصالحها البعيدة عن مصلحة الشعب الكردي (التدخل التركي والايراني تحديداً او السياسة المنافقة لامريكا التي تسعى لاضعاف السلطة المركزية والمعارضة الوطنية من اجل ابقاء جميع الاوراق بيدها. وعند العودة للمهام التي وضعها المؤتمر الخامس نجد انها لم تتحقق. وهذا يستدعي تدقيق تلك السياسة والتركيز على المهام القابلة للتحقيق وعدم التعويل على المصالحة بين حدك واوك. فهذه الأمنية الجميلة ليست واقعية. فالاحداث تدل على ان الظرف الحالي أعقد مما كان عليه قبل سنوات ثلاث (وتشكيل حكومتين خير دليل على ذلك) فالتجربة التي كانت بدايتها خاطئة (تزييف الانتخابات وسياسة المناصفة) لا يمكن ان تكون نتائجها صحيحة. وعليه ارى ان يتم التركيز على تقوية منظمات الحزب من خلال وضع برنامج يلف الجماهير حوله والسعي الحثيث لتنظيم الجماهير في منظمات بأشكال مختلفة لتدافع عن حقوقها الاساسية مع عدم الابتعاد عن حدك واوك وابقاء اللقاءات معهما مستمرة وعدم توتيرها وتبصيرهما باخطار سياستهما الخاطئة على الوضع الكردستاني، والعراقي عموماً.

سياستنا التحالفية

لا شك ان موضوعة التحالفات من المسائل الشائكة في الوضع العراقي نظراً لتعدد الاطراف والتدخلات الاقليمية والدولية في شؤونها وهذا الامر بطبيعته يخلق الكثير من التصورات والاجتهادات المتباينة وبالتالي يخلق صعوبات ليست بالقليلة في ايجاد النقاط المشتركة لعملها رغم الاجماع الحاصل على اسقاط النظام الدكتاتوري.

وتقع على حزبنا مهمة العمل على جبهتين: الاولى، القوى الاكثر قرباً منا واقصد بذلك قوى التيار الديمقراطي. وهذا يستوجب اقامة اكثر من حلقة معها تبدأ بالقوى المؤمنة بالديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتنتهي بالقوى المؤمنة بالديمقراطية السياسية والقوى اللبرالية. فالتعاون بين قوى هذا التيار سيشكل جداراً مانعاً للقوى التي لا تؤمن بالديمقراطية كوسيلة لإدارة عراق المستقبل.

اما الجبهة الثانية فهي القوى التي توجد داخل الوطن وتشمل مجموعة كبيرة من احزاب وتنظيمات سياسية، الى قوى عسكرية، الى قوى من داخل حزب السلطة وكل المتضررين نتيجة سياسة النظام الدكتاتوري. وهذه القوى تتسع يوماً بعد آخر لأن ظلم النظام يشمل الجميع. إن العمل مع مجاميع مختلفة يتطلب المرونة في التعامل. والاهداف تحدد وفقاً للمجال المعني. فالعمل مع الثوار في الاهوار يختلف عن العمل مع العسكريين، على سبيل المثال.

اهدافنا الآنية

نظراً لاختلاف الظروف الموضوعية بين كل من الوسط والجنوب وكردستان والخارج فارى ضرورة تحديد الاهداف للمنظمات والرفاق العاملين في كل موقع. وجميع هذه الاهداف ستصب في خدمة الهدف الذي نناضل من اجله، وهو اسقاط النظام الدكتاتوري واقامة البديل الديمقراطي.

ان نظرة على الاهداف التي وردت في الموضوعات تظهر ان أغلبها تقع على عاتق منظمات الحزب خارج الوطن باستثناء نقطتين (تطبيق القرار ٩٨٦ والسعي لكسب اوساط من داخل الحزب الحاكم والمؤسسة العسكرية) بينما لا نجد مهام محددة لحشكع. وهذا نقص يجب تلافيه.

وكان من الافضل وضع المهام حسب الاماكن بشكل بارز (داخل كردستان وخارجه) من اجل ان يتسنى للرفاق دراستها ووضع البرامج العملية لتنفيذها.

اما بعد إسقاط النظام الدكتاتوري فمن الضروري ان تقام حكومة تقنوقراط قوية وذلك لابعاد الصراعات الحزبية عنها، وخاصة خلال السنة الاولى. ويمكن للاحزاب ان تشكل مجلس قيادة يتم الاتفاق عليه إما كتيارات او احزاب، لحين اجراء انتخابات برلمانية.

وختاماً اقترح على الحزب او مجلة «الثقافة الجديدة» طرح موضوع هام جداً لم يتم تناوله بشكل جاد لحد الآن وهو كيفية اعادة بناء الانسان العراقي بعد اسقاط النظام الحالي. وكلنا يعرف أن مسألة بناء الانسان هي اصعب انواع البناء.

لندن ١٩٩٧/٣/١٠

ملاحظات سريعة

د. عبد العزيز وطبان

شهد عام ١٩٩٦ نشاطاً واضحاً بصدد التهيئة لعقد المؤتمر السادس لحزبنا في موعده المقرر في المؤتمر الخامس فقد أعدت ل.م تقريراً نشرته صحافة الحزب على نطاق واسع لغرض مناقشته واغنائه كيما يكون معبراً بصورة صحيحة عن السياسة التي يجب ان يسلكها الحزب في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالاستفادة من تجارب الماضي المرير وعلى ضوء المستجدات بعد انعقاد المؤتمر الخامس للحزب. وعقدت الاجتماعات الى درجة اشبعت جميع المسائل المطروحة بحثاً، وكان موعد المؤتمر يقترب وقاب قوسين او ادنى لانعقاده، واذا بأحداث آب ١٩٩٦ المؤلمة حقاً والتي كانت ضربة قاسية لجميع القوى الوطنية وللشعب العراقي عموماً، واصبح على ضوء ذلك من المتعذر انعقاد المؤتمر في الوقت المحدد، وعليه اقرت اللجنة المركزية بالاجماع تأجيله الى اشعار آخر، وكان القرار صائباً لاقى تأييداً مطلقاً من جميع الرفاق والاصدقاء لمشروعيته. بلا شك ان هذه الاحداث وما لحقها من مضاعفات وبروز احداث اخرى على الساحة سواء داخل العراق او خارجه، دعت الى التوقف عندها واجراء دراسة لها، ولا اريد هنا عرض هذه الاحداث المستجدة اذ هي ليست خافية على احد. إلا ان المهم هو ضرورة التعمق في دراستها واستخلاص النتائج منها. وفعلاً عممت ل.م في الآونة الاخيرة الدراسة التي توصلت لها بصورة بلاغ اجتماع ل.م حشع، وبلاغ لاجتماع ل.م حشك. وقد تضمن ما توصل إليه اجتماع ل.م الاخير قضايا هامة تعتبر مكملة لتقرير ل.م

الذي كان معداً لعرضه على المؤتمر السادس بعد ادخال التعديلات عليه على ضوء الملاحظات المقدمة من الرفاق والاصدقاء. ومادام المؤتمر السادس للحزب لابد ان يعقد في يوم من الأيام وهذا مرتبط بالظروف الذاتية والموضوعية، يصبح موضوع تقديم الإسهامات والاستمرار بها عملية موفقة خاصة اذا تناولت مستجدات الاوضاع وتحليلها وتقديم مقترحات بشأنها وإكمال النواقص التي ربما أغفلت او لم يتسن الوقت الكافي لتناولها بالدقة في حينه بالاضافة الى الموضوعات التي فرضتها الاحداث الاخيرة على الساحة الوطنية والعربية والدولية.

ان سبب عرض هذه المقدمة هو بمثابة مدخل لتناول صحافة الحزب التي تعبر عن التطور الواضح في تناولها الاحداث وتعميمها سواء الثقافة الجديدة ورسالة العراق وطريق الشعب وريكاس كردستان ونشرة العلاقات والمتابعة وغيرها. وهي بلا شك موضع تثمين وتقدير نظراً للمستوى الذي بلغته والخدمة التي تقدمها من ناحية الجانب الاعلامي وهو شيء مفرح حقاً، إلا ان ذلك لا يعني عدم وجود ثغرات او نواقص. وهذا امر طبيعي حيث لا يوجد عمل مكتمل، فصحافة الحزب غطت وتغطي مجمل الاحداث وخاصة فيما يتعلق بسياسة الحزب وارتباط ذلك بتطور وتقلبات الاحداث، وبالتأكيد غطت بشكل ملحوظ التحضير للمؤتمر الخامس والآن في التحضير للمؤتمر السادس وهنا بشيء من الصراحة أود الإشارة الى مجلة الحزب «الثقافة الجديدة»، وبالرغم من وجود الاشارة إلى ان «المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها» إلا أن النشر يأتي احياناً بشكل غير عادل، سيما وان بعض المقالات التي ترسل لا تنشر في حين توجد مقالات ليست دقيقة وتحتوي على معلومات تحتاج الى مناقشة جدية واحياناً خاطئة تجد لها مجالاً للنشر، واحياناً تؤدي الى عدم التوازن في محتوى المجلة، فيجد القارئ في نفس العدد مقالات هامة ورصينة وبحوث ذات أهمية ومداخلات تستهوي القارئ وتجعله حريصا على اكمال قراءتها بتمعن بالاضافة الى ركن الأدب والفن. نجد الى جانب ذلك وفي نفس العدد موضوعاً، وموضوعين تجعل القارئ في حيرة، هل يرد عليها، وهل ان الوقت ينسجم مع الدخول في مثل هذه الردود بدلاً من ان يتوجه لكتابة شيء مفيد، واذا اخذنا العدد الأخير «٢٧٣» والذي تأخر كثيراً ويتضمن مواد تشرين الثاني وكانون الاول ولم نستلمه الا في بداية شهر شباط، نجده يتضمن عدة مواضيع ذات اهمية وفعلاً تشد القارئ وتجعله أمام ضرورة التعمق في مضامينها. وهنا تبرز اشكالية هذا التناقض في تناول المواضيع المنشورة، فبعضها أهو لمجرد حرية النشر؟

أم لم يتسن الوقت لدراستها قبل نشرها؟ ام لمجاراة صاحب المقال كي لا ينزعج؟ هذه أسئلة مشروعة نرجو ان لا ينزعج رئيس التحرير، علماً بأنه من الانصاف التأكيد على الدور الهام الذي يقوم به والاعباء الثقيلة الملقاة عليه، خاصة واذا اضع هذه الاسئلة عن المنشور في مقالة واحدة، وكل سؤال يحتاج الى مناقشة ودقة وتمعن اسجلها ليس لغرض الدخول في مناقشتها:

في الصفحة ١٢ من العدد المذكور (٢٧٣)

* «اما الدعوة الى المساواة بين الناس سياسياً فهي **بدعة** طلع بها الشيوعيون والمتأثرون بالبلاشفة من ابناء العوائل ومن غير أبناء العوائل؟»

وفي ص١٣

* «ومعظم تلك الانتفاضات كانت **فتناً** تثيرها الاغراض الحزبية...»؟

* «وبينما سارت مختلف القوى في طريق الانقلابات والمؤامرات انتهج الشيوعيون الذين ارادوا ان يكون حزبهم منظمة شبه عسكرية، انتهجوا طريق **الدعوة** الى الديمقراطية...»؟

* «وبالرغم من تقييد الديمقراطية داخل الحزب **متذرعاً** بواقع الارهاب داخل البلاد. لقد تزايد الداعون للديمقراطية»؟

وفي ص ١٥

* «ان الرصيد الكبير الذي حققه اليسار الديمقراطي قبل ثورة ١٤ تموز تكوّن بالاساس في النضال ضد الاستعمار والرجعية...»؟

وفي نفس الصفحة

* «ولكن هذا الرصيد اخذ يضعف بعد تموز ٥٩، بعد الجلد الذاتي الذي كان بمثابة اهانة كبيرة ولطمة للجماهير التي سارت وراء شعار لم يكن خطأ ـ شعار اشراك الحزب الشيوعي في الحكم فعند ذاك الوقت بدت حسابات المساومة السياسية على مصلحة الجماهير هي الغالبة، فحصل الانفصام بين الوطنية والديمقراطية... الخ».

وفي صفحة ١٦

* «لم يتخل الحزب الشيوعي العراقي عن «المركزية الديمقراطية، بينما تخلى عن شعار دكتاتورية البروليتاريا... الخ»

وفي ص١٧

* «ثم ان تغيير اسم الحزب الآن هو بالنسبة لكثير من الذين قضوا زهرة شبابهم

وحياتهم في النضال تحت راية هذا الاسم المجيد يعني التخلي عن قطعة عزيزة من انفسهم فليس من السهل القبول به... الخ»؟

هذه موضوعات كل واحدة منها تحتاج مناقشة ولا أدري ما علاقة هذه الموضوعات، اسم الحزب والنظام الداخلي بموضوع «تيار اليسار الديمقراطي» الذي هو موضوع المقال المنشور. ثم الى جانب ذلك من الضروري التوقف من الناحية التاريخية عند مواضيع مثل «حزب الوحدة الوطنية» المنشور برنامجه في جريدة الشرارة وموضوع «حزب الشعب» لعزيز شريف وموضوع «حزب التحرر الوطني» ومسالة الدعوة الى تأسيسه، كل هذه المواضيع حشرت في غير محلها وهي غير دقيقة خاصة فيما يتعلق باسباب الدعوة لها، فحزب الشعب دعي له في عام ١٩٤٣ ولكنه تأسس بعد انتصار الدول الحليفة عام ١٩٤٥ والدعوة الى الديمقراطية التي عمت العالم ومنها العراق ودخول معركة الديمقراطية هكذا سميت آنئذ وقد تشكلت عدة احزاب وعند اجازة الحزب اجيزت جريدته «الشعب» ليحيى قاسم وعصى على الحزب واستقل بالجريدة مما اضطر عزيز شريف لأخذ امتياز جريدة باسم «الوطن» لسان حال حزب الشعب بدلاً من جريدة الشعب. وبنفس الوقت استقل عزيز شريف بالحزب والجريدة ورفض أية علاقة بالحزب الشيوعي، واما حزب التحرر الوطني الذي اتشرف في كوني احد اعضائه فليس الموضوع كما تصوره الرفيق د. صادق البلادي صاحب المقال المذكور والذي استمر بالعمل سراً حتى عام ١٩٤٨ وعند حله ابلغنا لمن يريد الانتماء للحزب الشيوعي او التوقف عن العمل النضالي وآثرت غالبية الاعضاء الانتماء للحزب الشيوعي مع اعتبار وجودنا في حزب التحرر الوطني بمثابة فترة ترشيح.

ان هذه «الخبطة» غير المتجانسة لا تنسجم من وجهة نظري مع المواضيع التي تضمنها العدد المذكور والتي تزيد من معلومات القراء وتحفزهم على المشاركة في ابداء ملاحظاتهم وآرائهم عما يجري في الساحة وآفاق المستقبل. ومن حقي ان اسأل، ألم يكف ما جرى من نقاش حول اسم الحزب والمركزية الديمقراطية؟ ان د. صادق على صواب عندما يذكر في ص١٢ من المجلة «ان تهمة الشيوعية كانت تطلق يومئذ على كل معارض للاستعمار والرجعية، على كل مطالب بالديمقراطية، على كل ديمقراطي يساري حتى لو لم يكن شيوعياً».

ويؤكد ذلك بدر شاكر السياب:

الـوعـي بـغـي والـتـحـرر سـبـة
والـهـم جـرم والـكـلام حـرام
ومـدافـع عـمـا يـديـن مـخـرب
ومـطـالـب بـحـقـوقـه هـدام

وكذا الجواهري:

مـن هـم بـالافـصـاح قـالـوا مـجـرم
خـطـر الـعـقـيـدة احـمـر الـجـلـبـاب

وسؤالي الم ينعت عبد الكريم قاسم بكونه شيوعياً واسمه الحزبي «مطر»؟! وهل هذه الصفة او النعوت زالت؟! أما يجري في يوغسلافيا وبلغاريا الآن من دعم امبريالي إلى المعارضة لإزالة النظام بل والحزبين الاشتراكيين من الوجود؟ بالرغم من ان اسماء هما لا تمت بصلة للحزب الشيوعي؟

ولمَ تعلن الولايات المتحدة حالياً خطة تمنح بموجبها كوبا منحة بعدة مليارات من الدولارات شريطة ان تتخلى عن النظام الحالي وكاسترو نفسه؟!

لقد ابدل الحزب الشيوعي الجزائري اسمه، ويدعى الآن حزب «التحدي» فهل استفاد من ذلك؟!

هذه مواضيع اعتقد انها اشبعت بحثاً وناقشها المؤتمر الخامس واعطى المؤتمرون رأيهم بصددها، فمن غير المعقول أن نظل نشغل انفسنا بها، بدلاً من الانشغال بمواضيع الساعة (...) ولا أعني هنا التقليل من اهمية المواضيع الاخرى المنشورة.

كما ارجو ان لا يكون هنالك تصور كوني اقلل من مستوى المجلة وتطورها وما قدمته وتقدمه، بل اقصد ليس من العدل ان تنشر مواضيع تحرق القارئ بدلاً من ان تلهبه حماساً وتنوره بما يجب ان يكون وتلقي الضوء على ما هو السبيل الاصح الى الخلاص من الوضع العبودي المتخلف الجاثم على عراقنا الحبيب بوجود طغمة صدام الفاشية المجرمة.

بودابست ١٩٩٧/٢/٥

غياب القضية الكردية في تركيا في الوثائق المطروحة

محمد صالح ئاميدي*

في البداية استميح الزملاء المشرفين على تحرير مجلة الثقافة الجديدة عذراً، بأن أمنح نفسي الحق بالتعقيب والتعليق حول ما ينشر في مجلتكم الغراء من مواضيع «أساسية» او وثائق حزبية مطروحة للمناقشة، لأن ذلك يعتبر شأناً حزبياً اكثر مما هو قضية عامة مطروحة للمناقشة من قبل العموم. الا ان الباعث الذي دفعني الى تدوين بعض الملاحظات هو الاهمال المتعمد لقضية شعب تعداده (١٥) مليوناً في تركيا، ألا وهو الشعب الكردي، رغم تطرق الوثائق الى مشكلة دجلة والفرات، ومواقف تركيا غير الشرعية في التحكم في تلك المصادر وعدم اعتبارهما نهرين دوليين، وبالتالي غير خاضعين لقواعد القانون الدولي التي تنظم استغلال موارد المياه في الانهر الدولية. . . والملفت للانتباه بأن جميع القضايا المطروحة تطرقت الى جميع المشاكل والمعضلات التي يعاني منها شعبنا في العراق والوطن العربي ونتائج حرب الخليج وتشرذم المعارضة العراقية، والقضايا والاحداث الجارية في العالم بشكل عام. . . وقد اخذت القضية الشيشانية حيزاً متواضعاً في الطروحات. . . وموقف حكومة يلتسين منها. . . (راجع مقال الاستاذ موسى الدجيلي في العدد ٢٧٢) إلا ان المناقشات قد خلت من

---

* محام وكاتب كردي وقد حصل خطأ مطبعي مؤسف في اسمه في العدد ٢٧٢، وأعرب لاحقاً عن استيائه لان المحرر اختصر عنوان مقالته في العدد المذكور، فلم يعد مطابقاً للمضمون الداعي الى الحل السلمي للقضية الكردية، فمعذرة.

مواقف تركيا تجاه القضايا العربية والعراقية وعلاقاتها مع اسرائيل... واطماعها التوسعية في المنطقة على حساب شعوبها التي رزحت تحت اعتى امبراطورية كولنيالية في العالم.

قبل خوض الموضوع المشار إليه، أود ان اتطرق الى السياسات الخطيرة التي تأخذ طريقها الى التنفيذ المرحلي والفوري لاحتواء منطقة الشرق الاوسط، باعتبارها من اهم المناطق في الوقت الحاضر، واصبحت الآن حلبة رئيسة للصراع بين القوى الدولية. ان المراهنة عليها باتت مركز ثقل جميع الاطراف، وخاصة امريكا التي دخلت المنطقة بعد حرب الخليج الثانية واعتمادها المركّز على حلفائها المخضرمين، خاصة اسرائيل وتركيا وبعض الدول العربية، وتحاول جاهدة احتواء المنطقة بكاملها، وقد وضعتها بين فكي كماشة. وكل المؤشرات تؤكد بانها مصرة على الاستئثار بها دون غيرها، وحرمان حتى حلفائها الرئيسيين من النفوذ السياسي والمصالح الاقتصادية، وحجب دور الاوربيين واليابان وحرمانهم من لقمة الصياد التي طالما بذلوا الجهود في مشاركة أمريكا غداة الحرب الباردة... ومن جانب آخر، فإن غياب قوى دولية مؤثرة في التصدي لعملية الاحتواء في الوقت الحاضر، والوهن الذي اصاب الانظمة العربية والاسلامية، وخاصة في مجال الانفتاح حول القضايا المعاصرة واعتمادها على النظم والقواعد الكلاسيكية في التعامل مع الاحداث الجارية، وضعف الامكانية الاقتصادية وتخلف البنى التحتية قد ارغمتها على اتخاذ موقف السكوت او الاستسلام او الدفاع مما فسح المجال امام عملية الاحتواء للتقدم بوتائر سريعة. وان المسؤولية الاساسية تقع على عاتق الاحزاب والقوى الوطنية لشعوب المنطقة بالتحرك والتكاتف والتضامن وتجاوز الايديولوجيات والسياسات البالية والعتيقة، خاصة مواقفها تجاه القضايا القومية وحق تقرير مصير الشعوب، ونزعات الدولة الأمنية والبوليسية، والانفتاح على شعوبها بالطرق الديمقراطية ومشاركتها في القرار السياسي، ورفع القيود عن المنظمات والنقابات العمالية والمهنية بغية الوقوف في صف التحدي لعملية الاحتواء.

كما برزت نقطة مهمة في مسار السياسات الامبريالية خلال العقود الماضية من القرن العشرين، فأمريكا، رغم كونها القوة العظمى وتملك ما لا يملك غيرها، قد فشلت فشلاً ذريعاً في مواجهة نضال الشعوب... حيث خرجت مهزومة من فيتنام ولبنان والصومال، بإمكانها اسقاط الانظمة وضربها عسكرياً كما حدث في غرينادا وهايتي والعراق، إلا انها عاجزة تماماً عن مواجهة حركة ثورية مسلحة. وان تركيزها حول

اتهامها بالارهاب هو لفشلها في المواجهة المباشرة فتحاول بشكل دائم اتباع المبدأ الهيكلي، اي المواجهة غير المباشرة، واحتواء الغريم واستغفاله وضمه. وهذا ما حدث في مناطق كثيرة في العالم وخير دليل على ذلك موقفها تجاه القضية الفلسطينية ومنظمة فتح بقيادة ياسر عرفات في الثمانينات، وتغيير هذه السياسة في التسعينات والغاء صفة الارهاب عنها واتباع عملية الاحتواء معها.

وفق هذا المنطلق والتوجهات فان تركيا لها دور في عملية الاحتواء في المنطقة، وان امريكا، رغم معرفتها بالاوضاع السائدة في تركيا سواء السياسية او الاقتصادية او مشاكلها وازماتها الدائمة في الداخل او مع جاراتها، إلا ان الاعتماد عليها، ومنحها دوراً في المعادلة السياسية في المنطقة، امر ضروري على الأقل في هذه المرحلة وخاصة مواجهتها للحركة التحررية الكردستانية التي تشكل تحدياً جدياً للسياسة الامريكية، او الضغط على الانظمة التقدمية مثل سورية التي وقفت موقفاً مبدئياً تجاه القضايا العربية والاسلامية في المنطقة، ومقاومتها المستمرة للسياسات الاستعمارية والصهيونية الاحتوائية، كما انها تلعب دوراً مهماً في تعزيز علاقاتها مع الدول التي تتصدى للسياسات الامريكية مثل جمهورية ايران الاسلامية من الشرق، ليبيا من الغرب، وتعاملها مع دول البحر الابيض المتوسط بشكل يخدم القضايا الوطنية واستقلال بلدان المنطقة التي تتعرض للنهب والاحتواء. فباشراف امريكي مباشر عقدت تركيا عدة اتفاقيات اقتصادية وأمنية وعسكرية مع اسرائيل، يسمح بموجبها بدخول القوات الجوية الاسرائيلية الى الاراضي التركية واستعمال اجوائها، لتكون قوة ضرب رادعة ضد سورية وايران والحركة التحررية الكردستانية في تركيا، واستعدادها الدائم لتقديم الخبرات والتكنولوجية المتقدمة لانشاء حزام امني داخل كردستان العراق على طول الحدود الفاصلة بين العراق وتركيا (٣٣٠ كم) وخطتها في اسكان الاقلية التركمانية في تلك المنطقة. وهدفها من ذلك خلق امتداد قومي تركي في تلك المنطقة الحساسة لتكون ذريعة للتدخل العسكري في كردستان العراق بحجة حماية الاقلية التركية، والوصول الى حلمها القديم بالاستيلاء على ولاية الموصل (كردستان العراق) والسيطرة على آبار النفط في كركوك وعين زالة، وكل ذلك بحجة منع تسلل مقاتلي حزب العمال الكردستاني للاراضي التركية، واستغلال الاقلية التركمانية كحواجز بشرية ضد التسللات المزعومة، رغم ان مقاتلي حزب العمال الكردستاني يخوضون القتال في عمق الاناضول، في مرعش وازمير وأدنه... وان جميع المؤشرات تؤكد ان تركيا تخطط لقبرصة

كردستان العراق، وان ساعة الصفر للعملية متوقفة على اوضاع العراق، وان اية ضربة لنظام صدام وزواله عن الحكم، تكون نقطة البداية لاحتلال تركيا لكردستان العراق. لهذا ركزت امريكا وتركيا معاً الجهود على تفتيت المعارضة العراقية والكردية معاً.

وجدير بالاشارة ان نذكر ملاحظات الاستاذ الأكبر (اصطلاح ماسوني وتركي) للحركة القومية التركية وأحد خلفاء كمال اتاتورك السيد (جان آرباتش) عندما زار ضريح اتاتورك في ٢٩/ ١٢/١٩٩٣ بمناسبة الذكرى السبعين لتأسيس تركيا، فقد سطر المذكور في سجل التشريفات الكلمات التالية: «سوف لن ننتهك عَلمنا وكتابنا والمبادئ التي نعتبرها مقدسة، والعملية التي بدأت في «هاتاي» (اي الاسكندورنة السورية ـ م.ص) سنواصلها دون ان ننسى الموصل وكركوك والجزر الاثنتي عشرة في بحر ايجه، إننا حاضرون للتضحية بأرواحنا. . . ارقدْ بهناء».

وفق هذا المنظور تخطط تركيا سياستها تجاه كردستان والعراق والقضايا العربية. . . بالاضافة الى مواقفها تجاه ازمة المياه التي اتخذتها سلاحاً ضد سورية والعراق. وان هذه الامور قد غابت عن الوثائق المطروحة للنقاش.

القضية الكردية في كردستان تركيا

لا يخفى على أحد أن طبيعة النظام السياسي في تركيا شوفينية وان أسس النظام فيها تستند الى الايديولوجيا القومية الطورانية التي أرضعها الاب الروحي للاتراك (مصطفى كمال اتاتورك) والتي تؤمن بالمقولة المعروفة «أنا تركي فأنا سعيد»، وان احكام الدستور التركي رغم ادعائها بالعلمانية، لا تعترف بالقوميات والشعوب الاخرى في تركيا مثل الاكراد (١٥ ـ ٢٠) مليون. واللاس والشركس والآشوريين والعرب. . . وتعتبر ان اللغة الرسمية والشعبية هي التركية، ولا يجوز لأي مواطن يحمل الجنسية التركية التحدث بغير هذه اللغة. ولحد الآن لا تعترف الحكومة التركية بوجود قضية كردية هناك، وإنما تصف نضال الشعب الكردي من اجل حقوقه القومية بأنه إرهاب ضد الدولة. انها قد مارست شتى انواع البطش والارهاب ضد الشعب الكردي، وبدأت منذ تأسيس الدولة التركية (١٩٢٣) سياسة الصهر القومي والتطهير العرقي وبالاخص ضد الشعب الكردي. . .

ومنذ ان اندلعت الثورة الكردية المسلحة بقيادة حزب العمال الكردستاني في ١٥ /آب ١٩٨٤ بدأت تركيا باستعمال سياسة الارض المحروقة في كردستان. . . وان

الارقام أدناه تعبر أصدق تعبير عن حجم الكارثة التي اصابت الشعب الكردي نتيجة السياسة الشوفينية:

١ـ قتل وجرح أكثر من (١٠٠) الف مواطن من الطرفين نتيجة الممارسات العسكرية التركية ضد الأكراد حسب آخر تصريح لوزيرة الخارجية التركية (تانسو جيللر).

٢ـ هدم ثلاثة آلاف قرية كردية في كردستان تركيا.

٣ـ تهجير (٣,٥) مليون مواطن من قراهم ومزارعهم وديارهم ونقلهم الى اطراف المدن الكبيرة للعيش هناك في الاكواخ لغرض السيطرة الامنية عليهم.

٤ـ هجرة (١٦) ألف مواطن الى كردستان العراق هرباً من سياسة التنكيل والبطش.

٥ـ حرق (١٠) آلاف هكتار من الغابات الطبيعية في كردستان كإجراء عسكري.

٦ـ اجبار (٦٠) ألف مواطن كردي على حمل السلاح ضد اخوانهم وتنظيمهم في افواج «حماة القرى».

٧ـ هروب مليون كردي الى الخارج... وخاصة الى اوربا وامريكا هرباً من البطش والفقر والعوز.

٨ـ حبس (٢٠) ألف كردي ويساري وديمقراطي في السجون التركية.

موقف تركيا من عموم القضية الكردية

ظلت تركيا اشد المعارضين لأي حل سلمي وديمقراطي للقضية الكردية، لا في تركيا فحسب وانما حتى في العراق وايران ايضاً. وخلال السنوات الخمس الماضية لعبت دوراً قذراً في القضاء على التجربة الديمقراطية في كردستان العراق، ومارست سياسة فرق تسد بين الحزبين الحاكمين (حدك) و(اواك). ولاتزال تشترط في مصالحتهما اعلان الحرب ضد حزب العمال الكردستاني. كما انها عبرت الحدود الدولية الفاصلة بين تركيا والعراق عدة مرات، وتمارس اساليب عديدة ضد أية دولة تتعاطف مع القضية العراقية او الكردية في آن واحد. وانها تعتبر حل القضية في اي جزء من كردستان بالطرق السلمية والحوار والتفاوض ضربة كبيرة لمصالحها الامنية والستراتيجية، وبالتالي تحاول المستحيل للقضاء على اي مبادرة سياسية. فبما ان القضية الكردية في العراق سبب رئيسي في بقاء الدكتاتورية والدولة المركزية في العراق وغيره من الدول ولابد من البحث عن حل سلمي، فإن تركيا تضع جميع إمكانياتها في سبيل افشال الحلول المطروحة، اضافة الى دورها الرئيسي في فشل التجربة الديمقراطية في كردستان

العراق في سنة ١٩٩٢. وقد عقدت المعارضة العراقية بجميع اتجاهاتها السياسية ومشاربها الفكرية آمالاً كبيرة عليها لتكون نموذجاً للعراق المستقبلي (بعد صدام). وأعتقد، لو تأسست دولة كردية في القطب الجنوبي من الكرة الارضية فسوف تحاول تركيا ضربها... لأنها تشكل خطراً على أمنها حسب زعمها...!!

عليه فإن اتخاذ موقف مبدئي واضح تجاه عموم القضية الكردية ووفق مبدأ تقرير مصير الشعوب وميثاق الامم المتحدة والعهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية الصادر من الامم المتحدة في سنة ١٩٦٦، ومواقف الحزب الشيوعي العراقي منذ الأربعينيات وما بعدها، أمر ضروري وخاصة ان الحزب الشيوعي العراقي كان الحزب الوحيد بين الاحزاب الشيوعية في الشرق الأوسط، له مواقف مبدئية تجاه حق تقرير مصير الشعب الكردي في عموم الاجزاء وبالأخص في تركيا.

أما النقطة الاخرى المهمة فيجب، حسب ما اعتقد، تسليط اضواء على السياسات التركية التوسعية ومخططاتها الاستعمارية في كردستان العراق وتدخلها السافر في الشؤون العربية والعراقية، خاصة اتفاقياتها الأمنية والعسكرية مع اسرائيل، وضغوطاتها غير المشروعة على الانظمة التقدمية في المنطقة.

«القتل الرحيم» بين مؤيديه ومعارضيه*

د. حسن الجنابي

تحتل قضية «القتل الرحيم» Euthenasia حيزا كبيرا من اهتمامات الاستراليين منذ اكثر من عام، بعد ان تم تشريعه، ولاول مرة في التاريخ البشري، في الولاية الشمالية من استراليا، فأصبحت بذلك المكان الوحيد في العالم الذي يتمكن فيه المريض من الحصول على مساعدة الاطباء في القضاء على حياته.

فالقتل الرحيم هو المساهمة المباشرة او المساعدة في انهاء حياة المريض حين يتأكد انه عاجز عن البقاء على قيد الحياة، ويرغب بانهاء حياته. فمنذ اليوم الاول تموز من عام ١٩٩٦، وهو اليوم الذي شهد دخول القانون حيز التطبيق، وحتى اليوم، تشهد استراليا موجات من الجدل لم يسبق لها مثيل، ومن غير المتوقع ان تخمد في المدى المنظور وذلك نظراً لانعكاسات هذا التشريع على مستقبل المجتمع من حيث الموقف من الوجود، والخلق، والحريات الشخصية، وحق الانسان بالاختيار، وما شابه.

اما نسبة تأييد او معارضة القانون فتبدو متغيرة. فقبل عام كان ثلاثة من كل اربعة استراليين يؤيدون حق الفرد في اختيار الطريقة التي يموت بها. لكن النسبة لا تبدو كذلك حالياً، لربما بعد ان توضح حجم المأزق الاخلاقي الذي يواجهه الانسان فيما يخص حقه في الموت. فهذا «الحق» يختلف عن الحقوق الشخصية الاخرى، كالمساهمة في الحياة

* بعد شهرين من كتابة هذه المادة أبطل البرلمان الاتحادي الاسترالي القانون الذي أقره برلمان الولاية الشمالية.

العامة التي يضمنها الدستور، او اعتناق هذا المذهب او ذاك، او ممارسة اي نوع من الطقوس الخ. فالموت لم يصبح بعد «قضية خاصة» وهو لم يكن كذلك عبر التاريخ، وهذا يفسر جانباً من الجوانب الرئيسية للجدل القائم حاليا.

فيما يتعلق بالقطاع الطبي، فهو امام قضية تبدو، ظاهرياً، مناقضة لرسالته التاريخية، الممثلة بالسهر على علاج المرضى وتطوير الانظمة الصحية التي تسهم بتطوير الحياة الكريمة لهم، والسعي لإنقاذ حياتهم، وتخفيف آلامهم، حيث تتحول الى الموافقة على موتهم والمساهمة الفعلية بذلك عن طريق إعطاء الحقن السامة (مضاعفة جرعة المورفين مثلاً) او قطع العلاج او ايقاف جهاز إدامة الحياة Life Support System او غير ذلك من الوسائل الطبية.

ينقسم المجتمع الاسترالي عموديا في الموقف من هذا القانون، فيؤيده العلمانيون، والحداثيون، واليساريون، وذوو الافكار الليبرالية والالحادية. ويعارضه المحافظون والتقليديون ورجال الدين وغيرهم. يطالب الفريق الاول بوجوب تشريع السيطرة الكاملة للانسان الفرد على مصيره بما فيها حقه في اختيار طريقة موته ويجادل بالقول ان «القتل الرحيم» مهما كان بغيضاً، فلابد من تشريع يضمن حرية الاستفادة منه لمن يرغب من الناس.

اما الفريق الثاني فتمتد مساحة حججه من الرفض المطلق لقتل الانسان او مساعدته على الموت، مهما كانت الظروف، الى الاعتقاد بأن وجود تشريع من هذا النوع، مهما كان ضروريا، سيكون عرضة لاساءة الاستعمال تقود الى «قتل متعمد» للعديد من الناس الابرياء غير القادرين على الدفاع عن انفسهم. وتتأرجح بين هذين الفريقين بعض المواقف الاخرى بالطبع.

يبدو ان الفريق الاول، المؤيد لتشريع القتل الرحيم، اكثر انسجاما مع تطلعات الفرد في المجتمعات الديمقراطية، حيث لا حدود لحرية الفرد، خاصة ان لم تشكل عبئا او ضررا على حرية الآخرين. بل يترك الامر بكامله لضمير الشخص المعني، الذي يود ان يموت ميتة كريمة قبل ان يصبح عاجزا تماماً عن الحركة، وعبئاً ثقيلاً على ذويه واصدقائه ومجتمعه. كما يوحي هذا الموقف «بالحياد الاخلاقي للدولة» من حيث انها لا تلزم مواطنيها بآداب وخلق معين، بل تسهر على توفير كل ما من شأنه توسيع حرية المواطن والاستجابة لنوازعه الشخصية غير المضرة بحرية الآخرين، وهذه، بديهيا، خاصية ضرورية للدولة الديمقراطية.

اما الفريق الثاني، المعارض للتشريع، فيبدو انه يحاول فرض قيمه الاخلاقية وقناعاته على الآخرين، بما يعني، في حالة المرضى الميؤوس من شفائهم، استمرار معاناتهم، وآلامهم، وبالتالي، موتهم البطيء، والذي غالباً ما يكون معيباً Undignified في حالة عجز المريض التام عن قضاء حاجاته اليومية او العناية بنفسه، او عطل قدراته الجسدية والعقلية او العصبية وما شاكل.

يجادل الفريق الثاني اساساً وفق رؤاه الدينية القاضية بأن الله وحده، باعتباره واهب الحياة، هو القادر على أخذها، ويحرم على الانسان فعل ذلك، اذ ان ما يجريه الانسان على الارض ما هو إلا ما أراده له الخالق. اضافة الى ذلك فلديهم العديد من الحجج القوية الاخرى. فالمريض «الميؤوس من شفائه» والمتوقع موته قريباً، لابد ان يكون قد امضى، في غالب الاحيان، سنوات او شهوراً عديدة يتناول العقاقير والادوية او المهدئات والمنشطات وغيرها، مما قد يكون أثر على قدراته في التفكير السليم. وبالتالي يحتمل ان يكون اتخاذ قرار الموت قراراً «غير واعٍ» اتخذ تحت تأثير العقاقير او الآلام القاسية او اي ظرف عرضي آخر، ولا يدخل ذلك في باب «الاختيار الواعي» للمريض. ما عدا ذلك، «فالقتل الرحيم» هو دعوة المريض لأشخاص آخرين للقيام بقتله ومن شأن تشريعه ان يعني تشريعاً للانتحار وتشجيعاً له بل تشريع ممارسة القتل في المجتمع.

على العكس، يجادل الفريق الآخر، بأن تشريع «القتل الرحيم» يساهم في تقليل حالات الانتحار التي يضطر خلالها المرضى الى اتباع وسائل سرية مرعبة لإنهاء حياتهم كخنق انفسهم او قطع شرايينهم وغير ذلك مما يترك اثراً اجتماعياً بالغاً وخاصة لدى عوائلهم. هنالك ايضاً آلاف الحالات المرضية التي يرفض فيها المرضى تناول العلاج في محاولة للموت المبكر، ولا يستطيع الأطباء اجبار المريض على أخذ الدواء.

ان قرار الموت هو القرار الاخير الذي يمكن ان يتخذه الانسان نظراً لانتفاء إمكانية اعادة النظر فيه بعد تنفيذه. وهنا يكمن افتراض غير واقعي يقضي بأن الظرف الذي «حتم» خيار الموت سيكون قائماً للأبد فيما إذا بقي المريض على قيد الحياة. في حين ان وقائع الحياة الحقيقية تشير بأن الانسان، وتحت مختلف الظروف، بما فيها المرض الشديد، يشهد، اضافة الى الألم واليأس والقنوط والحزن، حالات من الفرح والتأمل وإعادة النظر والتبصر بالوجود والقيم، مما قد يولد حباً عارماً للحياة، وتعلقاً بها، ولا يمكن على هذا الأساس حرمانه من ذلك.

يمكن النظر للأمر من جانب آخر هو ان الانسان يستحق، بل ينبغي، أن يواصل حياته

بالطريقة التي تشعره بصون كرامته، وأهمية وجوده وفعاليته، حيث يستطيع، من خلالها، تحقيق طموحه وممارسة القيم والانشطة التي تمنحها معنى، يستمد في النهاية من إحساسه بحاجة الآخرين إليه، وشعوره بايجابيته وكل ما يولد لديه افتخارا بإنسانيته. فإذا ما انتفت هذه الشروط، بسبب العجز الكلي عن الأداء الطبيعي، جسديا او روحيا، فقد تتحول الحياة الى جحيم لا يطاق، يسببها الشعور بالعدم واليأس والاستسلام لمصير محتّم، اضافة الى وطأة الاتكال الكامل على الآخرين، وقبل هذا وذاك حجم الألم الذي يحل بالجسد. فالألم الذي يحسه المريض غير قابل للقياس، ولا يمكن لأي شخص آخر، مهما كان قريبا منه، ان يقدر هوله. ولذلك فإن حرمانه من التحكم بمصيره يعني الحكم عليه بالشقاء الدائم، وهو حكم لا يستند على أية أحقية، بل على افتراض او قناعة أخلاقية، أو دينية، تلغي أثرها إرادة الانسان. اي ان آخرين يمنحون أنفسهم حق التفكير بالنيابة عنه، وهذه مغالطة «أخلاقية» بحد ذاتها لأنها تسلب إرادة انسان حر.

بهذا الصدد يحاجج معارضو «القتل الرحيم» بأن شعور المريض العاجز بدفء علاقته مع المحيطين به، ورعايتهم له في محنته، تمنحه إحساساً عالياً بإنسانيته اقوى من الشعور بالعجز الجسدي، وتمنحه طاقة كبرى على التحمل وتحدي الألم، وتجاوز الانكسار والضعف وتعزز قدراته الايمانية.

عندما شرع برلمان الولاية الشمالية قانون «القتل الرحيم» في تموز ١٩٩٦، أقر معه آلية تطبيق صارمة. فهو يشمل سكان الولاية فقط (على الاسترالي من الولايات الاخرى ان ينتقل للإقامة فيها إذا اراد الاستفادة من القانون)، ويتطلب تنفيذ العملية موافقة ثلاثة أطباء، احدهم يجب ان يكون طبيبا اختصاصيا والثاني طبيبا نفسانيا. إضافة الى ذلك يجب توفر أدلة طبية تؤكد ان المريض غير قادر على العيش اكثر من سنة واحدة وغير ذلك. مع هذا فقد شهد البرلمان الفيدرالي انقساماً شديداً في الرأي وجلسات ساخنة صرح في إحداها نائب رئيس الوزراء بأن القتل الرحيم هو «بداية لحضارة الموت». وتقدم أحد اعضاء البرلمان (وهو من الحزب الليبرالي الحاكم) بتوصية تسمح للبرلمان الفيدرالي، في حالة التصويت عليها بالإيجاب، بإصدار قرار يبطل قرار برلمان الولاية الشمالية. وقد تم فعلاً التصويت في البرلمان، بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٩٦، وفي جلسة مثيرة، إذ لم تلزم الاحزاب اعضاءها بالتصويت مع او ضد التوصية، بل ترك الامر لضمائرهم. وفازت التوصية التي من المؤمل ان يتمكن، اثرها، البرلمان الفيدرالي من

ابطال قانون القتل الرحيم في الولاية الشمالية خلال الشهور القليلة المقبلة. بهذه الاثناء تستعد سلطات الولاية لحالة صراع قانوني مرير مع السلطة الفيدرالية من اجل حقها في ابقاء القانون، وهو حق تسانده الولايات الاخرى عموماً.

اضافة الى التعقيدات السياسية والاخلاقية والدينية التي اثارها التشريع داخل استراليا، فقد تعددت ردود الافعال العالمية عليه، ابرزها رد فعل الفاتيكان ممثلاً بالإدانة الشديدة التي وجهها البابا يوحنا بولص الثاني الذي قال «ان اي عمل يتسبب بموت شخص بريء هو انتهاك خطير للقانون المكتوب في القلب البشري» ودعا استراليا الى تعزيز تراثها «بحماية حياة الانسان، وخدمة الفقراء والضعفاء»، وكانت الصحيفة الرئيسية للفاتيكان قد كتبت ان القتل الرحيم «هو جريمة لا يمكن ان يشرعها قانون دون ان يحطم أسس الحضارة». ومن الجدير بالذكر بأن كافة الزعماء الروحيين هنا قد أدانوا التشريع المذكور.

مهما يكن من أمر الجدل السياسي والقانوني، فقد استفاد من القانون، حتى لحظة كتابة هذه المادة، ثلاثة مرضى، ونشرت الصحافة الرسائل التي تركها هؤلاء، وقد اطلعت على رسالتين منها كانتا في غاية الحميمية والصدق، فيهما اعتذار للأهل والاصدقاء عن الألم الذي لحق بهم أثناء المرض، وتضمنتا دعوة لترك الانسان يواجه مصيره بنفسه وابقاء التشريع الذي يضمن له حرية إنهاء حياته*.

سيدني ١٩٩٧/١/٢٤

* من الطريف ان زميلاً عربياً اطلع على هذه المادة، وحين أنهى قراءتها قال: يبدو ان المرضى في العراق يتمتعون ببعض الامتيازات اذن مقارنة باستراليا، لأن مجرد شتم الرئيس يضمن لهم موافقة سريعة على Euthenasia. فقلت انه امتياز للمرضى والاصحاء معاً يا صديقي. فهز رأسه ألماً واستسلم لصمت حزين.

أدب وفن

ليس ملفاً..

إنه تذكّر حسب!

غادرَنا، بالموت، أواخر العام المنصرم، الأديب المعلم (علي جواد الطاهر)... وإذ غادرَنا حَضرتْ آثارُه، والذكرياتُ عنه، ومأساةُ العراق!

ونحن، هنا، في (أدب وفن) نقدم شيئاً متواضعاً عنه وله، ولا ندّعي الإحاطة، ولا ما هو دونها، بل هو القليل القليل، من كثير كثير، له، وكثير كثير عنه، إذ مأساة العراق هي الأكثر حضوراً، ويزيد عليها الشتات ارتباكاً في التذكّر، وارتباكاً في التوثيق، وما إلى ذلك من أحزان وعذابات في الوطن «العراق» والمنفى «الشتات»، مما يربك التذكّر، والتوثيق، وصفاء الرؤية في الشهادة، والتقييم، والاستشهاد بما للراحل «الطاهر»، بما يليق به ويليق بثقافتنا وتقاليدنا الثقافية.

سنقرأ، هنا، القليل القليل من شهادات أصدقائه وتلامذته، والقليل القليل مما يتيحه المجال من كتاباته.

... وحسبنا أن نتذكّر!

مهدي محمد علي
(محرر أدب وفن)

أستاذي العلامة الدكتور الطاهر

د. محمد حسين الأعرجي

لن يستطيع التلميذ أن يوفّي حقّ أستاذه، وكيف يستطيع وفجيعته بوفاته وحدها كفيلة أن تخلخله، فما بالك وقد فجع بخبرين في شهر واحد: وفاة أبيه بالدمِ، ووفاة أبيه بالروح الدكتور علي جواد الطاهر، أبي رائد؟

مضى أحبّايَ ما ودّعتُ من أحد   منهمْ، ولا ودّعوني يومَ أن عَزموا
أألذكرُ الجرحَ أم أنسى إذاعتَهُ   حسبُ الجراحات ألاّ يُذكرَ الألمُ

أما أبي، فلن أستطيع أن أرثيه للناس، لأنه لم يكن يزيد ـ عليه رحمة الله ومغفرتُه ـ عن كادح من عامة الناس، وأما أبي بالروح فقد كان أباً لأجيال أستطيع أن أرثيه لهم، وأستطيع أن أباهي به كما يباهون. ولكن ماذا أقول؟

وتزدحم الذكريات في ذهن التلميذ، فأيّها ينتقي، وأيّها يدع؟ ويا لله ويا للذكريات كم تتوهّج في الأسى، ولكنه ليس أسى المفجوع بعزيز أنه مات، فقد قال المتنبي العظيم قبل أكثر من ألف عام:

نحنُ بنو الموت فما بالُنا   نَعافُ ما لابدّ من شُربه؟!
يموتُ راعي الضّأن في جهله   ميتةَ جالينوس في طبِّه

ولكنه أسى من نوع آخر أعمق وأشفُّ. أسىً لابد أنه ترك غصة في روحَ الدكتور الطاهر أقسى من غصة الموت نفسها، هي غصته أن يموت والأمل لم يتحقق. وأكاد أتصور غصته ـ وهو يُحتضر ـ مردداً قول الشاعر القديم:

وإن بقاءَ المرءِ بعد عدوِّه ولو ساعةً من عمره لكثيرُ

فقد مات ولم يفرح ببقاء كثير ولا قليل بعد عدوّه.

ويتذكر الآن التلميذ أستاذيه الدكتورين المخزومي والطاهر ـ وقد دُعيا إلى إلقاء محاضرات على طلبة الماجستير بجامعة قسنطينة في الجزائر ـ أن ساكناه بعد انتهاء المحاضرات في شقته بالجزائر العاصمة في محلة ابن عكنون ينتظران موعد الطائرة التي تُقلّهما إلى بغداد أياماً، ويتذكر من هذه الإقامة الطيبة كل عطرها القاغم، ويلحّ عليه من بين هذه العطور عطرٌ واحد هو أن استيقظ ـ ذات صباح ـ أستاذه أبو رائد، فأطلّ من شبّاك غرفته على أطفال جزائريين يلعبون، فتذكّر طفله: أربد ـ وكان ذلك في خريف عام ١٩٧٩ ـ فدمعت عيناه، فسأله تلميذه عن دموعه فأخبره بما يحسّ.

أما كيف أُعجب التلميذ بأستاذه فلذلك حديث آخر.

لم أكن معجباً بالدكتور الطاهر؛ لأنه عالم فحسب، ولا لأنه أستاذي فحسب، وإنما أُعجبت به وأكبرتُه؛ لأنه كان أستاذاً من طرازٍ خاص، لا يكاد يشبهه أستاذ آخر، اذ كان أستاذاً يربي العقل أكثر مما يحشوه بالمعلومات. وإن أنسَ لا أنسَ أنني وهمتُ ذات يوم في امتحان الأدب العباسي عنده؛ فأجبتُ عن سؤال لم يسألناه ـ وكانت ورقة الأسئلة تتألف من سؤال واحد ـ وإذ اكتشفتُ وهمي خائفاً وجلاً موقناً بالرسوب ضحك هو ـ عليه رحمة الله ـ قائلاً:

ــ حسناً سأعطيك صفراً على الإجابة، وينتهي الأمر.

ثم سكت لحظة، وسألني:

ــ عمّاذا أجبتَ؟

فقلت:

ــ عن الرسائل الديوانية. فقال:

ــ حسناً سنغيّر السؤال في ورقتك الامتحانية بحيث يكون سؤالاً عن الرسائل الديوانية، وسأصحح إجابتك على هذا الأساس. وهكذا كان الأمر، ولم يكن الدكتور الطاهر يفعل هذا وهو الشديد الشديد، ولكنه كان حسن الظن بتلميذه الذي كان من حسن الحظ وحده ـ وليس شيئاً آخر ـ يكون في نجاحه الأول على زملائه، وعلى سواهم من طلبة الأقسام الأخرى.

وأتذكر ـ ونحن في السنة الرابعة من كلية الآداب ـ أنه صدرت قصة «اللعبة» للأستاذ يوسف الصائغ، وأنها أثارت في حينها ضجة كبيرة، فمن قائل: إنها كاسمها «لعبة»، ومن

موقن أنها مسروقة من الأدب السوفياتي (يومذاك)، ومن معجب بها، فكلّف الدكتور الطاهر ثلاثة من تلاميذه كنت واحداً منهم أن يكتبوا عنها نقداً ـ وكان يدرّسنا مادة النقد الأدبي، ثم استحالت دروسه تلك إلى كتابه الممتاز: مقدمة في النقد الأدبي ـ وإذ كتبنا، وحان موحد إلقاء ما كتبنا على زملائنا في الصف ليسمعَ أستاذنا فيرى رأيه، ويناقش زملاؤنا، لمحنا ونحن في الصف وجهاً جديداً كدنا نظن أنه طالب منقول إلى صفنا لولا أن عمره كان يكذّب ظننا، ولم نجرؤ ـ ونحن نتهامس ـ أن نسأله عمن يكون؟ وإذ جاء أستاذنا قرأ الفضول في عيوننا مبهماً؛ فبدأ محاضرته ذلك اليوم:

ـــ الذي بينكم هو الأستاذ يوسف الصائغ صاحب «اللعبة»، وقد دعوته إلى هنا ليناقشكم فيما كتبتم، فمن يبدأ منكم بالقراءة؟

وقرأنا، سلام، ووليد، والمتحدث، ما كتبناه، وناقشنا ونوقشنا، وإذ انتهينا طلب مني أن أسلمه مقالتي ففعلت. أليس من حق الأستاذ أن يأخذ معه ما كلّف به تلميذه؟ وظننت أن الأمر قد انتهى، وهو منته عند أي أستاذ سواه، ولكنني فوجئت بعد شهرين ـ أو أكثر أو أقل ـ لا أتذكر تماماً، بالدكتور الطاهر وهو يعطيني مجلة «الأديب» البيروتية قائلاً: خذها فهي لك! وأخذتها أتصفح موادّها وإذا بي أفاجأ بأن ما كتبته عن «اللعبة» منشور فيها، وكان الذي أرسله هو الدكتور الطاهر، ولابد أن يكون قد استثمر صداقته العميقة مع ألبير أديب، صاحب المجلة، في نشره، وإلا فمن أنا يومذاك، واليوم أيضاً، لتنشر لي «الأديب»؟

وحماسته لمن يظن أنهم نابهون من طلابه من العجب العجاب، ولولا أنه كان يظن أنني من بينهم، لقلت: إنه لم يخطئ مرة واحدة في ظنه. ومن آيات هذه الحماسة أن جاء إلى القاعة التي نمتحن فيها امتحان التخرج، وكان ذلك آخر يوم من امتحان السنة الرابعة، فطلب مني أن ألقاه بعد الفراغ في قاعة الأساتذة، فامتثلت، وكان المرحوم الدكتور المخزومي معه ـ كما هي عادتهما ـ وإذ حييتهما أشارا عليّ بالجلوس، وبدأ الطاهر الجنب والفكر والقلب:

ـــ هل فكرت في مستقبلك؟

ـــ وماذا عسى أن يكون سوى مدرّس للغة العربية في إحدى الثانويات؟

ـــ لا، لا، إن من هو مثلك لا ينبغي أن يكون هذا مستقبله. ثم أردف:

ـــ هيّء نفسك لامتحان القبول في الماجستير، وقدّم أوراقك.

وهكذا كان، بل إن موافقة ما يُسمّى بمجلس قيادة الثورة على تأجيلي من الخدمة العسكرية قد صدرت بعد انتهاء موعد تقديم الأوراق الرسمية فاستصدر الدكتور الطاهر

استثناء من عميد الدراسات العليا في جامعة بغداد بقبول أوراقي.

لم يكن الدكتور الطاهر أستاذاً فحسب. كان أباً.

وأتذكر ـ وأنا أكتب رسالة الماجستير تحت إشرافه، وكتبت الدكتوراه فيما بعد تحت إشرافه الكريم أيضاً ـ حوادث منها: أنه كان من عادته إمعاناً في الدقة والتدقيق أن يقرأ الفصل الذي يكتبه تلميذه ثلاث مرات، الأولى حين يأخذ الفصل من الطالب، فيقرؤه وحده، والثانية حين يستدعي الطالب يقرأ عليه الفصل وهو يسمع ويناقش ـ ويكون عليه الرحمة حينئذ قد دقق ملاحظاته في المرة الأولى ووثقها ـ وتكون هذه القراءة عادة في مكتبة بيته، والثالثة حين يُتم الطالب رسالته، فيقرؤها من المقدمة حتى الخاتمة. والقراءة الثالثة تبلغ من الاهمية لديه بحيث انه لا يعطي الإذن بطبع الرسالة إلا بعد الانتهاء منها معجباً؛ وكان يريد من هذه القراءة شيئين، أولهما: ملاحظة المنهج الذي سارت عليه الرسالة، وثانيهما التنبيه على ما يمكن ان يكون قد وقع في الرسالة من تناقض في الرأي او اضطراب، كأن يقرر الطالب حُكماً في الفصل الاول ثم يبدو للقارئ أنه ضعّفه أو ناقضه في فصل آخر.

وكان زميلنا يوسف الصائغ قد سجل رسالته تحت إشرافه، وكانت بعنوان: «الشعر الحر في العراق منذ نشأته حتى عام ١٩٥٨» ـ ولا أمهر من الدكتور الطاهر في حدس ما يناسب تلميذه من موضوع يكون هو رسالته ـ فكتب يوسف، وكان قد قسم رسالته إلى فصول أربعة هي: السياب، نازك، البياتي، بلند الحيدري، وقرأ الدكتور الطاهر الفصول الاربعة وهو راض عنها وعن التقسيم، حتى اذا بلغ القراءة الثالثة ـ وكنا نسميها القراءة المرعبة ـ بدا له أن ما كان راضياً عنه من أمر خطة الرسالة لا ينبغي أن يكون محل رضى، وإذ اقتنع تمام الاقتناع برأيه الجديد فُجع به يوسف، فقد استدعاه الدكتور الطاهر ليقول له:

ــ كتبتَ رسالتك يا يوسف أفقياً، وينبغي الآن أن تُعيد كتابتها عمودياً، أن تكون: اللغة، الصورة، الفكر، وما أشبه.

واستغرقت ملاحظة الدكتور الطاهر، وامتثال يوسف لها سنة كاملة من عمر يوسف، ولكنها لم تكن سنة ضائعة، فقد تُوِّجت بثناء الدكتور الطاهر على يوسف يوم المناقشة بقوله: «سلمت يداك يادبشليم»، وتوّجت بأن أصبحت رسالته مرجعاً لا يستغني عنه باحث في الشعر الحر.

وكلفني ذات يوم زميل آخر هو خالد علي مصطفى ـ وكان يملأ المحافل الأدبية

يومذاك ضجيجاً، ولكنه ضجيج رحى تطحن قرونا ـ أن أفاتح الدكتور الطاهر بقبول الاشراف على رسالته عن الشعر الفلسطيني، وإذ فاتحته لم يزد في رأيه على كلمة واحدة:

ـــ لن أزرع في أرض سبخة.

ومن هذه الحوادث أنه لم يرض عن رأيين ذهبتُ إليهما في رسالتي للماجستير، فلم استطع اقناعه بوجاهتهما، ولم يستطع ـ عليه الرحمة ـ أن يقنعني بخطلهما، فلم يزد على أن قال:

ـــ طيب، لا تستغرب إذا ناقشتك ـ يوم المناقشة ـ في هذين الرأيين رغم أنني المشرف.

وفعل ما قال يوم المناقشة، فكان من رأي المرحوم الدكتور باقر عبد الغني ـ وكان من اعضاء لجنة مناقشة الرسالة ـ أن الحق مع التلميذ وليس مع الاستاذ، فما كان منه إلا أن تهلل فرحاً حتى ترقرق الماء في عينيه، ثم أمعن في تواضعه قائلاً: إنه لا شيء يُفرحه بمقدار ما يُفرحه أن يكون رأي التلميذ أصوب من رأي أستاذه.

ولا اظن الآن ان رأيي كان أصوب من رأيه، ولكنه كان يريد ان يعلمني ويعلم الآخرين احترام الرأي الآخر، والاذعان للحق حتى لو كان صادراً من تلميذ. وليس غريباً على مثله هذه التقاليد الديمقراطية.

ولعلي أدرك الآن فرحه بطلابه ـ ونحن في مرحلة الليسانس ـ حين يتناقشون مناقشة هادئة قائمة على الاحترام، وأدرك غضبه حين يسيء أحدهم في المناقشة إلى زميل من زملائه يخالفه في الرأي " فقد أسأتُ الأدب في إحدى المحاضرات إلى زميلي الكريم سلام ـ وكان مغرقاً في الحداثة الشكلية ـ فردّ سلام على إساءتي بابتسامة وديعة، ولكنها مُفعمة بالمرارة، فما كان من أستاذنا الطاهر إلا أن سألني وهو يتوهج غضباً:

ـــ هل تعلمت الآن من ابتسامته؟ إن للمناقشة آداباً إما أن تلتزم بها، وإلا فاعتزلها.

وكم حاولت أن أتعلّم منه هذا الدرس، فنجحتُ مرة، وأخفقتُ مرات.

وماذا أتذكر؟ إننا من كثرة ما نتذكر نفقد الذاكرة أحياناً!

كان آية في التواضع، وفي نقاء الذمة، ولا أعني بتواضعه أنه كان لا يعجب بما يكتب، أو لا يحب ما ألّف، ولكنه كان يمشي على خيط رقيق يفصل بين الغرور والثقة بالنفس، ومازلت أتذكر أنه يوم جاء إلى الجزائر، كان كتابي: «فن التمثيل عند العرب» قد صدر في بغداد، فاصطحب معه نسخاً منه إليّ، وإذ شكرتُه واضعاً النسخ على طاولة سألني

متعجباً:

ـــ لم أرك احتفيت بكتابك، ألا تحب أن ترى ما تبحث في كتاب؟

قلت:

أحب ذلك كثيراً، ولكنني خجلت أن أفرح بحضرة أستاذيّ أنت والدكتور المخزومي.

قال:

ـــ ولم الخجل؟ انني لا أكاد أنام فرحاً عندما يصدر لي كتاب.

ولكن هذا الذي لا يكاد ينام فرحاً حين يصدر له كتاب، لم أسمعه، ولم يسمعه الناس قال ذات يوم: إنه ذهب إلى هذا الرأي أو ذاك في احد كتبه الكثيرة، بل إنه حدث ان حقق الدكتور سامي مكي العاني كتاب الباخَرْزي: «دمية القصر» رسالة نال بها شهادة الدكتوراه تحت إشراف الاستاذ الدكتور شوقي ضيف في القاهرة تحقيقاً على الغاية من الرداءة. وكان عليه أن يكتب دراسة في صدر التحقيق عن الباخرزي وعن عصره، فسطا على ما كتب الدكتور الطاهر عن العصر في كتابه الرائع: «الشعر العربي في العراق وبلاد العجم في العصر السلجوقي» فسرق منه ما يقرب من تسعين صفحة سرقة لم يكلّف نفسه فيها حتى عناء تغيير حروفها، ولابد أن الدكتور الطاهر ـ وقد طبع كتاب الدمية في النجف وتداوله الناس ـ كان قد اطّلع على السرقة، وتحقق منها ـ كدأبه في التحقق ـ ولكن لم يسمع أحد منه أنه تحدث في أمرها. بل إنه لم يتحدث حتى بعد أن كتب الدكتور يحيى الجبوري عنها في مجلة «العرب».

أما نقاء ذمة الدكتور الطاهر، فلعله مما لا يختلف فيه اثنان، ولا ينتطح فيه عنزان، فقد بلغ به هذا النقاء أن نصح قرّاءه من المؤلفين في مقدمة كتابه: «الخلاصة في مذاهب الأدب الغربي» أن يُحيلوا ـ اذا احتاجوا الى شيء منه ـ على اسم الكتاب لا على اسم مؤلِّفه؛ لأنه ليس لمؤلفه الدكتور الطاهر ـ كما يقول هو ـ إلا الجمع والاستيعاب والعرض. ومن هنا كان ينكر على المؤلفين العرب، والمصريين منهم ـ بوجه خاص ـ أن يزعموا أنهم يؤلفون في الأدب الغربي، وهم لا يفعلون ـ لدى الحق ـ أكثر من ان يترجموا وان ينقلوا.

وقد كان من اليقين بهذه الحقيقة بحيث لم يهتز ولم يدهش يوم كتب الاديب العراقي الأستاذ عبد المطلب صالح عن الاستاذ الدكتور محمد مندور ـ وكان الدكتور الطاهر من المعجبين بمندور ناقداً وبصفاء تذوقه الاعمال الادبية ـ أنه ترجم كتابه: «نماذج بشرية» ولم يؤلّفه كما زعم على غلافه؛ إذ لم يزد الدكتور الطاهر ـ ونحن نتفاوض في الامر ـ على ان قال:

ـ وماذا تنتظر ممن يكتب مثل هذا الكتاب؟ لا بد له من الترجمة وإن زعم أنه ألّف.

ولعل تواضع الدكتور الطاهر ونقاء ذمته هما اللذان جعلاه يتخذ مواقف يراها الآخرون غير ودية من الادباء الذين لم يكن يرى فيهم هاتين الصفتين كما يريد بالغاً ما بلغت شهرتهم. ولعل أجلى مثل على ذلك موقفه من الاستاذ عبد الوهاب البياتي، وقد كتب هذا الموقف، فقد كان لا يحتفل به لسببين أولهما: كثرة إعلانه عن نفسه ـ وهذا يتنافى مع تواضع الدكتور الطاهر ـ وثانيهما ادعاؤه أنه ترجم شيئاً من شعر بول إيلوار بالاشتراك مع أديب مصري، فقد كتب الدكتور الطاهر يسأل: كيف تسنى للبياتي ـ وقد رسب في الفرنسية عند مدام البصير ـ أن يترجم عنها؟ وأثارت كتابة الدكتور الطاهر لغطاً بين الادباء العراقيين حتى اتهمته طائفة منهم بالتجني على البياتي، وحتى بدا لي ان أطلب من الاخ عبد الرضا الوزّان ـ وكان مسجل كلية الآداب التي ورثت دار المعلمين العالية ـ ان يتحرى الامر في ملف الأستاذ البياتي، فوجدنا الامر كما قال الدكتور الطاهر.

ولقد ذكرت الأستاذ البياتي دون سواه، وعذراً لأبي علي، لأدلّ على المدى الذي بلغه نقاء الذمة من نفس الدكتور الطاهر، وإلا فإنه كان يعلم ـ عليه رحمة الله ـ حق العلم أنه يعرّض نفسه إلى عداء مجموعة وزارات إعلام متنقلة تمشي على قدمين، وليس إلى عداء وزارة واحدة!

ويحز في النفس الآن أن رسائل الدكتور الطاهر التي لم تنقطع عني منذ أيلول ١٩٧٨ وحتى حزيران ١٩٩٦ ليست معي، وإلا لكنت عرضت من خلالها إلى جانب آخر من جوانب طهره ونقائه. ويعزّيني عن ذلك أنني فاعل ذلك يوماً ما.

لم تكن وفاة الفقيد خسارة لعائلته: أم رائد، ورائد، ولبيد، وأريد، ولا خسارة للأدب العراقي، أو العربي، وإنما هي خسارة لكل هؤلاء وللحركة الوطنية العراقية، وللفكر النيّر.

كان الطاهر أمةً وحده.

جامعة أدم متسكيفج، بوزنان، بولنده

١٩٩٦/١١/٧

خطرات عن علي جواد الطاهر*

صلاح نيازي

«يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية» ولكن نفسه لم تكن مطمئنة، ولم يكن يطلب جنة أو جزاء أو شكورا، كان يعمل ويعمل، ويقرأ ويقرأ، وعروق عينيه مدمية من الإنهاك. في كل مكان، في الجريدة والمجلة والاذاعة والتلفزيون وفي اتحاد الادباء وأماسيّه لا يفتر قط، ومأثرته الكبرى طريقة تدريسه، فما ان يدخل في الصف حتى يشعل الحماسات والفضول، ولا ينقطع عن الحوار والاصغاء اللماح، والتعليق الحاد حتى في ممرات الكلية. لا أعرفه، لانه لم يتحدث عن شؤونه الشخصية، البتة، ولا يبارز أو ينابز بأي مشروع أدبي او طموح من أي نوع. لله دره، لم يغتب أحداً إلا في وجهه، ولم يستدر دمعاً بأية شكوى، فما بكى منصباً فاته، ولا حيفاً لحقه. كان وكانه يخلع تعاساته وأوجاعه وهمومه في البيت، كما يخلع بجامة النوم. بيد انه ما أن يضع قدمه في الشارع حتى يستحيل إلى كيان ساخن متوهج، لا ينبئ عن قلقه إلا عينان تتلفتان يمنة ويسرة، ويدان تجدفان كأن ضد تيار قوي، هذه مشيته. لك كل وقته، ولا وقت لديه، مثل قبطان مسكون بالأمل واليأس معاً في سفينة جانحة، مثل سبّاح ينتشل الغرقى، ديدنه الانجاز والاتقان ليس إلا. وجنوح سفينة، او غرق، حالتان مصيريتان، لا تقبلان، الثرثرة او المجاملة أو انصاف الحلول أو أنصاف المواهب. هكذا كان الطاهر يجابه الحياة الأدبية بالعراق، وكأنها مقبلة على غرق، فلا عجب إن عادى، أشدّ عداء، الكسل والزيف

---

* ألقيت في الندوة التي اقيمت في «ديوان الكوفة» بلندن في ذكرى الفقيد.

والغرور والانتهازية، على وجه الخصوص. وأكبر ظني انه من العراقيين الأوائل، الذين جعلوا بطلهم المثالي، التحريض على العمل واتقانه، فكان هو نفسه قدوة في المثابرة ونكران الذات، حتى ليمكن اعتباره من أكبر المواد المساعدة في التفاعل في المجتمع العراقي. وليس لدي أدنى شك، بأنه يستحق بجدارة لقب «أستاذ الجيل»، فهو لا يقل شأناً حتى عن أكبر المصلحين التربويين الذين مروا بتاريخنا قديمه وحديثه. ولكن أين تكمن قوته الفعلية، في النقد؟ ام في التحقيق؟ ام في بحوثه الادبية؟ ولكن قبل ذلك، أذكر أنني تعرفت على الطاهر، في اول يوم تقدمت فيه للانتساب لكلية التربية. كنت مقبولاً في فرع الفيزياء، ذكرت له أنني أرغب في تغيير فرعي الى اللغة العربية. فسألني عن اهتماماتي، ثم طلب مني أن أقرأ له شيئاً من كتاباتي، وما هي إلا أيام قلائل حتى تم التحويل، وعلى مدى أربع سنوات كان لي خير عون في اكتشاف عيوبي، وما اكثرها، وهو الذي كتب لي توصية الى جامعة لندن. وهكذا ترون عظم ديني لهذا الرجل. اذكر، أنه كنا في العطلة الصيفية، وكانت الشمس تكاد تذيب الآجر، فجاء بالتوصية باللغة العربية مترجمة الى الفرنسية ومختومة بختم الجامعة. كتب رأيه الصريح بقابلياتي، وكأنه فصّل الثوب على مقاس الجسم، حتى وان كان لجامعة اجنبية. قلت إنها جامعة انكليزية، وربما يفضلون التوصية باللغة الانكليزية. كان الدوام قد انتهى، فوعدني خيراً. وفي اليوم التالي سبقني الى الجامعة، وأكمل كل شيء وأعطاني إياها بلا أدنى منّة، هذا هو الطاهر باختصار سيد بلا تسوّد، وساع أفضاله اريحية وواجب وليست ديناً.

درست على يد الطاهر النقد والانشاء، وأهم من ذلك كان يدرسنا فن التواضع، ويبدو لي ان الطاهر وضع يده على اخطر ادوائنا وعاهاتنا ـ نحن العراقيين ـ ألا وهي الغرور، وهل يجرّ الغرور إلا الى الادعاء والصلف والتعالي.

كان الطاهر قد درس في السوربون بباريس، وعنوان اطروحته «الشعر العربي في العراق وبلاد العجم في العصر السلجوقي»، ولكنه لم يدرّس هذه المادة، ولكنه اختير لتدريس مادة النقد التي ربما كانت بعيدة عنه أكاديمياً، ولم يكن له فيه اي نشاط يُذكر. وهكذا كان يشير علينا بقراءة ما ترجمه محمد مندور وسهير القلماوي عن الفرنسية. لم تكن طريقته في التدريس تلقينية قط، وانما تركزت في النقاش النظري، وفي اظهار قوة النص او ضعفه عملياً. وهذا يقودني الى القول، إن الطاهر كان يهتدي في نقده فيما يهتدي بنظريتين متناقضتين، هما نظرية الناقد الفرنسي «جيلمتر» الذي كان يدعو الى قراءة النص وحده دون الالتفات الى كاتب النص، او تأثير البيئة، أي عليك ان تقرأ النص وكأنه

انحدر إليك بلا مؤلف وخلواً من اي تاريخ. أما النظرية الاخرى فهي نظرية الناقد الفرنسي «سانت بيف» التي تصر على انه لا يمكن فهم النص - اي نص - ما لم تتعايش مع مؤلفه، سيرة وبيئة وثقافة، وهذا ما طبّقه الطاهر عملياً في كتابه «محمود أحمد السيد - رائد القصة الحديثة في العراق» وكذلك في دراسته لحسين مردان، وصالح الجعفري. ولكن عند التدريس الصفي، تتبخر النظريتان، ويحل مكانهما الذوق والمزاج، بلا تعليل أو تحليل، ومن هنا الحدة القاطعة في اجوبة الطاهر. سأل مرة مثلاً الطلاب عن رأيهم في بيت الحارث بن حلّزة:

أجمعوا أمرهم بليل فلما   أصبحوا أصبحت لهم ضوضاءُ

فهبّ أحد الطلابْ ملبياً، وقال: ممتاز فيه حركة.

فأجابه الطاهر فوراً: فيه تنكه! وهكذا أغلق الباب ولا ندري لماذا.

ولكن مما كان يخفف من غلواء تلك التصريحات، اخلاصه الشديد، وتنزهه من كل حقد، وتواضعه الأكيد، فمن نزاهته أنك - لولا اسمه - لما عرفت من اي دين هو، ولا الى اي مذهب ينتمي، دينياً كان ام سياسياً. اما تواضعه فلا أدلّ عليه، من انك إذا وقفت معه، فانك لا تشعر إلا وهو ندّ لك، لا يفضلك بشهادة، ولا يكبرك سناً وتجربة. كان كثيراً ما يردد ونحن نماحكه بالنحو والصرف: «لقد تعلمت منكم اشياء اكثر مما تعلمته من قراءاتي». وقال لنا مرة عن هؤلاء الذين كانوا يتحدثون عن سارتر والوجودية: «انني وكل العارفين باللغة الفرنسية، لو اجتمعنا لما استطعنا ترجمة صفحة واحدة من سارتر». ومما يثير الاعجاب بقول كهذا، هو ما نعرفه عن تضلّع الطاهر في اللغة الفرنسية فيما يستشهد به من مصطلحات فرنسية ادبية عويصة، وخاصة في كتبه «مقدمة في النقد الادبي» و«الخلاصة في مذاهب الادب الغربي»، و«منهج البحث الادبي»، بالاضافة الى ترجمته لمجموعة من القصص الفرنسية عنونها «الابن وسبع قصص».

تساءلت قبل قليل: اين تكمن قوة الطاهر الفعلية في النقد؟ أم في التحقيق؟ أم في بحوثه الادبية؟ فعلى الرغم من كتاباته الواسعة عن الشعر وما كتبه عن القصة حيث نشر كتاباً بعنوان «في القصص العراقي المعاصر»، وما حققه من دواوين بالاشتراك مثل ديوان «الخريمي» و«الجواهري» و«الطغرائي» و«صالح الجعفري»، ولا أدري هل صدر تحقيقه لـ«درة التاج من شعر ابن الحجاج»، إلا انه لم يكن عالماً بالجمال، بقدر ما كان ذواقة له. وهو بهذا ينتمي الى المدرسة القديمة في النقد. وهي مدرسة ترجع الى العصور الاسلامية الاولى، وتجدها خاصة لدى شرّاح الدواوين، ولدى الصاحب بن عباد، وابي

حيان التوحيدي، وابي علي القالي التي نشرها بالاندلس عن طريق أماليه، اما في هذا العصر فعلى رأسها طه حسين ومارون عبود وروفائيل بطي، وهؤلاء جميعاً يدلونك على النص الجميل المؤثر، ولكنهم لا يعطونك اي تعليل لجماليته، فانت لا تدري مثلاً، لماذا يفضل طه حسين، المعري على المتنبي، ولماذا يفضل مهدي البصير، حافظ ابراهيم على احمد شوقي. كانما يقولون: هذا ذوقنا وكفى.

قرأت مرة للمرحوم الطاهر، قولاً يندم فيه على توزيع طاقاته في نشاطات مختلفة، وسمعت نفس الندم من المرحوم نجيب المانع. ومادامـا قد اعترفا، فلابد اذن من تعليق. ان التوسع في شتى انواع الثقافة ضروري لكل اديب، ولكنهما للأسف أرادا ـ كما يبدو ـ ان يكونا الافضل في كل اختصاص. مع ذلك فبهذا التوسع كانا قد حصلا على شيء ثمين نفتقر إليه بالعراق ألا وهو المقالة، وهما في نظري المتواضع من افضل كتابها. ان الغنى المتنوع العجيب في العصر العباسي، لم يبن، في اغلب الظن إلا على كتاب المقالات، وكذا الامر بمصر في الأربعينيات والخمسينيات. ولا أدري كيف سيكون المجتمع الانكليزي، ومن ورائه الناطقون بلغته لولا جون رسكن وتوماس كارلايل؟ هل نقيس تطور المجتمع بكتاب المقالة؟ ليت ذلك. وليت أنا نستبشر بكاتب المقالة ونحتفي به، مثلما كان العرب القدامى يستبشرون بالشاعر ويحتفلون به، ولدينا الآن من كتاب المقالة ما يدعو إلى التفاؤل، كحسين الهنداوي، وكريم عبد، وعلي الشوك، وأحمد المهنا.

إجمالاً يمكن لنا، وبلا تردد، ان نضع ايدينا على سرّين من اسرار عبقرية الطاهر، أولهما تدريس الانشاء، ولحسن الحظ لقد ترك لنا كتاباً نفيساً للغاية هو «أصول تدريس اللغة العربية» وفيه عصارة تجاربه في التربية والتعليم، وهو وإن كان موجهاً للمعلمين، إلا انه في الواقع مفيد لكل قارئ. أما سر عبقريته الثاني، فهو المقالات المجوّدة التي ظهرت بكتابين هما «مقالات» و«وراء الافق الادبي»، وفي هذين الكتابين نجد شخصية الطاهر الحقيقية، وبهذه الصفة نحتفي به كأحد أساطين المقالة بالعراق.

إذا جاز لي ان أختم هذه الكلمة العجلى بوتيرة شخصية، فإنني أعترف أمامكم: منذ ان تعرفت على (علي جواد الطاهر) وإلى الآن، لم انظم قصيدة، أو اكتب بحثاً أو أقوم بترجمة، إلا وأقول في نفسي ما الذي سيقوله الطاهر؟ بصدق لقد كان معياري في كل ما أكتب. فهل أجرؤ وأقول له ما رأيك بكلمتي هذه؟ كان سيحمرّ خجلاً كعادته، يتلوى بكل جسده، ويقول بكل تواضع: لم أسمع، ويمضي إلى شيء أكثر نفعاً، بيدين تجدفان، كأن ضد تيار قوي. هذه مشيته.

ما أحوجنا إلى منحى الطاهر في الكتابة*

فوزي كريم

أشعر أنني أضعف الحلقات في هذه الندوة، لأني لم أكن تلميذاً للطاهر، ولم أنعم بمحاضراته في كلية الآداب. كما لم أكن صديقاً مقرباً. جمعتنا بعض اللقاءات في أواخر الستينات عندما كنت في أول الشباب واوائل السبعينات. ولم تكن مساهمتي هذه إلا استجابة لطلب (الكوفة) مقترحاً الحديث عن آخر ما وصل إلي من كتابات الطاهر، وهو كتاب جمع فيه ما تبقى من مقالات لم تنشر للشاعر حسين مردان. ولقد اطلعت على هذا الكتاب حيث كتب الطاهر له مقدمتين مطولتين لقسمي الكتاب. المقدمة الأولى حول المقالة الادبية لحسين مردان، والقسم الثاني حول النثر المركز الذي خلفه الشاعر بعد وفاته، وبضعة قصائد، وهو يميز بين قصيدة الشعر الحر والنثر المركز الذي يسمى اليوم قصيدة النثر.

ما يلفت الانتباه في دراسة الطاهر عن حسين مردان هو طابع فن المقالة الادبية في هذا النص النقدي، وقد استغربت حينها ان يقبل استاذ جامعي مختص في موضوعة المنهج النقدي والمذاهب النقدية، ليكتب دراسة عن شاعر متميز كحسين مردان، فلا يجد وسيلة للتعامل مع هذا الشاعر ونصوصه إلا عبر المقالة الادبية.

واشارة الدكتور اطيمش والدكتور صلاح نيازي حول الطبيعة التأثرية او الطبيعة

* نص مداخلة ارتجلها الشاعر في ندوة عن الراحل د. علي جواد الطاهر بديوان الكوفة في لندن مساء ١٦/١١/١٩٩٦.

التذوقية للنص النقدي لعلي جواد الطاهر، صحيحة تماماً، وانني أميل الى هذا الاسلوب في الموقف النقدي، لا في المرحلة السابقة في الستينات او الخمسينات فحسب، انما حتى في هذه المرحلة.

الحقيقة لقد اكتشفنا جميعاً أن اطلاعنا على المذاهب النقدية الغربية، لم يكن صائباً دائماً، كان يحول بيننا وبين هذه المذاهب والتيارات النقدية واقع متخلف، لا يحتمل هذه الطاقة الذهنية الكبيرة والعقلانية المذهلة التي توفرت للغرب. ولذلك فمنهج الطاهر ومنهج اساتذة آخرين يشبهون الاسلوب الذي يكتب فيه الطاهر، أجدها اقرب الى تنمية الذائقة الادبية لدينا. فأنا اذكر على سبيل المثال في ندوة جمعتني مع الاستاذ الطاهر في اذاعة بغداد، كنت صغيراً آنذاك، حول موضوعة القصة القصيرة، وفي الحديث وضع الاستاذ الطاهر مجموعة مواصفات للكاتب الناشط في الستينات، وكان محور الحديث حول القصص الستينية، ومن جملة هذه المواصفات التي كان ينصح بها الكاتب الجديد هو ان يكثر من الاسفار، ان يتقن لغة ثانية، ان يحسن وقت القراءة. . . الخ.

طبعاً أنا وقفت موقف متشدد من هذه الشروط، لأنها لم تملأ حاجتي المتوهمة للتيارات النقدية المكابرة التي كنا حينذاك ننهل منها دون استيعاب حقيقي، وكنت أحاجج الطاهر، وبعد فترة اكتشفت ان حكمة الطاهر في حديثه هي وليدة معرفة، وحماقتي وليدة جهالة. ولقد ألف جيلي الكثير من الحماقات في هذا التشدد والتشبث بالتيارات النقدية المعاصرة، وتبين لنا جميعاً بعد عقدين من الزمان اننا لم نكن نفهم منها شيئاً، لا لأننا لا نستطيع ان ندرك هذه التيارات على حقيقتها فقط، ولكن لأن مرحلتنا ذاتها لم تكن تحتمل وطأة التيارات النقدية التي لم تكن وليدة عبقريات فردية، انما كانت وليدة قاعدة كبرى تسمى في مجملها حضارة.

والشيء المثير في كتابات الطاهر هو هذا الطابع الانطباعي، هذا الطابع التأثري، او التذوقي. مازلت اذكر في مجلة المعلم الجديد، التي كنت أشتريها ستوكات مستعملة، انني كنت أتابع كتابته فيها بمتعة فائقة، بفعل هذا الروح الانطباعي داخل النص، ومازلت أذكر واحدة من خصائص كتابته، كان لا يلحق الهامش بالمتن انما كان يشرك الهامش مع المتن. فأنت تقرأ ذات الطريقة في كتابته عن حسين مردان، ويكتب في المتن وتظن انه يترك الهوامش على طريقة الجامعيين، ولكنك تكتشف ان الهامش هو تكملة حتى في صياغة الجملة الى المتن.

هذه اعراض وضعها الطاهر عبر كتاباته التي تبدو لي اقرب الى الكتابة الصحفية.

واعود فاقول وما أحوجنا الى هذا المنحى في الكتابة، التي توحد او تقارب بين المنهج العلمي وبين المادة الصحفية. لأننا احوج ما نكون الى التقرب خاصة من شخص مثل الطاهر لم يكن مختبئاً وراء حرم الجامعة واعرافها، انما كان أديباً مساهماً في الحياة الثقافية بصورة عامة.

في موضوعة حسين مردان، تبادر الى ذهني سؤال لم اجد صعوبة في الاجابة عليه، وهو لم اختار الطاهر الجامعي المنهجي شخصاً مثل حسين مردان الشاعر المتمرد، الذي لا يمسك بخيط؟.

عبر قراءات الطاهر القديمة وعبر قراءة دراسته عن حسين مردان، واختياره لمنحى المقالة الادبية في هذه الدراسة، عبر كل هذا تكتشف ان الطاهر يملك ذات الخصائص التي يملكها حسين مردان، ولكن مخبأة داخل جسده وفي اعماق روحه. وعبر كتاباته عن حسين مردان تكتشف معنى ان يكثر الانسان من الاسفار، لكي يحكم كتابة قصته. انما هي صدى هذا الميل الروحي الداخلي الى الخروج الى قاعدة الاستاذ الجامعي، وقاعدة الاديب المحكم داخل لغة محددة. واشاراته الكثيرة الى وحدة التجربة الروحية مع التجربة الفنية، وجدها في شخص حسين مردان، فأثار لديه هذا الحماس من جديد لمواصلة فكرة ان يكتب الانسان ما يشعر به. أن لا يبعد الكلمة عن الحياة.

كنت اود أن أجد فرصة في هذا الحوار لقراءة شيء من نصوص علي جواد الطاهر في متابعته لمفهوم المقالة الادبية، وهو احد المتحمسين لها كما اشار الدكتور صلاح. لأن موضوعة المقالة الادبية تحتاج في ذاتها الى حوار طويل، لأنها واحدة من ضروب الابداع التي اختفت كلياً من حياتنا الثقافية. كانت عنصراً اساساً في حيوية الثقافة العربية في عصر نهضتها الاولى، متمثلة بعظام الكتاب الذين نعرفهم في مصر خاصة. ولكنها اطفئت مع الحركة الجديدة، مع التيار الجديد الذي بدأ مع جيل رواد القصيدة الحديثة، وجيل الستينات بشكل خاص. والآن اطفئت نهائياً مع انها كانت مصباحاً متألقاً في ثقافتنا الأدبية ومازالت في كل ثقافات العالم، وخاصة في الادب الانكليزي كما نعرف، فعلي جواد الطاهر بحكم انتسابه الى هذه الموجات القديمة، يشعر بعمق بقيمة المقالة الادبية، وطبعاً لا أحتاج الى تعريف لهذا الضرب من الكتابة، فنحن نعرف كتابات ابراهيم المازني، كتابات جبران، وكتابات الرافعي وكتابات اجيال رائدة في الكتابة العراقية، الى مرحلة جواد الطاهر ونجيب المانع، وبعض الكتاب القلائل جداً ممن احسنوا كتابة هذا الفن.

للأسف من النتائج السلبية الكبيرة لغياب المقالة الادبية، هذه النزعة الغير طبيعية

والهجينة التي تندفع بها الاجيال المتأخرة، كجيل الستينات، ومن تلاهم في التشبث بموضوعة قصيدة النثر او موضوعة النثر الذي لم يكن يوماً ادنى من مادة الشعر، ان لم يكن يتساوى مع مادة الشعر. مع ان النثر والشعر عالمان مختلفان تماماً. الا انه بفعل غياب المقالة الادبية التي كانت تنطوي على جوهر مقارب للمادة الشعرية. ذهب عدد كثير من الشبان يبحثون عن بدائل لهذا الجوهر في المقالة الادبية فوجدوا هذا البديل في النص، الذي سموه قصيدة النثر.

في واحدة من اشارات الطاهر حول حسين مردان، أقرأ هذا النص لتبيان الطبيعة الغنائية في نثره، وهو يتابع فكرة المقالة الادبية، وحسين مردان في ذاته كإنسان وكاتب:

«لو كان حسين مردان من قراء الرسالة، وهي مجلة مصرية معروفة في الثلاثينيات، لرأى في المقالات ضرباً يختلف عن الذي رآه وحدد تعريفه له، وجعله طرفاً مناقضاً للشعر. وكأن المفهوم الصحيح مرة أخرى، والذي رسم للشعر الحديث، لا يمكن أن يدخل المقالة، او ان يدخل شيئاً منه على الاقل في ضرب من ضروب المقالة. فالرجل يتكلم بما عنده فما هو ناقد ممتهن، او مدرس لتاريخ الادب، ثم انها كلمة قالها ومضى يتابع شؤون الحياة والسياسة، خلال منظار الشاعر الذي يبقى مهما تختلف الاحوال عليه. معتزاً بنفسه لدرجة تحسبها ادعاء وغروراً ووهماً، ولو انها حقيقة قائمة لديه، حرسته من كثير من الدناءة، فلم ينزلق في منافقة او عمالة. وهو البوهيمي الفقير المشرد. ولم يقع في مغريات اخرى تجر صاحبها الى مزالق اخرى. وكان مثله ممكن ان يكون لقمة سائغة من اجل لقمة غير سائغة. ولكن وهذا هو المهم، هو عند نفسه اكبر مما عند الطامعين فيه. ولابد ان تحول نفسه دون الدون الذي وقع فيه غيره، ممن يرون انفسهم اعلى وأفهم وأشعر وأكبر منه».

هذا السياق على امتداد صفحات طويلة، تتداخل لهجته مع لهجة حسين مردان. في مقاطع من مقالاته، تكشف عن طبيعة المقالة الادبية لعلي جواد الطاهر، مع انه بهدف كتابة دراسة عن الرجل، ولكنه اميل في الواقع الى نص المقالة الادبية.

ليس لدي المزيد، الحقيقة كان لدي بعض النصوص يمكن قراءتها، ولكن الفرصة متاحة للجميع للاطلاع عليها في كتاب «من يفرك الصدأ». ولكن اعتقد ان علي جواد الطاهر في منهجه التأثري، او التذوقي، او الانطباعي، او الغنائي، كان اجدى وانفع من الكثير مما كتبه بعض النقاد الذين انتموا الى تيارات نقدية، تبدو للوهلة الاولى محكمة البناء، ولكنها تخفي فراغاً كبيراً. كما انه كان احد دعاة المقالة الادبية، التي انطفأت هي الاخرى دون بدائل. وكتابته تترك لنا اعرافاً كثيرة في المتابعة التذوقية.

علـــي جـواد الـطـاهـر

ثبوتياته:

مكانه: بابل/ العراق

ولادته: ١٩١٩

تحصيله العلمي: دار المعلمين العالية ـ بغداد ١٩٤٥

كلية الآداب ـ القاهرة ١٩٤٨

الدكتوراه ـ من السوربون في باريس ١٩٥٤

أهم آثاره

١ـ الشعر العربي في العراق وبلاد العجم في العصر السلجوقي ١٩٥٨.

٢ـ الابن وسبع قصص اخرى مختارة ومترجمة عن الفرنسية ١٩٦٠.

٣ـ مقالات (في النقد الادبي... والتربية) ١٩٦٢.

٤ـ الطغرائي (حياته، شعره، لاميته) ١٩٦٣.

٥ـ في القصص العراقي المعاصر (نقد ومختارات) ١٩٦٧.

٦ـ تدريس اللغة العربية (في المدارس المتوسطة والثانوية) ١٩٦٩.

٧ـ محمود احمد السيد ـ رائد القصة الحديثة في العراق ١٩٦٩.

٨ـ ملاحظات على الموسوعة العربية الميسرة ١٩٧٠.

٩ـ منهج البحث الادبي ١٩٧٠.
١٠ـ ديوان الخريمي (جمع وتحقيق) ١٩٧١.
١١ـ ديوان الجواهري (جمع وتحقيق مع السامرائي والمخزومي وبكتاش) ١٩٧٣.
١٢ـ ديوان الطغرائي. تحقيق ١٩٧٦.
١٣ـ ملاحظات على وفيات الاعيان ١٩٧٧.
١٤ـ وراء الافق الادبي (مقالات) ١٩٧٧.
١٥ـ الاعمال القصصية الكاملة لمحمود احمد السيد أعداد وتقديم بالاشتراك مع الدكتور عبد الاله احمد ١٩٧٨.
١٦ـ مقدمة في النقد الادبي ١٩٧٩.
١٧ـ منهج البحث في «المثل السائر» ١٩٨٢.
١٨ـ الخلاصة في مذاهب الادب الغربي ١٩٨٤.
١٩ـ تحقيقات وتعليقات ١٩٨٥.
٢٠ـ ديوان الجعفري ١٩٨٦.
٢١ـ معجم المطبوعات العربية ١٩٨٥.
٢٢ـ التراث والشعر الحر في الريادة العراقية ١٩٨٦.
٢٣ـ ابو يعقوب الخريمي (حياته وشعره) ١٩٨٦.
٢٤ـ اساتذتي ومقالات اخرى ١٩٨٧.
٢٥ـ من حديث القصة والمسرحية ١٩٨٨.
٢٦ـ من يفرك الصدأ ـ حسين مردان ـ جمع واعداد وتقديم ١٩٨٩.
٢٧ـ عن الكتاب الخليجي ١٩٨٩.

في أربعينية الشاعر رشدي العامل:

الطاهر:

الشاعر.. حين ينسجم، راقياً.. مع شعره!

وبعد، فحين بلغ رشدي ـ واقول «رشدي»، لأنه حاضر بيننا لا يغيب ـ حين بلغ رشدي الثلاثين، تآلفت الاسرة حوله، تحتفل بعيده، وفي الاسرة: المرأة، والاخت، والاخ والام والاب ـ وقد بدا الفتى المحتفى به مهموما، فانبرى الوالد يعزيه بما كان من سعادة طفولته:

كنت اذ تنعس، قبل الفجر، في الظلمة، ننعس
نلمس الخضرة في كفيك، والشعر المذهب
كنت اذ تنعس، لا نفعل شيئاً. . . نتنفس
ظلك النائم. . . نشرب
ضحكة الوجه المطيّب
أيها الشيء الذي كان لنا سراً مقدس

ويثبت الطفل ـ لهذه التربية ـ مزيجاً متناسب الاجزاء: الغزل عندما يحكم ـ اكم الغزل
والوطنية حين يدعو داعي الوطن
ويذوب ذاك في هذه ليمتد الى الانسان فيما هو كائن
ليبلغ ما يجب ان يكون.
وهكذا كان
وهذا الذي كنته أبا علي

فسلام عليك حياً بيننا. . . شاعراً غنائياً ـ بعلم وقرار ـ في غنائية راقية
هي فيك حياة كما هي فن.
وتصدر ديوانين، الاول: همسات عشتروت (١٩٥١)
والثاني: اغان بلا دموع (١٩٥٨)
وللعنوانين دلالتهما عليك، ودلالتهما على فنك
وتلتئم تجربة مع تجربة،
وها أنتذا ـ في القاهرة ـ تقول في الاولى:
«لا تنتظري حبي. . . فلن يأتي. . .»
وتقول في الثانية:
«يا وطني، يا وطن الجائعين
والحب، والدماء، والكادحين
كل دروبي. . . لم تزل تلتقي،
عندك. . . يا نبعا من الثائرين»
وتعود الى بغداد، تحمل همين في هم واحد،
تبثه ـ كما هو شأنك ـ ظلالاً ووحيا،
بعيداً عن تقريرات الالتزام ـ وان كنت في الصميم منه.
وتلك احدى عجائبك، واحدى معجزاتك،
ولا غرو،
فأنت امرؤ «يرى الشعر مهمة وأفقاً».

وحين لقيتك ـ اول مرة ـ لقيتك تلميذاً، اديباً، شاعراً: تلميذاً يزيد على نقاط الدرس نقاطا، ويذكي في رماد الاكاديمية ناراً. واذا الح استاذ على المطلع الغزلي من «بانت سعاد»، صحت «سحيم» استاذ، «سحيم عبد بني الحسحاس» استاذ! أديباً؟ ـ وترجع الى يوم عرفتك فيه عضواً في اتحاد الادباء العراقيين»، فكنت الشاعر في طاعتك وعصيانك، وفي «المرفأ» وبعيداً عن المرفأ (١٩٦٢).

وفي ديوان ثالث لك اسمه «عيون بغداد والمطر» تمهد فيه الخطوة ضمن الظروف التي ستجد.

وها أنتذا في الثلاثين، تأتلف الاسرة لتحتفل بعيدك، فتتنافس الاصوات في المؤاساة!

ـ فلم هذه المؤاساة؟

ـ المؤاساة، لما رسم الهم للفتى من صورة يحسبها الخالون سريالية مفتعلة!

......

ونفترق سنين،

«ولم يسأل الغادي الذي هو رائح»...

ونلتقي

وأنت أنت ـ لم يمتد اعتلال الجسد... الى الروح،

ولم يهتز اختلال اليد... بالقلم،

وحين تنشد الحرية للمقيدين

وتطلب الخبز للجائعين

تبقى ذلك العاشق خصوصاً وعموماً

وذلك الذي ينساب في الطبيعة جميلة، على انها جزء لا يتجزأ من الحياة والفن، فتعوض بذلك عما سها عنه شعراء وجهله نقاد.

وتتوالى القصائد

وتؤلف من القصائد دواوين، أحدهما ـ وهو الرابع في المسيرة: «للكلمات ابواب واشرعة» يضم ما كان من شؤون الذات دون ان ينفي شؤون الآخرين.

وثانيهما ـ الخامس في المسيرة ـ: «أنتم اولاً» (١٩٧٧) يضم ما كان اكثر صلة بالماجرى، وقد جاء فيه هدير الرقة اعمق، وورد بناء الصورة اعقد ـ ويضل الناظر في كنه الشعر، اذا لم يقع على كنه الشاعر. انه خطوة واسعة الى الامام.

وكان «أنتم اولاً» فذاً، بين دواوين الشعر المعاصر. لم يعرف ـ فينا ـ ناقد قدره. وكان إهمال هذا الديوان وحده كافياً لان يبعث صاحبه على الكفر بالنقد ـ وهو الذي لا يبحث عمن يدعو له! او يثني عليه.

ومضى يزيد من مادة الشعر. ويستجيب لمستجدات دواعيه عليه وها هوذا ديوانه السادس «هجرة الالوان» (١٩٨٣) السائد: مناسبة خاصة جداً، قاسية جدا.

وهو تجربة لها امتداد في «علي»، وعلي ـ وهو الولد البكر ـ ابتعد وخلّف والده في نافذة تطل على حديقة من بيت، فيسعد بالاطالة وكأنه يرى الولد في الحديقة فتزدهر الرؤية والحديقة. وتتوالى القصائد بين النافذة وعلي لتكوّن الديوان السابع: «حديقة علي» (١٩٨٦).

ويتسع علي للطيبين كلهم، وتمتد النافذة الى ما هو كائن ليكون، وتفتح الحديقة ابوابها لتكون الجنة على الارض للذين استضعفوا في الارض.

اجل - ولا يفهم الديوان ما لم يُردّ الباحث الرمز الى قرينته، ويمسك بالرمزية من وحيها.

«آه يا ولدي

. . . لو ان جبينك يدنو من وجهي

قبل الموت، واغترب»

ولم يقترب الجبين، ولكن الوجه استشعر الاغتراب، وخشي ان يحول الجريضُ دون القريض، فانتفض الجسد المنهك، وامتدت اليد المهيض لتخط الوصية.

«يا ولدي

من يلثم كفاً

لا يملك الا ان يلثم كفاً اخرى

من يلثم كفين

يلثم حتى القدمين».

وتحتوي الوالد الثاكل، من غير ثكل، طمانينة كمن قام بواجب.

ويظل في السنوات الاربع التي بقيت له، لايفتا يذكر عليا، ولا ينفك يقول الشعر. ولابد للديوان السابع من ثامن: عتيد. وهو عتيد - فعلاً، ولكن صاحبه لن يراه مطبوعاً.

وقد يشير خبير - خبير، هذه المرة، ذو ضمير وذوق وأفق - قد يشير بطبع الاعمال الكاملة. قد، ولم لا؟

ولابد للحق من ان يأخذ مجراه، «طال ام قصر المدى» وإلا، فكيف نفهم:

عمق الفجيعة في حشد المشيعين

وعمق الوفاء في مزدحم الفاتحة

وعمق المحبة في ملتقى الاربعين

كيف؟ وكنت أبا علي تقول:

«لا أروع. . . ان تغدو، حين يواجهك الموت، كبيراً. . .

ان يتألق اسمك في قائمة الشهداء»

وها هم أولاء محبوك المحتفون بك من اسرتك الكبيرة، يأتلفون حول اسمك، كما ائتلفت اسرتك الصغيرة عند الثلاثين. . . يأتلفون ليقرروا ما لعنصرك الطيب وشعرك

المبدع من ذلك «اللاأروع منه» الذي قررته.

ائتلفوا، وقرروا، واجمعوا. . .

والسلام عليك، أبا علي، حياً بيننا. . .

والسلام عليك في اجيال تزفها اجيال.

الثلاثاء ٢٣/١٠/١٩٩٠

(الاقلام، كانون الثاني/ شباط ١٩٩٣)

إصدارات جديدة

بلقيس حميد حسن : اغتراب الطائر ، مجموعة شعرية ، الدانمارك .

د . محمد حسين الأعرجي : رؤيا أوروك/ مجموعة شعرية ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق .

د . محمد حسين الأعرجي : تحقيق «مقطّعات مَرَاثٍ» تأليف ابن الاعرابي ، برواية ثعلب ، جامعة الجزائر .

نانسي ليندسفرين : الرقص في دمشق ، قصص قصيرة ، دار المدى ، دمشق .

وحدة اليمن : الأزمة والحل ، وقائع المؤتمر الذي نظمه مركز الدراسات الجيوبوليتيكية في جامعة لندن في تشرين الثاني ١٩٩٥ .

عشتار ، فصلية تصدرها الجمعية العراقية الأسترالية ، العدد ١٩ ، بمساهمات لسركون ماما ، عبد الوهاب طالباني ، خالد الحلي ، عباس الطائي ، فراس عبد المجيد ، حسن ناصر ، حسن الفرطوس ، عبد الإله الياسري ، هادي القزويني ، أحمد عبد الحسين ، شوقي مسلماني ، هادي العلوي ، أبو الطيب انعام الصفار ، عبد الغني الخليلي ، علاء مهدي .

وصيته للقصاص:

اريد ان أكون قصاصاً

أرغب في ان اكون قصاصاً... فما القواعد التي استطيع بها النجاح؟ ارجوك ان تلخصها لي وأعدك بأني ألتزمها حرفاً حرفا، فليس من الصعب ان اطيع ما تمليه علي بما يجب في حسن الابتداء وحسن التخلص وحسن الختام... اعدك بأني اكتب لك القصة كما تريد... كما تنقل لي ما قرأته في كتب النقد الادبي...

تلك اسئلة وجهها وهو حسن النية صادق العزم... وهو معذور لأنه ألف ان يسمع بالعروض... وبالبلاغة... وأخيراً بفن القصة... ويتحدث فن القصة هذا، ويطيل الحديث عن العرض والعقدة والحل ويتحدث ويطيل الحديث عن الحوادث وإطارها، ويتحدث ويطيل الحديث عن المواقف النفسية... ونفسية الكاتب والقارئ... الخ. وله في ذلك فصول وفصول وكتب وكتب، وقد ولع الشباب العربي في الايام الاخيرة بهذا الضرب من النشاط العقلي ولعا انساهم الغاية الاولى وملك عليهم افئدتهم فوجدوا فيه مجال تعاظم ومجال تكبر. وفي ذلك دليل على سهولته وسهولة السفسطة في شعابه.

تريد ان تكون قصاصا، حسن. ذلك من حقك وواجبك ـ ان شئت. فمن يدري فلعلك تجن موهبة، ولعلك تكن مقدرة ان اهملتها عبثت بها الايام فأصابها الضمور وارداها الضياع. وصحيح ان لهذه الموهبة بعض البوادر في تصرفاتك اليومية، وفي حديثك الاعتيادي ولكن لابد من اختبارها بالمحك الصحيح، وتريد ان تكتب، ولكن قبل الكتابة وقبل ان اغرقك بسيل من القواعد والقوانين التي ولعت باطالتها بعض العقول، ولعت

وعيثت. قبل ان تغرق، اسالك هل قرأت قصصا عالمية ثبت نجاحها على مر الزمن واختلاف الشعوب؟ قصصا ابدعتها عبقريات مرت الايام وبقيت، ومات النقد وخلدت؟ قصصا لم تعد خفية على متذوق وقد جاءك خبر دستوفسكي... وبالزاك وستندال... ودكنز... وغيرهم وغيرهم.

اقرأ هؤلاء تجد القدوة الصالحة والمثل الاعلى... اقرأهم... عش عوالمهم.. انك حين تصحب القصة من قصصهم... وتديم الصحبة، تتشربها وتمتزج بذوقك وحسك، وتقف على اسرار فنهم عن كثب، من غير وسطاء او دخلاء... ولم يعد الفن القصصي ممثلاً بسلسلة من الاوامر والنواهي تبدأ بالواحد ولا تنتهي بالألف... وقد رأيت ـ اول ما رأيت ان لكل من هؤلاء العمالقة ذاتيتهم وشخصيتهم ولا يمكن ان يشبه الواحد منهم الآخر، ارأيت، ان «القواعد والقوانين» تريد ان تجعل منك آلة، او حيواناً اعجم، وحاشاك... تريد ان تنظر الى اولي المواهب نظر العالم النباتي الى الاشنات والسرخسيات ـ وحاشاهم. انك في قراءتك الآثار التي حظيت بالخلود تجد الامثلة الصحيحة ومن هنا تبدأ. اما انك اذا قرأت كيفما اتفق، مجموعة من الورق والحبر سماها صاحبها قصة، وطبل له اصدقاؤه وزمروا... حتى اعتقدت ورحت تنسج على منوالها فقد اسأت الى نفسك والى القصة.

اذن تقرأ امات القصص في العالم؟

وكيف تقرؤها؟ لم نستطع حتى الآن ان نتوفر على المترجم المبدع الذي يستطيع ان ينقل لنا هذه القصص الى لغتنا العربية... ولابد لك من ان تقرأ مجموعة من هذه القصص، في لغتها الاصلية... فما العمل... ؟ العمل... اذا اردت الجد... فهو ان تسعى لتتعلم لغة اجنبية واحدة ـ على الاقل ـ وهذه اللغة تفتح لك ابواب العالم وتطلعك على شؤون النفس الانسانية. ستقول: لا أستطيع، ولا اتمكن... ظروفي... وقتي... وكل تلك اعذار واهية، ان دلت على شيء فإنما تدل على ضعف ارادتك، وضعف ايمانك بنفسك... وطلبتك.

اذن تتعلم اللغة الاجنبية وتقرأ روائعها وما ترجم إليها من روائع... وتنظر في نفسك وتجاربك وتجارب من حولك وتحاول المرة والمرتين والثلاث... وتأتي بعدها ومعك محاولاتك لتكون القواعد متسقة وشخصيتك والقوانين منسجمة مع فنك.

ومن يدري فلعلك تكون انموذجاً جديداً... وقاعدة جديدة! ولم لا؟

عن (المعلم الجديد ـ أذار نيسان ١٩٥٨)

وصيته للناقد:

الــــف شـــــرط.. وشـــــرط

أي نعم، الف شـرط يجب ان يتوافر في الانسـان لكي يكون ناقدا، وشـرط واحد لكي يكون شاعرا، فلماذا؟ أما في ذلك حيف يلحق كاتنا من الناس؟!

الف شـرط. وأنت تعلـم منها: العلم العميق الواسع، ولابد من دراسة للغة والتاريخ والدين والاخلاق والجغرافية، والفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع، والفيزياء والكيمياء والفسلجة! ولقد بالغنا واثقلنا، وكان القدامى ارحم اذ أشـاروا الى الاخذ من كل علم بطرف. على ان هذا «الاخذ» وذلك «العلم» مما يمكن ان يتهيأ لاوساط الناس، ولأي منهم ناقداً كان ام مثقفاً.

وشرط ثان، الانصراف الخاص، الى «علم النقد الادبي»، علم! يدرس تاريخه واعلامه واتجاهاته وغاياته واسبابه وصلاته بالفن وشعب المعرفة الاخرى وخصائص كل أمة فيه. . . وفلسفته وفلسفة الادب. . . وشروط الناقد!. . . وليس هذا بالسهل الميسور وان كان الالمام بخطوطه العامة ممكناً لدى اسوياء الناس وأوساطهم، فهو اخذ بطرف من الاطراف، يستطيعه الانسان، ناقدا كان ام مثقفا.

وشرط ثالث. اللغات الاجنبية فالعربية وحدها لا تكفي، ولغة امة لا تكفي ولا محيص من الانكليزية والفرنسية والالمانية. . . والهندية واليابانية والتبتية. . . والقبطية. وهذا مستحيل ولكن الالمام بلغة اجنبية او اكثر ليس تعجيزا، وهو مما يتوافر لعامة البشر وكم من سائح ألم بلغات عدة. . . ان اللغة الاجنبية مما يستطيعه الانسان، ناقدا كان ام غير ناقد.

وشرط رابع، وخامس، وسادس. . .

والشرط المئة: الموضوعية. اي نعم، النقد علم مثل سائر العلوم التجريبية، له

مختبره، وله عالمه، الذي يجب ان يقوم بمهنته خير قيام وان يؤدي واجبه افضل اداء، فلا مناص لا ولا مناص من ان يتصف اولاً وقبل كل شيء، بصفات الكيمياوي، مثلاً: صفاته وهو يحضر حامض الكبريتور - وما أشبه. يأتي بمادة ويأتي بمادة، ويضع هذه وتلك في بوتقة ويضيف اليهما قدرا معلوما من الماء المقطر، ويمرر عددا محصورا من الشرارات الكهربائية ثم يكون له - بعون الله - ما يشاء من ذهب ابريز. والعالم في كل ذلك مجرد من عواطفه وميوله فلا يؤثر الحوامض بغرامه ولا يصب على «القواعد» جام غضبه، ولا يستعمل في ذلك غير ذكائه وعقله والقوانين التي سبق ان درسها في كلية الصيدلة والكيمياء. والنسب معروفة والمقدمات معروفة والنتائج معروفة.

الموضوعية. وقد اجتاح العلم كل شيء، أليس الادب علماً؟ وأستغفر الله! أليس النقد علما؟ وأعوذ من الشيطان. واذن على الناقد ان يقوم بوظيفته دون ان يتدخل ودون ان يكون لذاته اثر وهو يستطيع ذلك كل وقت وكلما يطلب إليه، في النهار، وفي الليل ان تهيأ الكهرباء. إزاءه مادة ولديه قواعد وما عليه إلا ان يطبق هذه على تلك - وكان الله غفورا رحيما. يريد ان ينقد قصيدة، طيب، وكلنا بات يعرف صفات الشعر الوجداني - حتى المشايخ، ولطالما قالوا انه ليس ملحمة وليس مسرحية، اذن، فالقصيدة من الشعر الوجداني وهي مجموعة آيات ثم هي موزونة على البحر الطويل ومقفاة ومن لزوم ما لا يلزم، وفيها المواعظ والحكم والافكار التربوية واذن فهي من الروائع. . . لا، لا يا اخي ليس أبو العتاهية شاعرا وجدانيا. . . «وليست بانت سعاد» قصيدة وجدانية. . . ولا الزهاوي. ليس اولئك من الشعر في شيء وليسوا من النثر في شيء. اقول ذلك وانا مؤمن بموضوعتي وكافر بموضوعيتكم وليس الشعر «طبقات ارض» واني اعرف الموضوعية الادبية في التحرر من القواعد والقوانين، اعرفها في الذاتية، ولا آخذ من الموضوعية الادبية إلا التجرد من الاهواء والاغراض الشخصية، وليست بي حاجة الى ذلك الاخذ، لأن الاغراض الشخصية تزري بكل عمل، نقداً كان ام حدادة والعمل العدائي يهدم نفسه بنفسه.

والشرط الـ٩٩٩. . . الناقد مصلح اجتماعي. . .

ثم شرط اخير، لا يعرف إلا بعد عزل كل ما هو خارج عن طبيعة الاشياء، وطرد كل ما يمكن ان يتوافر في كل انسان من القواسم الألف المشتركة بين الاسوياء. واذن، فلابد من تحديد الموضوع وتضييق دائرة البحث، لابد من السعي وراء الجوهر الفرد. . . فما هو؟

- هل الناقد عالم؟

ـ لا

ـ هل هو لغوي؟

ـ لا

ـ هل هو حداد؟

ـ لا

ـ موسيقار؟

ـ لا

ـ شاعر؟

ـ لا... إنه ناقد

إذن لنسبر غور هذا «الناقد»، ولنسبر غور عمله وطبيعة وجوده وماذا يفعل؟ وكيف، انه لا ينظم «قفا نبك...» ولكنه يفهمها، انه لا يعمل «اندروماك» ولكنه يفهمها ويفهمها، انه لا يكتب «الاحمر والاسود» ولكنه يفهمها ويفهمها... ولا يتيسر ذلك لكل انسان. وان استطاع كل مخلوق ان يدلي بدلوه في الدلاء ويقول شيئاً، ان الذي يفعله الناقد الحق هو شيء غير هذا الشيء... أعمق وأجل. وليس مما يواتي كل من عليها من اقوال عامة او من ملاحظات تقع تحت كل عين من حيث الطول والعرض والارتفاع، ومن حيث اللون والحجم والطعم...

واذن فلابد من امر خاص في كيان هذا الانسان الذي يجيد النقد، فكما كان للشاعر امر خاص ـ سمه الموهبة ان شئت، وهو بهذا الشيء ـ أولاً وقبل كل شيء ـ شاعر يواتيه القصيد طواعية ويهبط عليه بارعا رائعا، فلابد لهذا الناقد من أمر في نفسه وفي فطرته ـ وليكن اسمه الموهبة، ولم لا؟ مادام خاصا بانسان بعينه، وهو اذ يتوافر لديه يرى في النص الادبي ما لا يراه سواه، واذا رأى، أعرب وفسر وبلغ الآخرين مواضع الاسرار ومكامن الجمال... والقبح ايضاً. ومن ثم يقبل الآخرون على النص نفسه فيجدون فيه ما لم يجدوه من قبل، وما لا يجدونه لو تركوا وشأنهم.

لم اصل الى هذا الشرط البديهي بيسر، فلقد كان الصدأ يعلوه من كل جانب، وكان العرض يشغل الناس عن جوهره، وكنت أنكر النقد انكاراً عجيباً حتى ليظن من يسمعني اهاجمه ان النقد شخص بعينه ولي عليه ترات بعيدة الاغوار، وما كان ذلك بصحيح، ولكني كنت افهم النقد في ضوء ما أقرأ له من أمثلة، فلا أرى وجها لما يحاط به هذا «السيد» من هالات وما ترفع إليه من ابتهالات. وبعد ان بلغ الانكار منتهاه وكاد يصبح

سخفاً صحوت.

ـ ترى أيستطيع ان يكون اي انسان ناقدا؟

ـ نعم

ـ ناقدا عاليا؟!

ـ لا. . . ولا حتى كبار الشعراء، بل ان هؤلاء كثيراً ما ظهروا فقراء، مساكين اذا عرضت مسالة نقدية. . . او ذوقية. . . او حتى ان استشيروا في امر يخصهم، ولكنك تقع على شخص آخر لم يزاول الشعر او انه زاوله فلم يجد له فيه حظا يذكر، تقع عليه، فتساله عن هذه القصيدة او تلك القصة، فاذا هو يحلل ويعلل، ويطلعك من أسرار المبنى والمعنى ما لا يمر ببال ـ حتى ببال المؤلفين أنفسهم، وعندئذ، عندئذ فقط، تعلم ان النقد غير الشعر، وان الناقد غير الشاعر.

تعلم وتحسب نفسك مكتشفاً لهذا الفرق، ولا غرو فلقد بلغته بعد كد وعناء، وشغل وجدان، وتأزم ضمير.

وتقلب الكتب، وقد يكون بين هذه الكتب ما سبق ان قرأت فيه اكثر من مرة، وتقع عينك على «سقراط». وترى انه توصل الى هذا التفريق منذ حوالي ثلاث وعشرين مئة سنة، فتفقد شيئاً من لذة النصر ثم تبرر، فتعاودك الثقة قليلا قليلا. ويكفي ان يكون السابق عبقري كسقراط، ويكفي انك لم تكن بدعة في الرأي. ومن يدرينا، فلعل سقراط هذا، كان مسبوقا بسقراط آخر في يونان او في غير يونان، ومن يدرينا انه لو وصلت الينا الحضارة السومرية كاملة لوجدنا على احجارها التفريق بين الشاعر والناقد، عند السومريين وعند من هم اقدم منهم، مادامت المسالة انسانية، ومادام الشعر قائما في البدو، والجاهليين. . . والاسلاميين، ولعلك قرأت كيف كان يحيل المتنبي على ابن جني. وقرأت ما جاء في مقدمة المرزوقي لشرح الحماسة من انه «قد يميز الشعر من لا يقوله ويقول الشعر الجيد من لا يعرف نقده». . . ولا يعني التوافق في امثال هذه الآراء السرقة، انما يعني صدق الهاجسة وصلة الفكرة بالنفس الانسانية.

وليست المسالة مسالة تفريق بين الشاعر والناقد. . . فقط، انها ابعد من ذلك، انها تفريق بين موهبتين فكما كان الشاعر موهوبا ومعداً لأمر بعينه يخلقه ويبدع في مجاليه، فكذلك الناقد موهوب ومعد لشيء بذاته يخلقه ويبتكر في ميدانه(١). واذا اعترفت بهذا،

(١) وقد يجتمع النقد والشعر في اديب واحد، و«ليس على الله بمستبعد. . .» ولذلك امثلة، والظاهر انه حتى في هذه الحالة لابد من تفوق إحدى الموهبتين على الأخرى.

احترمت «الموهبة» في ضوء طبيعتها، وربأت بنفسك عن ان تطالب ناقد القصيدة بأن ينظم مثلها وناقد القصة ان يكتب مثلها وناقد المسرحية ان يعمل مثلها. اعترفت وتذكرت ما قرأته في «الغربال» يوما ما: «أعلي ان أبيض البيضة. . لأعرف ما اذا كانت جيدة او فاسدة» وأفدت من «هوارس» فعلمت ان المسن يشحذ الحديد ولا يقطع.

هذه الموهبة شرط اساسي في الناقد، ومن لم تتوافر فيه شغل نفسه وشغل الناس بالتوافه والقشور، والصخب واللجب ـ بالعرض كما كان يقول أهل الفلسفة.

الناقد انسان موهوب، يقرأ النص فيفهمه على نحو خاص، ويقف من مختبئاته على امور خفية في مجالي ابداع المؤلف ومجلى شخصه في اسلوبه ثم يتكلم عليه وكأنه شيؤه، وربما وقف صاحب النص نفسه ازاءه معجباً ومستغرباً، مردداً «لله درك» ـ يقولها علناً ان وجد في كلامه ما يرفع اسمه، ويقولها سراً ان وجد فيه ما ينبهه الى اغلاطه.

ثم، أتراني مبتكراً لهذه «الموهبة»؟ طبعاً لا، لأنها ملاحظة انسانية. . . وكان «سنت بيف» منذ حوالي مئة العام يذكر شيئاً من هذا إذ يقول «لن يكون ـ النقد ـ إلا في متناول من اوتوا الموهبة الطبيعية. . . على نحو ما يتطلب الطب حاسة خاصة عند من يزاوله، والفلسفة ذوقاً فلسفياً والشعر موهبة شعرية» إلا ان «سنت بيف مولع بالعلم وكثيراً ما وصل هذه الموهبة بالتصنيف واكتشاف الفصائل و«كفايات علماء التاريخ الطبيعي».

عن طريق هذه الموهبة، موهبة الشاعر في الناقد، يستطيع هذا الانسان ان يستعيد تجارب المنشئين فإذا هي تجاربه، وكأنه قد عاشها. فهو محب مع المحبين وساخط مع الساخطين وضاحك مع الضاحكين. واذا عزونا ذلك منه الى الموهبة عرفنا انه لا يسير الى ذلك بقصد وخطة جامدة، إنه لا يقول في نفسه، بعد ان يلم بالنص، سأبكي مع الشاعر، وسأسخر. . . ولا يقول لنفسه لأرتفع الى مستواه ولأتبن تجربته، ولأنظره من الناحية الفلانية، ولأتصوره من الجانب الفلاني. . . لا. . . لا. . . لأنه ان فعل ذلك كان منهجياً كسائر الناس، ولا تعني الموهبة ذلك ابداً. . . انه يفهم ويفسر ويرتفع وينحط تلقائياً، كما ارتفع الشاعر وكما انحط. . .

وهذا امر لا يكتسب، وهل تكتسب الشاعرية؟ ولهذا رأيتنا نختلف مع «آبر كرومبي» وسواه من القائلين بأن ملكة النقد مما يمكن ان يكتسب، لا. . . انها لا تكتسب، انها كالشاعرية، ولكنها تختلف طبيعة، تلك تخلق من الطبيعة، وهذه تخلق من النص والطبيعة؟ تلك تنشئ النص وهذه تفهمه وتفهمه، او قل انها تعيد خلقه بعرض جديد، ومن هنا «لزم»

الناقد الكبير البيان الرائع، لأنه منشئ ايضاً ـ وقد يقرأ لذاته في هذه الحال. اما مسألة الاكتساب فليست منكورة. ولكن بالقدر الذي يحتاج اليه الشاعر، وهل يستغني الشاعر عن الاكتساب؟ واذا كان الشاعر لا يستغني. و«يلزمه» ـ عن قصد وغير قصد ـ الالمام ببعض الامور، وكلما تقدم الزمان وتعقدت الحضارة كانت مستلزماته اكثر، فكذلك الناقد. فالناقد الفطري فطري، والحضاري حضاري واذا كان هناك فرق في الاكتساب فبالقدر الكائن بين الموهبة الشاعرة والموهبة الناقدة. القصة موهبة والمسرحية موهبة، ولكن هل تستغنيان عن الاكتساب، من قراءات وغيرها؟ واذن فمن الاولى ان لا يستغني النقد الذي يتطلب قراءات للآثار الانشائية وقراءات تدور حول النصوص ويتطلب منه المرانة والمحاولة ومعاودة المحاولة. . . والصبر على القراء وكر القراءة. . . وكل هذه امور مساعدة تدخل في ألف الشرط التي مر ذكرها.

واذن فالنقد موهبة، والموهبة شرطه الاول.

عن (المعلم الجديد ـ أذار ـ نيسان ١٩٥٨).

«الغنى في الغربة وطن والفقر في الوطن غربة» للخطاط حميد ـ السويد

علي جواد الطاهر:

إنني أكتب عن الجيد بإعجاب!

في الصفحات الآتية، نستذكر آراء ونظرات في النقد القصصي ومناهجه، عند المعلم الراحل، الدكتور علي جواد الطاهر، تشكل منارات في مسيرته الادبية النقدية الخاصة، والتي نرى ضرورة الرجوع إليها، واستلهامها في أيامنا الحاضرة، حتى وإن اختلفنا معه في بعض من تفصيلاتها، او انتبهنا الى بعض من سهواتها.

نرجع إليها من روح منفتحة على الابداع الحق، من أجل الابداع ذاته، مثلما من أجل هندسة روح الذين كان الإبداع من أجلهم.

الصفحات الآتية هي لقاء أجراه (هاتف الثلج) مع الطاهر عام ١٩٨٩ ونشر على صفحات مجلة (الأقلام) ـ العدد الثامن ـ آب ١٩٨٩، إنه شهادة نقد لا غنى عنها:

*** أنت رائد الادب المقالي في العراق. كيف تبلور هذا الاسلوب، ومن هم مؤسسو هذا الادب؟ وكيف تنظر الى تجارب السابقين والمحدثين في هذا المجال...؟**

مسألة رائد لا، فقد كُتبَتْ مقالات كثيرة في العراق، يرى ذلك من يرجع الى الجرائد والمجلات. ومنذ نشوء الصحافة العراقية مضت قدماً لتعالج موضوعات اجتماعية او سياسية كانت تزداد طولاً، او تزداد فكراً؛ وتلقى المقالات الاصلاحية ومقالات

المعارضة القبول الاول لدى القارئ العراقي ثم تأتي مقالات لتعالج موضوعات ادبية... وطبيعي ان مفهوم المقالة الصحفية هذا انتقل الى العراق متأثراً بالصحافة العربية، من مصر خاصة، ولا تعدم من تأثر بالصحافة التركية ويكفي لذلك مثلاً ان نجد عراقياً هو احمد عزت الاعظمي يصدر صحيفة في استانبول، وان يكون الزهاوي والرصافي ممن أقاما فترة غير قصيرة في العاصمة العثمانية... ونذكر ـ للتأثير ـ كذلك جريدة كانت تفد الى العراق من الحجاز ـ أيام الشريف الحسين ـ واسمها القبلة يشرف على تحريرها سوريون.

ان تلك المقالات مذ كانت وعلى مدى ما استمرت وهي مستمرة... مادة للتاريخ ولا يكاد يدخل منها للأدب شيء يذكر إلا ما كان من «المقالة» نوعاً من الكتابة، وربما ذكرنا محمود احمد السيد رائداً في بناء المقالة وهندسته والاختلاف بها عن آخرين تأتي على أقلامهم فيضاً من فكرة وضرباً من حماسة في الخطابة... وإذا ذكرنا البناء هذا، فلنذكر افتتاحيات «الأهالي»...

*** وهل تصدى أحد لدراسة هذه الافتتاحيات؟**

ويا حبذا لو تصدى باحث يستعرض ويختار ويعلق بما يشبه ويقرب من عمل د. عبد اللطيف حمزة، ولا بأس في ان يزيد في الاختيار. بقي اذا كان المقصود بالمقالة ذات الطابع الانشائي التي فيها مسحة تقربها من الابداع بنوع من صور ونوع من عاطفة ونوع من خيال. هذا ايضاً له مقومات في العراق وله امثلة لدى مختلف أجياله. فربما اعجب كاتباً مبكرا ان يبدو متفننا حتى لو حقق قدراً ضئيلاً او ان يعبر نثراً عن حاجة وجدانية، وربما تأثر كاتب بجبران خليل جبران، وآخر بأمين الريحاني، ومضى ثالث يرسم ما عرف بالصورة القلمية واذا لم يكن ذلك كثيراً، وكان التوفيق الفني فيه قليلاً، فإن الحال لا تمنع من الجمع او الاختيار والتعليق وملاحظة ان الكاتب من اولئك لم يواظب على ما بدأه، وان القليل جداً من لم ينقطع عن «المقالة» هذه خلال عمله السياسي او تنوع اجناسه الادبية، ويبدو ان هندسة المقال ـ على ما كان يفعل محمود احمد السيد مثلاً ـ تعوز كثيراً من تلك المقالات التي يراد لها ان تكون فنية. ولابد للدارس من وقفة عند عبد المجيد لطفي.

ثم أذكر ثلاثة يمكن ان يكون الغني من مقالاتهم مجال اختيار واعجاب ودراسة هم محمد مهدي الجواهري وحسين مردان ويوسف الصائغ. مع ملاحظة ان هؤلاء الثلاثة

شعراء قبل ان يكونوا مقاليين، ونسبة الشعر في مقالاتهم الرائعة اكثر من نسبة النثر. ويدخل فن الجواهري في العفوية بحيث ان صاحبه لا يدري ما تحققه مقالته من فن، وجاء حسين مردان الى المقالة متأخراً وكأنه يكتب بها قصيدة لم يكتبها شعراً او نثراً مركزاً، ويضيع جيد يوسف الصائغ بين جده وهزله وإخلاصه وتكلفه وتحويله فكرة ما او دافعاً مفروضاً من الخارج ضرباً من افتعال الخيال والفنطازية المتكلفة.

ولا تعدم بعد ذلك مقالة ـ عابرة ـ هنا وهناك ترد على قلم كاتب ـ فنان، وفي ذهني منها أمثلة لرشدي العامل، ونزار عباس.

ولكن المؤسف انه لم يتبلور على شكل واضح كما ظهر في مصر ممثلاً بما كتبه طه حسين والزيات ومن إليهما وكما اتضح على وجه الخصوص في مجلة الرسالة التي كان يصدرها الزيات وكتب فيها ممن كتب: زكي مبارك والمازني وتوفيق الحكيم وعلي الطنطاوي.

اما فيما يخصني فلا شك في اني متأثر بالدرجة الاولى من ذكرت من أساتذة المقالة الابداعية في مصر عن طريق مجلة الرسالة خاصة. فقد اعجبت بهذا النمط من الكتابة ووضعته في الصف الرائع من الشعر والقصص وربما كان لهذا الاعجاب ما دفع بي الى كتابة مقالات من ذلك النمط.

ويمكن ارجاع المقالات الاولى الى عام ١٩٤٥. ثم استؤنفت بعد عام ١٩٥٤. هذا المران والاستمرار اعلن على بلورة هذا الاسلوب حتى ارتضاه كثيرون من القراء ومنهم يرى انه متميز فلو قرأ سطوراً من مقالة لعرف صاحبها، والمح الى ضرب من الشاعرية يشيع خلال سطوره او بين سطوره، ومأتى هذه المسحة من الشاعرية صدق في التجربة وشيء من الذات وصدق في اللهجة وتفنن في عجيين اللغة بعيداً عن ادعاء العاطفة التي لم تكن، واللعب الخيالي القائم على الافتعال، واذا كثر الافتعال فقدت المقالة عنصر الديمومة اذا افترضنا لها البريق الخارجي، وبعيداً كذلك عن ان تأتي المقالة شعراً جاء على شكل نثر.

*** هل المقالة جنس ادبي قائم بذاته؟**

أجل، انها جنس ادبي قائم برأسه يقوم على مزيج من النثر والشعر، النثر اصلاً والشعر مسحة منبثقة عن جذر في نفس الكاتب ومفهوم في ذهنه لم يكن طه حسين شاعراً ـ حتى حين نظم الموزون المقفى، ولكن كان ينطوي على بذرة من الشاعرية معدة

للنثر تزينه وترفعه درجة حتى اذا زاول صاحبها النثر في مفهوم النثر الفرنسي ومفهوم المقالة الاوربية تسربت اشعة البذرة خلال الكلام، فكانت المقالة الفنية. ولم يؤثر عن الزيات قول الشعر، ولكن نثره يدل على البذرة المطلوبة للمقالي الفنان منها.

ولنلاحظ ـ كذلك ـ ان طه حسين والزيات ممن جمع القديم والجديد. والشرقي والعربي ـ وجاءا في الصحافة المصرية ـ بعد ان توطدت المقالة شكلاً «مستورداً» على يد محمد السباعي او احمد لطفي السيد. وبعد ان دخلها مصطفى لطفي المنفلوطي. . .

وزاولنا المقالة في العراق ـ وقد مرّ معنا ذلك ـ وغلب عليها ان تبقى نثراً صحفياً تعليمياً يؤدي الفكرة ـ ان وجدت ـ مرة في حماسة وخطابة، ومرة في برود وتقرير، وقليل من شد، وفي هذا القليل من لم يواظب او من كان شاعراً اولاً وظل شاعراً يكتب المقالة او من لم يبن لنفسه مفهوماً لهندسة هذا الجنس من الكتابة الابداعية بما تجمع مع النثر شعر، ومع الحرية من قيد، ومع الذاتية من موضوعية.

ويمر ببالي وأنا اقرأ ـ او اسمع ما يصدر عن عراقيين من جيل تال لجيلنا ـ او اجيال تالية ـ من شعر حر، او عن قصيدة النثر، يمر بالبال بعد طرح الغثاء الكثير، واعمال القرزمة، والجرأة على استسهال العمل الفني يمر بالبال انه لو لم يرد علينا هذان النمطان من النتاج الادبي لكان لنا من الموهوبين الذين يعالجونها كتاب مقالة من طراز محمود وطراز ارقى من هذا الذي يقدمونه على انه شعر حر او قصيدة نثر. . .

ومن يدري، فربما كان ورود هذين النمطين من النتاج عاملاً في قطع سلسلة تطور المقالة الفنية او في ديمومتها لدينا، وفي الاقطار العربية كلها، ومنها مصر التي أسست لنا المقالة الفنية الصحيحة والعجيب اني لا أقطع الامل في ان تستأنف المقالة سيرتها الابداعية لدينا، ولدى العالم كله بين غربه وشرقه.

*** هل انت ناقد انطباعي؟**

كلمة انطباعي غير محدودة في اذهان الناس شأن كثير من المصطلحات التي تشرق وتغرب. فإذا كان المقصود بالانطباعية الهوى. اي ان المتكلم او الناقد لا يصدر إلا عن حالته الخاصة به وعما ينسجم وغرضاً شخصياً له وفي الغرض حقد ونفاق وطمع. . . فليس ذلك من النقد في شيء ولا أراني منه في شيء واذا كان المقصود منه، ما هو المقصود البارز في المصطلح والانطباعية، علمياً اي ان الناقد ما يكاد ينتهي من قراءة القصيدة او القصة حتى يخف الى القلم ليريق على الورق ما كان للقصيدة او القصة في

نفسه هو وحده وفي لحظة القراءة ـ او السماع ـ من أثر للإعجاب ان اتسقت القراءة وحالته النفسية وللاشمئزاز ان لم تتسق، وللباحثين على هذا النوع من النقد مؤاخذات صحيحة فما هو بنقد للقصيدة او القصة وإنما هو اعراب عن حالة وقع تحت تأثيرها ذلك الذي سيكتب عن القصيدة والقصة. . . أقول اذا كان المقصود من وصفي بالانطباعي هذا، فما هذا ـ لدى التحقيق بنقد، وما أنا منه في شيء.

أما الانطباعي بمعنى ان المرء يقف طويلاً عند النص الادبي يقرأه ويعيد قراءته ويستجلي مزاياه وأصالته مستعيناً بما حول النص مما هو لدى الاديب الشيء نفسه او في بيئته وظروفه وبما لدى الناقد نفسه من ثقافة وعلم واطلاع ونفاذ. . . وصبر وتأمل وكان ما يعمل على معالجته دراسة ومسؤولية. وتستوي الدراسة في نفسه على سوقها مادة وفكراً وتاريخاً وتجربة وتستحيل تجربة مستوحاة من تجربة، وتجري هذه الأمور كلها بدءاً من الاقبال على القراءة وانتهاء باستحالة تجربة الآخرين تجربة الذات دون ان يكون ذلك ملزماً له بالكتابة لأن قلمه عوده الامتناع على الطلب، وان لابد من زمن ـ يطول او يقصر ـ تكتمل فيه الصورة التي ستقدم المادة المختمرة بها نفسها مصحوبة بدافع مشوق للكتابة ـ وحينئذ لابد من الكتابة والسير قدماً وطواعية. وإلا فكم من مرة اجتمعت للنقد متطلباته بين القراءة والتملك فوقف الأمر عند ذلك الحد ولم تولد المقالة للكتابة او النشر، أما إذا نهض الدافع في النفس وبلغ «درجة الاتقاد» فما للقلم بد من تقديم الثمرة. مقالة تتصل بالمعنى الابداعي الإنشائي اكثر مما تبدو عقلية تقريرية وصفية؛ وهذا الشكل الذي تتقدم به الى القراءة على هذه الطواعية والانسيابية هو الذي يخيل الى بعضهم ـ والى عدد غير متثبت ممن يسمون انفسهم نقاداً ـ ان هذا النقد مقالة، وأن هذه المقالة انطباع. وما هي من الانطباع ـ كما رأينا ـ في شيء. واي انطباع هذا الذي يأتي بعد قراءة متأنية ـ متكررة أحياناً ـ ودراسة وتخمر؟! أما إذا ألح الذي يصفونه بالانطباع وهم يعملون من شأنه ما أعلم. . . فلا بأس، وليكن لهم ما أرادوا حين كان لي ما أريد، وليست المسألة مسألة كلمات بقدر ما هي كلمات حملت معاني جديدة.

*** إذن كيف تنظر الى الانطباعية كمصطلح نقدي؟**

إذا كان معنى الانطباعية هذا الذي أنا فيه، فلا بأس، وهو ما أسعى إليه في ما أكتب من نقد. واضح من هذا ان هذه الكتابة التي تبدو مقالة انشائية ما كانت لتكون لولا التأمل والتأني والدراسة والتحليل والمعايشة أما الدوافع الى اختيار هذا الطريق من الكتابة

النقدية فهي متعددة منها ان الناقد يريد ان يشوق القارئ وان يجتذبه إليه وان يغريه بمتابعة القراءة سواء سبق ان قرأ النص المنقود ام لم يقرأه. ومنها اني لاحظت ان كتابة جافة يطغى عليها التعليم ويثقلها التعليل والتحليل والاحكام القاطعة وآثار القواعد ومدارس الآخرين. ودافع آخر هو اني اريد لمقالتي حظاً من البقاء غير مرتبط بالكتاب المنقود فإذا عاش الاثر المنقود وعاشت مقالتي فخير على خير، وإذا مضى الاثر المنقود في عالم النسيان فما ذنب مقالة للناقد ان تمضي معه، وبقدر ما أريد لمقالة الناقد هذه ان تبقى كما تبقى اية مقالة أُبدعت لدى اهتزاز بالطبيعة او المجتمع كما تبدو القصيدة والقصة... فإني اريد لها بقاء كذلك بما احتوت من مادة نقدية تورث وتبقى دليلاً على عناصر الزوال والبقاء وشاهداً على عصر في عصور ـ ذلك طموح ومن الناس من رأى شيئاً منه في مقالاتي النقدية...

* **وإذا لم يروا ذلك؟**

سيراه ذات يوم وآمل ان يحقق نقاد قادمون يرون في هذا الضرب من النقد الادبي ما أرى من جدوى ومتعة وعوامل بقاء... ما لم اصل إليه. ان هذا النمط من النقد او قل من الاخراج النقدي، او اسلوب الناقد الخاص به يطلع به على القارئ بعد الوقوع على الاديب المنشئ اسلوباً في نصه المبدع... هذا النمط هو غاية لدي، واراها بعيدة المنال على كثيرين، وربما كان هذا البعد مما يثير ملاحظاتهم ـ القاسية احياناً ـ عليه، ويزيد في هذه الملاحظات حد يرفع رايته اديب آخر لم يحظ به او حظي به منافس له لم يبلغ درجته من الابداع الحق.

وقال قائل منهم إنك كتبت مقالة اعجاب بالمجموعة الفلانية للقاص الفلاني ولكن القاص تأخر في مجموعته الثانية وازداد انحداراً في الثالثة، لقد اخلف ظنك واضعف قيمة نقدك. قلت اني كتبت مقالة اعجاب بمجموعة هي جديرة بالاعجاب وانك لا تنكر على المجموعة ذلك، اما ان صاحب المجموعة تخلف بعدها قليلاً او كثيراً فذلك شيء آخر خاضع لظروفه وما أنا بمسؤول عنه، ولو كان اعجابي خطأ في الاساس، او كان بدافع محاباة لقرابة او صداقة لكررت حاله بصدد المجموعة الثانية او الثالثة... واني لشاكر المجموعة الاولى إذ هيأت لي الفرصة لكتابة مقالة يشيع فيها الاعجاب ما يستثيره الاعجاب من طراوة اللغة وانبثاق الصور وتماسك البناء الذي يضوع بالروح. ولعلك لاحظت ان قلمي انما يحفل وينساب عندما يتوكل بقصة رائعة فعلاً، عليها سمات البقاء

فعلاً، وهو حين يضمن لنفسه بذلك ملامح من الابداع، يضمن لهذه الملامح ان تبقى مقترنة ببقاء تلك القصة، فضلاً عما يمكن ان يضمنه ببقائه لنفسه بغض النظر عن القصة قرئت ام لم تقرأ، بقيت ام لم تبق.

ان القلم يجد سبيله ممهداً حين ينطلق من عمل عال، وهو في انطلاقه لا يحرر مقالته انحيازاً لشخص او دعاوة لفكرة او مذهب او... او... وانما ينحاز الى عمل ويدعو الى قراءة عمل... بعد انحيازه الى نمطه الخاص من الاخراج النقدي الذي يحاوله ويدعو إليه. وهو حين يدعو الى هذا المنهج ـ اذا سميناه «المنهج الوحيد» الذي يبدو مزاولوه قلّوا او كثروا اصلاء لأي منهم شخصيته واسلوبه الذي ينبثق من مكونات دون انقياد لقواعد خارجية. ودون ضياع في موجة عابرة. ان التقليد فيه ليس تقليداً...

ان النمط الذي أسعى ـ وادعو ـ اليه هو الامل المخلص في ان يكون النقد ابداعاً على الابداع.

ونترك للنقاد الآخرين انماطهم، فهم احرار فيما يختارون، وليس من يمنعهم ان يأتي نقدهم صحيحاً ولكن صحته تعرض جافة ثقيلة وكأنها صفحات من كتاب في الرياضيات او العلوم الطبيعية فيها قال فلان وقال فلان، وفيها ١، ٢، ٣، أ، ب، جـ وفيها هذا من جهة اما من الجهة الاخرى، هذا في السياسة اما في المجتمع... وفيها ـ وهو اتعس ما فيه ان يموت الناقد وهو يميت المبدع المنقود بنظرية لغيره استعارها اقتساراً ومضى ـ فرحاً ـ وكأنه تلميذ ابتدائي يحل تمريناته في درس «القواعد» او «الرياضيات»!! وليسم هذا الناقد عمله ـ بعد ذلك ـ البنيوية ويدع للنقد ان يكون علماً، وان الادب نفسه علم!!

لو كان الادب علماً لكان العلم ادباً!! وإذا كان الناقد مع النص كالعالم مع الحجر في المختبر لكان النص حجراً!! ثم ما الداعي الى ذلك؟!.

*** كيف تقرأ القصة والرواية، وكيف تبلور تلك الانطباعات الذوقية؟**

أقرأهما مرة اولى لرؤية مدى صلاحيتهما للنقد واقصد بالنقد ان اقدمهما للقارئ وكأني داعية لهما فإن توفر هذا الشرط اعدت قراءتهما ومعي في الحالين قلم الرصاص اسجل ما يعن لي خلال القراءة على هوامش القصة او الرواية بما يتصل بالفكرة، التجربة، الجديد، النفس، السيطرة، التأثر والتأثير، اللغة، البناء العام، عناصر الجمل التي هي ابعد من المضمون ان المضمون لا يبدو جميلاً بدونها.

اقصد ان الشكل مهم جداً لدي. وقد اقرأ القصة القصيرة ثالثة ثم ابتعد قليلاً عن النص

المنقود والتعليقات عليه حتى تختمر في نفسي صورة المقالة التي سأكتبها وحينئذ اشرع بالكتابة وقد ارجع خلال الكتابة، بين الحين والآخر الى ـ النص المنقود نفسه لأستل مثلاً او استعين بشاهد وربما كتبت المقال النقدي هذا بتسويد وتبييض وقد اقرأ التبييض مرة اخرى قبل تقديمه الى الطبع. المهم اني احرص دائماً على الاقتراب كثيراً من صميم العمل الفني واذا كنت على صلة بالكاتب فإني احرص على ان التقي به وأوجه له الأسئلة التي تعين على اكتمال البحث. وواضح من هذا اني قلما اكتب عن عمل اراه رديئاً او قريباً من الرديء او غير متماسك الجوانب. ومعنى هذا ايضاً اني اكتب عن الأثر الجيد بإعجاب وربما كان هذا الاعجاب من العوامل التي دفعت الى وصف مقالتي بالانطباعية. فإذا كان كذلك فهي كذلك. ولي في المقالة النقدية اكثر من نمط أسميه تحية بمعنى اني اعرب في مساحة محدودة عن الأثر الجميل الذي تركته في القراءة. ونمط فيه معايشة واستيعاب وتحليل للوقوف على عناصر الجمال ـ او الاصالة! ـ عليه تركيب وكأن النص الادبي المنقود قد استحال باعثاً على إنشاء نص آخر كما يبعث منظر في الطبيعة او في المجتمع شاعراً او قاصاً. . . على انشاء قصيدة او قصة. اما عن التبلور المطلوب لهذا النقد الادبي فيبدأ بالبدايات الاولى للمطالعة ويتوطد مع الزمن وبتوالي الكتابة فإن الصفات الغالبة هي التي تتكرر حينئذ وتتوضح وتتوطد المناقشة والممارسة الشفهية. . . ثم انك لا تقول للشاعر قد خنت الامانة عندما يطلع عليك بقصيدته، ولا تقول للقاص قد جنيت على المادة الخام حين امتزجت عناصرها المتفرقة فجاءت سبيكة حية. . . ولا تقول للناقد ـ حينئذ ـ انك انطباعي، ولا تقصد بالانطباعي امراً غير الثناء عليه والاعجاب بعمله اما يكفيه فخراً ان طلع عليك بهذه الحلقة. . . الزاهية تتملاها ولا تمل وترى من ورائها النص المنقود خلال النص الناقد، واذا كان الشاعر قد قال قصيدته منفعلاً بعنصر واحد من عناصر الطبيعة وضاع هذا العنصر خلال حالته النفسية في اثناء النظم مما هي عليه من حزن عميق او كآبة، ومن فرح طاغ او سرور. . . ومثله قد يحصل للقاص. . . فإن هذا الناقد الذي سميته انطباعياً بقصد من مقاصد الذم كان أقوى من الحالة النفسية التي كان عليها لدى قيامه بعملية الخلق، كان واعياً، كان مالكاً لإرادته ورأيه، فهو شاعر وشيء آخر، وقاص وشيء آخر وقل هو شاعر أو قاص في نفس ناقد ويكفيه حاله من ملكات وتجارب، وما حل قبل ان يركب.

اجل، فإن هذا الذي سميته انطباعياً لم يكن انطباعياً حتى بالمعنى الرسمي للمنهج الانطباعي الذي احتواه تاريخ النقد ذات يوم فقد كان ذاك ـ على جلال من زاوله عقلاً

وثقافة ـ تاثراً مباشراً بالحال التي عليها الناقد ومن هنا كان مجده وبؤسه، مجده على انه شعر على أشعر، وبؤسه على انه ليس نقداً وان صاحبه سيغير موقفه من النص الذي تأثر به حين تتغير حالته النفسية. . . وما اريد للنقد الذي احاوله او ادعو إليه ان يقع فيما وقع فيه النقاد الانطباعيون الذين دخلوا التاريخ ولم يخرجوا منه.

ليكن هذا واضحاً، وقد أعلم علناً. . .

فلنبحث ـ اذاً ـ أنا وأنت، ومن سمى هذا النقد الذي احاوله وادعو إليه انطباعياً بقصد الذم ـ لنبحث عن اسم مناسب، اما أنا فقد سميته ذات يوم «النقد الادبي» كأني اراه الوحيد الجدير وكأني ابعد النقود الاخرى عن الساحة الادبية الى الساحات التي تنطلق منها.

وكثيراً ما يحدث ذلك من غير قصد فهي تعيش مع صاحبها وتنمو مع نموه وتسير خلال مسيرته حتى يكون منها ما يكون واقول بهذه المناسبة ان صفة الناقد جاءتني من القراء ولم اقصد اليها. وان هذا الذي حدثتك عنه مما احاوله من «النقد الادبي» وادعو إليه لم يتضح لي على هذه الصورة إلا في السنوات الاخيرة لدى التأمل والمقابلات وأحكام الآخرين وقل ذلك فيما كان من شأن المقالة لدي محاولة ودعوة. اي ان القراء هم الذين تنبهوا ونبهوا الى الجانب النقدي وهم الذين تنبهوا ونبّهوا الى الجانب المقالي. وقد بلغني ذلك بأكثر من طريق كالاعجاب مرة وكالثناء الذي احبه صادقاً مرة مما يشجع على الاستمرار ومع الاستمرار تتبلور السمات الخاصة لاي كاتب، واضيف طريق من يعيب المقالة بأنه تطويل والنقد بأنه انطباع ان التقى في المحاولة والدعوة النقد والمقالة فكان النقد، ولا غرو ـ بعد ذلك مقالة، والمقالة نقداً.

*** هذا يعني انك لم تقرر ان تكون ناقداً؟**

لم اكن مقرراً ان اكون ناقداً او كاتب مقالة. وانما الآخرون ـ من نقاد وقراء واصدقاء وغير اصدقاء هم الذين سموني ناقداً، وسموا ما اكتبه مقالة ومضت هذه التسمية صعداً ـ لحسن الحظ ـ حتى صدقتها فقبلتها صفة وارتضيتها رسالة. . . وشعرت ـ حينئذ ـ بتقصير في الصفة، وتقصير بأداء الرسالة. وعزائي ان «نشاطاتي» ان كانت متعددة وبدت متناقضة بين القديم جداً والحديث جداً، بين التحقيق والترجمة، بين الحلة وباريس. . . فإن ذلك كان ليصب في آخر المطاف في نهر واحد. . . وليس كالنقد بين الانشطة الادبية فإنّ حاجته الى كل شيء ليصل ـ بعد ذلك ـ الى شيء ـ اذا وصل.

* انت تسأل القاص عن الدلالات الفكرية والفنية وهي صيغة استخبارية تهيء المادة النقدية بشكل افضل أليس كذلك؟

إن النظريات الحديثة التي تفصل فصلاً باتاً بين القاص وقصته والشاعر وقصيدته نظريات ان لم تكن باطلة فهي لا تخلو من ان تكون باطلة... لأن القصة جزء من صاحبها في تجربته، في تاثره، في أفكاره، في لغته، وصحيح ان المهم في الابداع هو النص ولكن الصحيح ايضاً اننا يمكن ان نستعين على جلاء غوامض في النص بظروف ميلاده، في تجربة صاحبه، وتاريخه وبيئته، وعصره... وبمناقشة صاحبه مباشرة حين يكون معاصراً او قريباً منا للوقوف على بعض اسراره وللحصول على اجوبة عن أسئلة... بشرط ان نكون حذرين فقد يخص القاص نفسه شيئاً وقد يجهل شيئاً وقد يكذب ولقد أفدت غير قليل من هذا المنحى في الاقتراب من القاص نفسه بعد ان اكون قد قرأت القصة وكونت عنها فكرتي وأشرت الى غوامضها وما يمكن ان ينفعني به القاص نفسه او من يعرف القاص عن قرب، وما يمكن ان يجنبني خطأ أقع فيه.

واول ما فعلت ذلك في نقدي لمجموعة الاستاذ فؤاد التكرلي «الوجه الآخر». ومازلت أسير على هذا الطريق ما وجدت الى ذلك سبيلاً ومن احدث التجارب في ما كتبته عن رواية الاستاذ عبد الخالق الركابي «الراووق». على ان ذلك ليس شرطاً لازماً في كل نقد ولهذا قلت: ما وجدت الى ذلك سبيلاً. ومن الامثلة التي كتبتها دون رجوع الى صاحب النص مقالتي عن رواية الاستاذ علي خيون «العزف في مكان صاخب» والذي يسرني في الحالين ان المنقودين رأوا في النقد ما يطابق ما كان في نفوسهم وتصميمهم بل انهم يرون احياناً ما يضيء لهم السبيل ويدلهم على ما لم يكونوا قد انتبهوا إليه من عوامل يمكن ان تبني اصالتهم وتؤدي الى تميزهم.

وهذا الذي أراه صالحاً في نقد القصة أراه صالحاً كذلك ـ وبالطبع ـ للشعر، وكانت اولى تجاربي فيه مع عمر النص فلقد قرأت ديوان «كانت لنا أيام» فأعجبت ودعوت الى قراءته ثم تهيأ لي ان أزور الشاعر في دمشق فأقع خلال الحديث على التجربة التي كانت في «قاع» الديوان، فكتبت عن الديوان منطلقاً من القاعدة.

ثم تجربة اخرى، اكثر تعقيداً، مع شاعر العرب الاكبر محمد مهدي الجواهري وقد طلع علينا بقصيدته «لغة الثياب» ولقد تسلمت منه «المفتاح» وكتبت ما حاز إعجاب اقصى المعجبين بالشاعر العارفين به حتى قال قائلهم سأعود إلى «القصيدة» مجدداً في ضوء هذا النقد...

بقي ان الطريق في هذا النهج صعب يقتضي اخلاصاً ووقتاً وتجرداً لقد كتبت مقالاً نقدياً ومطولاً، عن حسين مردان مقالياً فبدا للقراء ـ وهم معجبون به ـ وكأنه هكذا ولد تلقائياً، واشهد انه ما كان كذلك ولقد استغرق الاعداد له اكثر من ستة اشهر، وقل مثل ذلك عن مقال نقدي مطول، بعنوان «نشيد الارض» ـ مجموعة عبد الملك نوري.

*** هل المعرفة بصاحب النص ضرورية للناقد؟**

يرد مثل هذا السؤال في مجتمع متخلف وازاء امرئ ينصب نفسه لمزاولة عملية النقد وهو لا يملك السيطرة على هواه، ولا يفرق بين الصداقة او القرابة ومهمة الناقد الادبي. وإلا فأهلاً وسهلاً بنص يصدر عن صديق او قريب وهو رائع اصيل يوحي لناقده ما يوحيه اي نص رائع اصيل مع زيادة مأتاها ما يخدم الناقد من تلك الصداقة او القرابة في النفاذ الى اسرار في النص والى عوامل عملت عملها في نفس صاحبه، واذا كانت الصداقة او القرابة تهيء للاعجاب علماً بالعوامل الكامنة وراء دواعي الاعجاب، فإن الصداقة او القرابة لا تمنع من قول لا يسر المنقود اذا رأى الناقد في النص ما يؤخذ عليه او رأى في مسيرة من النصوص تلكؤ ونزولاً في الخط البياني.

وبعد فقد كانت الاطالة في الجواب مناسبة لإلحاحك في سؤال عن الانطباعية وضرورة فهمها كما هي، وكما خرج عنها بعيداً، هذا النقد المعين الذي هو ازاءك ومحط اهتمامك.

ومن ثم كان السؤال فرصة لتوضيح عناصر نهج معين يحاوله ناقد معين او يدعو الى السير فيه لإكماله. واشهد انه قد وردت في مواد الجواب ما لم اكن قد تحدثت فيه او استحضرت العناصر الغائبة منه عني.

*** هل تعتقد ان الناقد عبد الجبار عباس، اقرب النقاد العراقيين الى منهجك النقدي، ولماذا؟**

عبد الجبار عباس ناقد عراقي ممتاز ولا شك وبالاجماع ولو تهيات له الظروف التي كنت ارجوها له وسلم من ظروف وقع تحت طائلتها لكان الناقد الكبير بمعنى الكلمة وهو حتى في هذا الذي هو عليه ناقد متميز له المؤهلات المطلوبة فطرة واكتساباً وانه لمجيد ـ على خلاف اقرانه كلهم ومن جاء بعده ـ في نقد الشعر كما هو مجيد في نقد القصة. اعتقد انه الاقرب الى منهجي للسمات التي ذكرت مما سميته منهجي. واذكر مثلاً على القرابة.

اني كتبت مرة مقالة عن مجموعة «الماء العذب» لغانم الدباغ وحدث ان ضاعت هذه المقالة لسبب وآخر ثم قرأت مقالة لعبد الجبار في مجلة (ألف باء) عن الرواية نفسها فوجدت في مقالته كل ما كان في ذهني وفي مطلبي فاستغنيت بمقالته عن إعادة كتابة مقالتي او نشرها.

لو طلبت مني ان اسمي لك اسماً واحداً تقدمه على انه الناقد العراقي بين هؤلاء الاسماء التي مرت وتمر في ساحة النقد العراقي الحديث لما تأخرت عن ذكر عبد الجبار عباس. وأحسب اني لست مبالغاً كما احسب ان كثيرين يرون هذا الرأي، وإذا بقي ناقد خارج هؤلاء «الكثيرين» فلسبب خارج عن دواعي السلامة في الحكم.

انك لتعجب إذ تقرأ لعبد الجبار عباس مقالاً نقدياً لهذه السيطرة والثقة المشروعة، ومن وراء سلامة الرأي وسلامة العرض مخزون معرفي يصعب ان يكون قد تهيأ لأي من أبناء جيله مادة وفكرا...

كل هذا وهو مبتعد عن الاضواء يلوذ بنفسه في زاوية من الارض فكيف لو ساعده ظرف لان سنتين او ثلاثاً قريباً من السوربون او اكسفورد؟

*** يبدو ان الخارطة الجديدة للابداع العراقي في الوقت الحاضر قد امتدت وتوسعت عما كانت عليه في فترة الخمسينات، وانت بحكم تقدمك في السن، لا تستطيع ان تلم باطراف هذه الخارطة الممتدة. لذلك تكتب احياناً انطباعات وخواطر ادبية. ألا ترى هذا صحيحاً، وان لم يكن صحيحاً، فما هو تقويمك النقدي لهذه الخارطة الجديدة؟**

اما ان الخارطة اتسعت فذلك واضح من السؤال وهو صحيح. ولكن الخمسينات لم تكن فترة ضيقة بمعنى الكلمة ولا يبالغ كثيراً من يلاحظ ان ما جاء بعدها ليس بأعمق منها واذا كان الذي جرى فارق في الكمية فذلك صحيح وقد يصعب على المرء متابعة هذا الصادر ولكني احاول ان اتابع. بمعنى اني لا أنقطع عنه رغم كثرته من جهة ورغم تعدد مناحي في نشاطي ما بين اقصى التراث واقصى المعاصرة. وفي هذه المتابعة اعتمد على الفرز قدر الامكان، بمعنى اني ألم بهذا الصادر او ذاك ثم اكتفي منه بالاعلى والاجدر بالقراءة والوقفة والكتابة عنه وها اني قد ذكرت منذ قليل رواية علي خيون وهي من أحدث ما صدر. ولو ذكرت قصصاً وروايات وقصائد ودواوين ألممت بها او قرأتها ثم عزفت عنها لاني لم اجد فيها سمات النبوغ والابداع لذكرت اشياء كثيرة لا تسر اصحابها ومع القصص والروايات شعر كثير وتعلم جيداً ان الشعر لا يصل اليك قراءة فقط وإنما يصل

سماعاً. وقد يكون فيه الجيد ولكني ابحث عن الجيد جداً، وعن اتساق الاصالة لشاعر في توالي قصائده ومجموع دواوينه ـ ان الفوضى السائدة في عالم الشعراء لا تدع نقداً يختمر في النفس ويطلع متساباً على «المواصفات» التي أطلبها له. ومن هنا كان الحذر الذي يشبه الفتور، وكان الانتظار الذي يشبه اليأس ـ وبانتظار خليفة الجواهري الكبير الجواهري الذي لا يبلغه شاعر ولا يدرك ابعاده ناقد، وفي هذا البعد ما يتعلل به ناقد في قصوره عن الانصراف له.

أما النقد المسرحي، فأنك لم تسأل عنه، فإني لا اقترب منه، وقد ارحتني بموقفك كثيراً بانتظار فرصة أخرى.

*** تكتب احياناً انطباعات وخواطر أدبية في نظرية النقد الادبي؟...**

أكتب احياناً وغالباً وبقصد وارتياح إما لقراءة رأي او نظرية في كتاب او إعراباً عن رأي تكون لدي او ايجازاً لمادة اعددتها لتكون بحثاً فما ساعد الوقت عليها ولا المصادر المطلوبة لها على الوجه المطلوب او انتصاراً لمظلوم، وانتصافاً من ظالم.

ان هذه الخواطر والانطباعات في مجملها فقر يمكن ان تدخل في مواد كتابي «مقدمة في النقد الادبي» ولكنها لم تدخل لمجيئها متأخرة ثم لمجيئها على شكل خاطرة وانطباع، ولمجيء بعضها وكأن لم تكن له علاقة مباشرة بمواد «المقدمة»... ولا تعدم من القراء من ينفذ الى ماوراء السطور ولم تكن مزاولتي لهذه الخطرات ـ المقالية ـ من المواد النقدية... حديثة عهد كما ترى وتدرك بحكم سنك، فلقد زاولتها بارتياح متبادل بين الكاتب والقارئ قبل ان تكون «المقدمة» كتاباً، اي منذ عام ١٩٥٤ واستمرت الحال على شكل محطات تقطع المسيرة بينها «فترات» من الاستجمام لدى اول شعور بالتكرار وأول حذر من النضوب. وها انت ذا واجد هذه الخطرات في كتب صدرت في تواريخ متباعدة: «مقالات»، «وراء الافق الادبي»، «اساتذتي ومقالات اخرى»، «من حديث القصة والمسرحية»... وقد تراها يوماً في كتب اخرى منها «الباب الضيق».

*** هل تعتقد ان الواقعية في الادب العراقي قد استنفدت مهماتها، وعلى الابداع ان يتوجه وجهة جديدة، ما هي هذه الوجهة؟**

اغناني الاستاذ ياسين النصير في وجهة نظر أبداها في مجلة «ألف باء» بعنوان (الواقعية) فكأنه قال الذي أريد ان اقول وخلاصة القول إننا لم نستوف حقوق الواقعية

ولم نستنفد مطاويها. واذا كان الاستاذ النصير يدعو الى الواقعية فان الذي كان في ذهني وانتهيت إليه منذ سنوات وخلال التفكير الجاد فيما فعلته فترة الستينات في القصة هو ان الخطأ الذي وقع في مسيرة القصة العراقية و(الشعر كذلك) انها لم تستوف جوانب الواقعية النقدية وللواقعية النقدية في مجتمعنا مادة تثري النص الادبي وتملؤه حياة. ويظل هذا الخطأ يفعل مفعوله مادام القاص لا ينطلق في تجربته عنه مفضلاً عليه مذاهب ونظريات و«تقليعات» ترد من امم اخرى لها ظروفها الخاصة بها بعيداً عما نعانيه نحن وانها سارت في الواقعية طويلاً وكان لها فيها من الابداع ما خلد على الدهر، وتطور مع الزمن بعامل الحاجة المتطورة للانسان. ومعلوم ان «الواقعية» اوسع من ان تحد بحروف ومكان وزمان فهي لديهم في اوائل القرن التاسع عشر غيرها في اواسطه، غيرها في اواخره، غيرها في اوائل القرن العشرين... وهكذا ولو اردت ان اقع في موقع الذي يُرى مبالغاً لقلت ان المبدعين منهم الكبار فيما سُمي مرة بالطبيعية ومرة بالبارناسية ومرة بالرمزية ومرة بالسريالية... وهكذا كانوا ـ اولاً ولدى التحقيق، واقعيين بالمعنى الواسع للفظه اي بمعنى الموهبة الثرة التي ترى واقعها بمنظارها. ومن ثم يخرج اي مذهب اذا دخل إليه كاتب خارج منظاره الخاص المنبثق عن رؤى واقعه.

لك في هذه الواقعية الواسعة ان تأتي بالعمل الخيالي وتبقى واقعياً إذا جاء عملك عن صدق وإحساس، ومثله العمل العاطفي، وأي لم تدخل إليه ادعاء وجهلاً مما هو لغيرك. وإلا فأية قصة يكتبها كاتب عن غير معاناته او معاناة بيئته فيذهب مرة ليقلد سارتر او كامو، ومرة ليقلد روب غرييه وساروت، وأخيراً ـ وليس آخراً، مع الاسف ـ ماركيز وبورخس... وكثيراً ما قام التقليد على أساس ما، من الجهل في المفهوم الفني وفي عوامل الابداع، ومن ضئالة مزرية حتى في الانموذج المقلد وكم ادعى من ادعى القصة الجديدة واللاقصة من هم لم يقرأوا للكاتب القصة الجديدة شيئاً او قرأوا شيئاً قليلاً او وقعوا على رأي عابر او قلدوا المقلدين من مصريين وسوريين و«ما هكذا تورد يا سعد الابل» وما كان التقليد يوماً ابتكاراً وإبداعاً، ما أشار الاستمرار عليه الى موهبة صادقة!!

لقد انطلق سارتر من واقعه كما انطلق روب غرييه، كما انطلق بورخس... فلم لا ننطلق من واقعنا!!

• نحن نتلقف تيارات مختلفة، نظرنا يذهب أبعد من واقعنا، لا نرى حركتنا اليومية. يبدو ان تركيبنا تركيب هش؟

عيب كبير في سيرتنا أننا لا نعرف ما نأخذ وما ندع وأننا لا ننظر الى التيارات التي نتلقفها خلال واقعنا. ولك ان تضع هذه الحال في الاسباب المهمة لتأخر مسيرتنا او لاضطرابها او لنكسات تصيبها، واذا كنا نحن مسؤولين ـ . . . ـ عن التأخر والنكسات لضعف شخصيتنا وفوضى في حياتنا وثغرات في تكويننا، فإني احس ـ إذا لم اقل ارى واعتقد وأومن ـ ان رسماً يخطط لمثل هذه النكسات عن دراية ومنفعة آنية ام كان عن سهو وحسن نية و«فطارة». . . وإلا فكيف تفسر مسيرة اي نوع ادبي لدينا من الشعر والنثر بين تقدم وتأخر فإذا اراد ان يستأنف فكأنه يبدأ لأول مرة. . .

وما كان شيء من هذا او ذاك ليقع لولا هشاشة تركيبنا وأردت ان اقول لولا من يريد لنا ديمومة لهذه الهشاشة ليبقى ينفذ من ثغراتها. . .

وأخيراً تأتيك «البنيوية» تتهادى عبر بحار وقارات و«مبادئ» و«غايات» فكان «السبع» منا من يقع تحتها مفتخراً بحداثويته فيها وعصرانيته منها ـ ولا أدري ما الذي لنا فيها وما الذي لها فينا. . . وما مصلحة العالم الثالث ـ اي الدول النامية ـ وقد قيل انها المتخلفة او النائمة. . . ما مصلحة هذا العالم الذي لا يأخذ الفن به إلاً ولا رحمة. . . ما مصلحته بهذا «التجريد» فضلاً عما في «التجريد» نفسه من خطأ في عملية النقد الأدبي.

• من هم الادباء الشباب، الذين تعول عليهم دفع القصة العراقية خطوات متقدمة الى الامام؟

إني منذ اواسط الخمسينات اتابع انتاج الشباب وربما عولت على عدد منهم في ان يكونوا ادباء المستقبل الكبار ولكن الذي حدث ان التعويل لم يتحقق ولا اريد ان اقول انه لم يكن في محله لأن الذي قرأته لاولئك الشباب كان جديراً بالثناء والثقة وتوالت اجيال ولكن الذي يحدث غالباً ان الشباب يقفون عند حد معين من الابداع كان يقفوا عند الاثر الاول لهم او الثاني فمنهم من يواصل اصراراً وتشبثاً او تجارة ومنهم قليلون جداً من ينقطع على حين يكون المطلوب هو الاستمرار مع التقدم والصعود. وفي الساحة الادبية اليوم شباب يزاولون القصة بنجاح ومنهم من كتب الرواية بنجاح وربما وردت اسماء بعضهم في هذه المقابلة وترد اسماء اخرى ولا شك في ان فيهم من حقق خطوة يمكن ان اسميها رائعة. واذا اخذنا مثلاً الركابي او العبادي او خيون رأينا فيهم استمراراً ويبقى ان

نرى فيهم صعوداً ونترك الحكم للزمن على ما يبعثون من تفاؤل نتركه للزمن لأن التجارب السابقة لم تكن على ما هو مطلوب وأحسب اننا مازلنا محتاجين الى من يدل على موهبة اكبر وإفادة من تراكم الخبرة العالمية مع ضخامة التجربة الذاتية والتجربة المحلية ـ وهذا ما لا يأتي قسراً وبين عشية وضحاها، ولكنه يأتي دون شك.

*** أنت قارئ جيد للإبداع العراقي، إلا انك تلتزم بقواعد ثابتة؟**

تريد ان تقول ان نقاطاً معينة تتكرر لديك عند الحديث او الكتابة او النقد نظرياً وعملياً بدءاً بشرط الموهبة وانتهاء بشرط العرض النقدي الذي عليه سمات من الابداع.

القول صحيح وقد يرجع السبب في ذلك اني لم اصل الى هذه النقاط المعينة اعتباطاً وفي يسر وانما جاءت بعد دراسات ومناقشات وتجارب ظلت بعيدة عن النشر قريبة من صاحبها ومن اصدقائه. حتى اذا نشرت ظلت ثابتة في الاساس ولاسيما بعد ان أيدتها تجربة النشر في الاستجابات التي كان يتلقاها صاحبها ممن يثق بذوقهم وعلمهم وضميرهم. وليس من المعقول ان تبقى هذه المنطلقات هي هي في حدودها المحدودة وصاحبها مستمر في القراءة والمناقشة والدرس والكتابة والتأليف فلابد من ان يطرأ عليها تغير وكل ما في الامر ان هذا التغير لم يأت على وجه الرفض للماضي والانقلاب عليه وانما جاء للتوسع في مداه والانضاج في دلالته ـ وهكذا يجب ان تكون الاشياء. والضير في ان تكون على الخلاف مما كانت.

*** كيف تخلق الموازنة بين حداثة الكاتب وتمسكه بمنهجك...؟**

أحسب ان في النقاط الاساس التي اقترحنا تسمية مجموعها بالمنهج من المرونة ما يجعلها تتسع للقديم والحديث وأحسب انك تعلم اني عشت مع القديم في اعماقه قراءة ودراسة... كما تعلم اني عشت مع الحديث في اعماقه قراءة ودراسة ومتابعة وهذا يعني مرة اخرى ان النقاط جاءت ثمرة لجوهر الابداع الادبي في قديمه وحديثه والجوهر واحد واذا اختلف فالاختلاف قليل وفي العرض وليس في الجوهر.

*** ما هو الجهد النقدي في فن القصة الذي قدمته، وهل ترى له صدى فعلياً، في حركة النقد العراقي والعربي، واين موقعك النقدي الآن؟**

للجهد النقدي المطلوب اكثر من مظهر رأينا منه التحية والخاطرة والمقالة قصيرة أو

مطولة وقد نشرت هذه في الجرائد والمجلات ومن المجلات ما كان خارج حدود القطر وفي الذي نشر ما خدم كاتباً كان يرى فيه مشجعاً او ان يرى فيه دليلاً نحو ما هو له وفيه ما خدم قارئاً بأن يشير عليه بما يقرأه او ما يقرب له بعيداً او يثير اهتماماً. وفيه ما يوصل خبراً او علماً الى قارئ او دارس داخل القطر او خارجه والحقيقة اني اشعر بواجب خاص نحو القصة العراقية لما هي عليه فعلاً من جودة حتى قلت اكثر من مرة انها ـ في جيدها طبعاً ـ تضاهي خير ما كتب في الاقطار العربية وربما فاقته وقلت انها ـ اي الجيد منها ـ على مستوى عالمي لا يقل عن كثير مما نقرأ في صحف العالم او مجلاته او فيما ترجم عنه.

ولا شك في ان يكون لمثل هذه الاعمال المنبثقة عن مثل هذه النية مردودها الايجابي، اما ان يكون هذا المردود كبيراً فلا وقد يعود السبب في ذلك الى صحافتنا وتوزيعنا وقد يعود الى القراء في الخارج وفي تقصيرهم عن البحث عما هو خارج حدودهم وقد يعود الى الكاتب نفسه.

الموقع النقدي يقرره القراء عادة وقد ذكرت ان صفة الناقد جاءتني من القراء ولم اسع إليها. وألاحظ ان في العراق من يذكر لهذا الكاتب موقعاً كلما ذكر النقد في القطر.

وربما بالغ بعضهم في الايجاب ويبدو لي ان الموقع في النقد العربي ليس بالقدر الذي يذكر فيما اعلم وقد يحسن ان يوجه مثل هذا السؤال الى القراء في الداخل والخارج ومن ثم يعرف الناقد موقعه. واذا كان هذا الناقد يعرف جيداً امكان ان يكون موقعه ملحوظاً لو لجأ الى وسائل يتشبث بها الآخرون من مكاتبة هذا او مراسلة، ومن تملق هذا او مداهنته، ومن السعي الى إلقاء النفي في المؤتمرات والحفلات والندوات، ومن... ومن... اذا كان هذا الناقد يعرف ذلك جيداً ويرى كثيرين قد نالوا «موقعاً» عن طريقه... فإنه يأنف عن سلوك ما لا ترتضيه نفسه، ويأنف عن شهرة تأتيه عن غير وسيلتها بل ـ ولا أخفيك ـ انه مرتاح إلى موقعه المحدود، ولربما ضاق به لو اتسع...

*** كيف تنظر الى النشاط النقدي في العراق الآن، ومن هم ابرز النقاد؟ ولماذا؟**

النشاط النقدي العراقي في تقدم ولا شك ولو استعرضنا تاريخه لرأينا مرحلته الحاضرة متقدمة مستوفية كثيراً من شرائط الحركة وان كنت اتمنى ان تكون اكثر استيفاء واكثر رصانة واكثر اصالة. واقصد بالاصالة خاصة ان يتخلى النقد عن تبعيتين يفقد بهما هويته: التبعية الى القديم لأنه قديم والتبعية للجديد لأنه جديد.

اما السؤال عن ابرز النقاد لا يخلو من احراج. اقصد قد يفوت الانسان اسم او اسمان. اذا كان السؤال عن نقد القصة فلابد من ذكر عبد الجبار عباس حتى لو انزوى عن الميدان ولن ينزوي. واحتل الدكتور محسن الموسوي - في السنوات الاخيرة - مجالاً واسعاً في الصحافة والتأليف والمؤتمرات. ثم نذكر الاستاذ فاضل ثامر وياسين النصير وباسم عبد الحميد حمودي وشجاع العاني وصالح هويدي، وفي الساحة من هم احدث دخولاً واكثر شباباً ويمكن ان يكونوا اكثر مما هم عليه لو عادوا الى نفوسهم وتركوا تقليد «التقليعات» الوافدة سبيلاً لتقوية شخصياتهم وسبباً للمفاخر، وما دروا، انهم في التقليد لا يزيدون كثيراً عن تلاميذ يطبقون قواعد غيرهم ويجلبون التمرينات التي تلقيها عليهم قواعد غيرهم! هذا على اساس من تفريق بين النقد والمقصود به اولاً ما ينشر في جرائد ومجلات عن قصص وروايات تصدر حديثاً وتأتي الكتابة عنها ايام صدورها.

وبين الدراسة على أساس من انها تقوم على البحث فيما سبق صدوره بسنين وعشرات السنين فيجمع الكاتب المادة والآراء حولها ويدرسها مع عصرها في كتاب او بحث مطول مؤيد بالامثلة والاسانيد وربما قصد بدراسته هذه الى شهادة عالية من ماجستير ودكتوراه او ترقية علمية في الجامعة. يمكن لناظر ان يخرج الدراسة هذه عن النقد لاختلاف ملحوظ في طبيعة العمليتين وربما اقترنت الدراسات بضآلة الجانب النقدي ولكنك لا تعدم دارساً ناقداً وهنا يذكر على شكل واضح جداً الدكتور عبد الاله احمد في كتابيه عن الفن القصصي في العراق وربما امتلك الدكتور عبد الاله نفسه صفة الناقد اكثر من امتلاكه صفة الدارس - وتبقى بعد ذلك الممارسة والمزاولة - والاستمرار.

*** هل ترى ضرورة في احياء التراث القصصي العراقي؟ علماً انك أسهمت مع الدكتور عبد الاله احمد في إعادة إحياء تراث محمود احمد السيد، هل تفكر حالياً في احياء آخرين؟**

الضرورة في احياء التراث القصصي العراقي تكاد تكون الضرورة في احياء تراث اي جنس ادبي وأي عصر من العصور تهيئه لدراستها وتقريباً لها من متناول القراء ولا شك في انه قد صار للفن القصصي العراقي تراث بمعنى كمية كبيرة من المنشور على مدى عشرات السنين بدءاً في سنة ١٩٢٠ في الاقل وانك حين تريد - لسبب او آخر - ان تلم برواية او مجموعة من هذا القصص صعب عليك وربما استحال ان تحقق هدفك لما اصاب هذا التراث من ضياع ولما لقي كثير منه في وقته من استهانة او هوان.

ولا شك في ان خلال هذا الكم من الانتاج ما هو جدير بالبقاء لتقدمه الفني ولا يمكن ان يعرف هذا او ان يصل قارئ إليه ما لم ينشر مجموع التراث ومنه هذا العدد المتميز وأحسب انه اذا لم تؤخذ هذه الحال مأخذ الجد في الوقت الحاضر فإنه يستحيل تحقيقها فيما بعد. وإذا صعب علينا اليوم بعث التراث القصصي كله، فلنبدأ بالأهم، ولنبدأ بالمختارات ـ في الاقل.

*** لو طلب إليك ان تعدد أربع مجموعات قصصية مفضلة؟**

الوجه الآخر لفؤاد التكرلي، النخلة والجيران لغائب طعمة فرمان، الشاهدة والزنجي لمهدي عيسى الصقر، الوشم لعبد الرحمن الربيعي، المبعدون لهشام توفيق الركابي.

*** وخمس روايات؟**

الرجع البعيد لفؤاد التكرلي، بنت البراق لجاسم الهاشمي، ما يتركه الاحفاد للاجداد لغازي العبادي، الراووق لعبد الخالق الركابي، العزف في مكان صاخب لعلي خيون.

*** مجموعة تقرؤها وتعجب بما قرأت منها؟**

صباح الملائكة لعائد خاصباك.

*** آخر قصة قصيرة أعجبتك؟**

الكناري لنعمان مجيد في مجموعة أعمق الساعات صمتاً.

الاشتراك السنوي

50 دولاراً أو ما يعادلها

100 دولار للمؤسسات

يدفع مقدماً بشيك مصرفي إلى رقم الحساب 467127-42

ANI HAMED AYOUB

BANQUE LIBANO-FRANCAISE

Bar Elias, LEBANON

أو يدفع إلى رئيس التحرير

يرجى المراسلة بشأن توزيع المجلة وما ليتها على العنوان :

الثقافة الجديدة . سورية . دمشق . ص .ب : ٧١٢٢ . تليفاكس : 4449724

الثقافة الجديدة

بحاجة إلى دعمكم

بالاشتراك والتبرع يساهم القراء في دعم المجلة كي تتطور ويستمر

وصولها إلى القراء داخل الوطن بأقل من عشر كلفتها الفعلية

فكر علمي
ثقافة تقدمية

السعر عشرة دنانير